لماذا ترفض فيدرالية اليسار الديمقراطي القانون الاطار ؟ (ص10)

التجديد

جريدة أسبوعية شاملة
www.attarik.net

انتخابات تونس: خلط الأوراق مرة أخرى..

(ص15)

أسرار غرفة: محكيات عن تراجيديا نساء الهامش

(ص13)

المدير المسؤول : عبد الواحد المهتاني - رئيس التحرير : يزيد البركة - الثلاثاء 24 سبتمبر 2019 م / 25 محرّم 1441 هـ - العدد : 321 - الثمن : 5.00 دراهم

ملف العدد (ص 4-5-6-7-8-9)

المجلس الأعلى للحسابات...

محكمة الأوراق

- النشاط المنجمي بالمجمع الشريف للفوسفاط وتغييب المعطيات !
- ارتفاع في النفقات وعجز في الناتج الداخلي الخام !
- الجماعات المحلية .. جماعات بعقلية العبث !
- فوضى في مخطط الصيد البحري " أليوتيس ! "
- "أونسا".. تهديد السلامة الصحية للمغاربة !
- ثقل التهرب الضريبي !

الافتتاحية

في الحاجة إلى رقابة حقيقية على المالية العمومية

منذ سنوات، والمجلس الاعلى للحسابات يصدر تقريره السنوي الذي يكشف فيه عن اختلالات خطيرة في تدبير المؤسسات العمومية والجماعات الترابية. ومع ذلك لم يتم تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي نص عليه دستور 2011، في حق المسؤولين عن الاختلالات التي أوردها، وبذلك أصبحت جدوى تقارير هذه المؤسسة الدستورية كباقي مؤسسات الحكامة موضع تساؤل.

منذ 1989، كان البنك الدولي قد نبه حكومات البلدان النامية إلى أهمية الحكامة المالية الجيدة وعلاقتها بنجاح أو فشل المشاريع التنموية، واعتبر أن هذه الحكامة ينبغي أن تستند إلى أربع دعامات أساسية وهي:

- النزاهة كمنظومة قواعد وقيم للحفاظ على الموارد والممتلكات العمومية، واستخدامها بكفاءة.
- الشفافية كمدخل لتوفير المعلومات وتمكين الجميع من الاطلاع عليها.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة لضمان التدبير الأمثل للموارد وربط تقييم الإنجازات بالأهداف.
- التشاركية في تحضير وتنفيذ السياسات العمومية بمعنى مشاركة جميع مكونات المجتمع عبر ممثليهم في صياغة السياسات العمومية، أي ما نسميه بالديموقراطية.

وقد دعا البنك الدولي لاعتماد الحكامة في تدبير المالية العمومية لأن تقارير خبرائه تكشف بأن القروض التي يمنحها لدول العالم الثالث لا تحقق النتائج المتوخاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر. وقد قدر خبراؤه أن تكلفة الفساد والتلاعب في الصفقات العمومية تصل في المتوسط إلى 2% من الناتج الداخلي الخام.

إنها كلفة باهظة وذات تداعيات خطيرة بالنسبة للدولة والمجتمع على السواء. ففي المغرب مثلا الذي يبلغ ناتجه الداخلي الخام الى 1007 مليار درهم، فإن الأموال العمومية المنهوبة بمختلف أنواع الفساد تصل إلى حوالي خمسين مليار درهم سنويا، أي 5000 مليار سنتيم! وهذا يفسر لماذا مردودية الاستثمارات العمومية لازالت ضعيفة مقارنة مع البلدان المماثلة والمجاورة. فنسبة الاستثمار في العشرين سنة الماضية في المغرب مرتفعة وتتجاوز في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتجاوز نسب معظم البلدان المماثلة، ومع ذلك لم ترتفع نسبة النمو، ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من خلق مناصب الشغل الكافية ولا من تجاوز الهشاشة التي تميزه. ان تغول لوبيات الفساد وتعاظم تأثيرها السلبي على الإدارة العمومية في جميع القطاعات، بسبب سياسة اللاعقاب وغياب الرقابة السياسية التي تؤسس وتأطر الرقابتين الإدارية والقضائية المتمثلة في المحاكم المالية يعود الى غياب المحاسبة والمتابعة وفقا للقانون.

وهكذا، وبعد مرور 60 سنة على استقلال المغرب، ورغم توالي المخططات والمشاريع، لم تتمكن البلاد من تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي والالتحاق بالبلدان الصاعدة رغم أن بعضها لا يتوفر على الإمكانيات والثروات الطبيعية التي يتوفر عليها المغرب. فالناتج الداخلي الخام لبلد صغير مثل التايلاند يبلغ أربع مرات الناتج الداخلي الخام للمغرب! إن "نظام اتخاذ القرارات " كما تؤكد المؤسسات الدولية، أي طبيعة النظام السياسي هي التي تفسر هذه المعضلة. وبالتالي لا يمكن محاربة الفساد بشكل حقيقي ووضع حد له، دون وجود رقابة سياسية حقيقية يمارسها برلمان منتخب انتخابات حرة ونزيهة وبالصلاحيات التي تتوفر عليها البرلمانات في الدول الديموقراطية الحقيقية.

وفي نهاية المطاف لا مخرج من الأوضاع المتأزمة التي تعاني منها البلاد دون إصلاح سياسي ودستوري يضع المغرب على سكة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكفيل بتلبية الحاجات الاساسية لجميع المواطنين والمواطنات، ويضمن مستقبلا زاهرا لكل شبابه.

الطريق

فرنسا: اليسار المغربي بحفل الانسانية

ابتداء من الجمعة الثانية لشهر سبتمبر من كل سنة، وعلى امتداد ثلاثة أيام تحتضن الضاحية الباريسية "لاكورنوف" حفل الإنسانية الذي أنشأه مدير جريدة الإنسانية، لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1930 من أجل التضامن مع العمال.

وعرف الحفل تطورات كبيرة منذ ذلك الحين، حيث تمكن من استقطاب مآت الآلاف من الزوار المحليين ومئات القوى المناضلة من أجل التقدم والتحرر في العالم، سياسية واجتماعية وثقافية.

ورغم طغيان الجانب الاحتفالي على هذا اللقاء في العقود الأخيرة إلا أنه يبقى دائما مناسبة نضالية لمختلف قوى اليسار في العالم من أجل إثارة الرأي العام الدولي حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادهم.

وكعادته حضر اليسار المغربي في حفل هذه السنة بقوة، سواء من خلال أنشطة سياسية وفنية ينظمها في أروقته و أخرى مشتركة أو مشاركة مناضليه في أنشطة تنظمها أروقة قوى سياسية دولية.

وقد افتتح رواق حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي زوال يوم الجمعة 13 شتنبر برنامج أنشطته بحفل توقيع رواية قالت "أمي للسجان.." لصاحبها يوسف الطاهري، قام على إدارته فادي بنعدي، شارك فيه الناشط الحقوقي عزيز بنعبد الرحمان بمداخلة قدم فيها الرواية، وكذا المعتقل السياسي السابق محمد بن الطاهر بشهادة حول الاعتقال السياسي وقد اختتم اليوم بامسية فنية.

وحوالي الساعة الرابعة زوالا من يوم السبت 14 شتنبر نظم اليسار المغربي ندوة برواق الحزب الشيوعي الفرنسي فرع سان دوني تحت عنوان إلى"أين يسير المغرب" شارك فيها كل من مصطفى براهمة عن النهج الديمقراطي ومصطفى الشناوي عن الحزب الاشتراكي الموحد وفادي بن عدي عن حزب الطليعة، ادارها الناشط الحقوقي عزيز بنعبد الرحمان. حيث أجمعت المداخلات على إفلاس شعارات الانتقال الديمقراطي وركزت على ضرورة وحدة اليسار من أجل بناء ديمقراطية حقيقية. وكان زوار رواق الطليعة في نفس اليوم على موعد مع أمسية فنية شارك فيها الفنان مصطفى الدرقاوي.

ومساء يوم السبت التأمت قوى اليسار في مسيرة حاشدة جابت شوارع حفل الإنسانية انطلاقا من رواق حزب الطليعة مرورا برواق الحزب الاشتراكي الموحد و رواق حزب النهج الديمقراطي لتجول في كافة انحاء الحي العالمي ثم الأوروبي. صدح فيها المتظاهرون بأهم المطالب التي تشغل الحقل السياسي المغربي وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين و تلبية مطالب الحراك الاجتماعي...

وحوالي الساعة الثالثة بعد الزوال نظمت لجنة النساء الطليعيات بأوروبا ندوة تحت عنوان " النساء والمقاومة" أدارتها عضوة اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المناضلة سعاد الشاوي شاركت فيها كل من المناضلة ندى عباس عن الحزب الشيوعي السوداني والناشطة الفلسطينية دلال ابو السعود والمناضل وليد صقيع عن الحزب الشيوعي اللبناني.

والجدير بالذكر أن الطليعة شاركت في ندوة حول المعتقلين في سجون الكيان الصهيوني التي نظمها الحزب الشيوعي اللبناني تحت عنوان" هذا تاريخ نضالنا" أدارته المناضلة سعاد الشاوي عن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحضرته سها بشارة المعتقلة السابقة في السجون الصهيونية و المعتقل السابق أيضا صلاح حموري. وحضر هذه الندوة كذلك مناضل الحزب ضد الرأسمالية الفرنسي والمرشح السابق للانتخابات الفرنسية المناضل "أوليفيي بسونسنو Olivier Besancenot.

◆ يوسف الطاهري

الشبيبة الطليعية تعقد جامعتها الصيفية

نظمت الشبيبة الطليعية جامعة صيفية بين 8 و14 من الشهر الجاري، تحت شعار: "شباب طليعي من أجل الديمقراطية"، والتي استفاد منها مجموعة من المتعاطفات والمتعاطفين مع الشبيبة، وعرفت تكوينا متنوعا في مجموعة من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية، بتأطير من مجموعة من الكفاءات السياسية للحزب على رأسهم الكاتب العام للحزب ومنسق فيدرالية اليسار الديمقراطي د. علي بوطوالة، والخبير الاقتصادي أمين خاجي، ود. جمال فزة أستاذ جامعي بالرباط، والمختص في التواصل ذ. سعيد بنار. كما عرفت الجامعة مجموعة من الورشات، سواء تلك المتعلقة بالفن الملتزم، المسرح وكذلك الرقص التعبيري، ومجموعة من حلقات النقاش في مواضيع مختلفة.

وقد انفتحت الجامعة الصيفية على فناني الشارع بمشاركة الفرقة الموسيقية Fiesta de la calle، في الأمسية الختامية.

عين على الساحة...

الرأي العام والحلقة المفرغة

لا أحد يستطيع، ان ينفي غليان الساحة السياسية والاجتماعية بالمغرب، ولا أحد يمكنه، أن يسجل على نفسه، القول بأن غالبية المواطنات والمواطنين، راضون عن أوضاعهم المادية والمعنوية، غير أنه بتأمل في قراءة مضامين الصوت والصدى العاكسين للوضع الاجتماعي والسياسي لتلك الغالبية، نقف على حقائق صادمة.

من المعروف أن هذا الوضع هو نتاج للسياسة العامة للبلاد، والتي بقيت على نفس الخط القائم على تفقير الأغلبية وهدر الثروات وسرقتها وعلى السيطرة السياسية للأقلية، ومعروف أن السياسة العامة توضع بميكانيزمات محتكِرة للقرار السياسي؛ خط لم يحد عن مساره رغم تغير الوجوه والألسنة منذ عقود؛ لكن ما كان يعزي النفس ويخلق الأمل في الماضي هو أن الوضع كان يفرز رأيا عاما يسود في المجتمع، يذهب مباشرة الى أصل الداء، ويحصره في السياسة العامة للدولة، بدون لف ولا دوران.

ما نلاحظه اليوم هو ان المجتمع يدور في حلقة مفرغة لرأي عام ناتج عن القضايا الجزئية، وما ان تتقادم قضية حتى تظهر أخرى، بل يصل الأمر في بعض الأحيان الى أن يقبض المجتمع على سفاسف القضايا ويرفعها إلى أعلى قمة ويظل متشبثا بها بمعزل عما هو كلي وعام.

من اهم قوانين الجدل في المجتمع ان التراكمات في الكم، تؤدي إلى تغير في الكيف، غير اننا في حالتنا نظل ندور في الكم لا نحيد عنه، وننتقل باستمرار من احدى القضايا الجزئية إلى أخري جزئية بطريقة سريالية، لا شك انها تثير شفقة حتى من يقف متفرجا، يجعل نفسه قاضيا سياسيا يصدر الأحكام دون أن يكلف نفسه إدخال يده في " العصيدة الحامية".

والغريب ان القضايا الهامة الجزئية نفسها، مثل قضايا اختلاس وهدر وتبذير المال العام التي تعج بها تقارير المجلس الأعلى للحسابات على سبيل المثال، لا توصل أية شحنة سياسية إلى العام المتحكم في الصغيرة والكبيرة، والسبب في كل هذا هو ان الوعي بمكانة دور الدولة وأقلية المجتمع في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعي متدنٍ جدا، وتحتل فيه القضايا الجزئية فقط ، دون غيرها، المكانة الأساسية، وما دام الرأي العام " الشبه الثابت " غائب ، فإنه من العادي ان يعيش المجتمع على لوك ومضغ الرأي العام المتغير باستمرار ويتلهف على البحث عن الطرائف والغرائب.

ما يشكل الرأي العام ويصنعه، سواء منه ما يتعلق بالقضايا الجزئية او الكلية، الداخلية او الخارجية، المزيفة او الصحيحة هو، أساسا، الإعلام بمختلف وسائله ، وقد قدم وزير سابق للثقافة والتواصل مؤخرا تشخيصا جديا لواقع الصحافة اليوم في المغرب، لكن على مستوى السبب حصره في لوم الدولة وقانون الصحافة، مع العلم أن الدولة التي ما تزال خارج دائرة الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تنتظر منها المعجزات، ولدينا مثال الصحافة في المغرب في الستينات والسبعينات والثمانينات حيث لعبت دورها التقدمي في تشكيل الرأي العام رغم ظروف القمع والرقابة والحجز وكبت حرية الرأي والتعبير.

لا يمكن طمس الأسباب الحقيقية لتردي الوضع الصحافي في المغرب الى ما لا نهاية، لا بد يوما ما أن يفرز المجتمع أبناءه الحقيقيين الذين سيتألمون لآلامه ومعاناته ليس بالقيام بدور ساعي البريد او دور "ماشافشي حاجة" ولكن بدور التعبير عن الحقيقة والغوص في تشابكاتها واستخلاص الأساسي والثانوي مما هو تافه.

أكيد ان آمال ما سمي بالعهد الجديد ترك أثره عند الكثير، وأكيد ان ما هو إيجابي في الدستور الحالي قد حول بوصلة النقد من الدولة إلى الحكومة على اعتبار أن اختصاصاتها ازدادت، وأكيد ان ولادة عدة مجالس عليا ضخمت من الآمال الملقاة عليها، لكن كل هذا ما كان له ان ينجح في صرف النظر، عن تشكيل رأي عام حول نظام الحكم وعلاقة ذلك بالسياسة العامة للبلاد، لولا تدهور الإحساس بالمسؤولية الخطيرة الملقاة على الصحافي وعلى مؤسسته بكل طاقمها الموجود على قمة الإشراف عليها.

وأكاد أجزم أن الاعلام هو الذي ساعد الأقلية المجتمعية على أن تجعل أغلبية المجتمع تبلع قرارات الأقلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية رغم أنها مرة ومسمومة، والاعلام هو الذي يلهي الاغلبية بالمهاترات والقشفات والشطحات وبتضخيم الغث وتقزيم أو حجب السمين.

◆ زياد السادري

كدش تشعل معركة قانون الإضراب

فرضت عدة دوافع على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مواصلة النضال دفاعا عن الحريات النقابية وعن مطالب الطبقة العاملة و مكتسباتها ؛ إنها دوافع منبثقة عن الأزمة البنيوية، سياسيا، اقتصاديا و إجتماعيا بسبب استمرار الاستبداد واستشراء الفساد بأغلب مؤسسات الدولة و جل الجماعات الترابية، مما وضع المغرب على سبيل أفقه مجهول و المنفتح على كل الاحتمالات كنتيجة للاختيارات اللاشعبية للدولة و للحكومة.

إن مناخ الأزمة السائد ولّد حالات التساؤل حول الغايات الحقيقية الثاوية وراء استهداف الطبقة العاملة في قوتها و في حرياتها النقابية، برزت معه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كقوة عمالية حقيقية تناقض مصالح ما يعتمل في نفوس الذين يتخذون القرارات من طموحات وأوهام الرأسمال الجشع و المتوحش.

فطالما أن الأفراد غير متمتعين بالحقوق، فلا معنى للديمقراطية السياسية التي لن تتحقق مالم تتحقق الديمقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لهذا فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل دافعت على جميع المستويات عن مؤسسة الحوار الاجتماعي وضرورة إحالة كل القوانين ذات الصبغة الاجتماعية على التفاوض الاجتماعي وإرجاع ملف التقاعد لطاولة التفاوض الثلاثي الأطراف، منتقدة بقوة في نفس الآن كل المبررات التي تقدمها الحكومة حيث يرى رفاق كدش انها تنطلق من نتائج سياستها الحكومية التفقيرية ولا تتجه إلى الأسباب الحقيقية الكامنة في الاختيارات المرتبطة بمراكز الهيمنة والتقارير الأجنبية التي تفرض على الحكومة المغربية تنفيذ إجراءات تعميق الأزمة المركبة التي يعبر عنها التباين الحاصل بين ارتفاع أسعار المواد الأساسية وهزالة الأجور و التعويضات وشح فرص الشغل و التسريح الجماعي و التضييق المتصاعد على الحريات النقابية التي لا ولن تعوضها الزيادة الطفيفة المقررة في اتفاق 25 أبريل 2019 بين الحكومة و الباطرونا و بعض المركزيات النقابية، حيث تم تصوير الأمر و كأن هذه الزيادة الهزيلة نتيجة للحريات النقابية بينما العكس هو الحاصل، مما دفع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمقاطعة التوقيع على هذا الاتفاق كما نعتته على أنه نوع من التضليل لإيهام الرأي العام و العمالي بالانكباب الحكومي على حل مشاكل الطبقة العاملة.

اختيار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل موقف الدفاع و مواجهة السياسة الحكومية اللاشعبية ، أصبح موضع إجماع وطني و لم يبق موقف فئة ~~أو~~ معينة، وهذا ما يبدو واضحا بعد اتساع دائرة الاحتجاج وارتفاع منسوب الاحتقان الاجتماعي خصوصا بعد الانفراد الحكومي بإعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب وإحالته على البرلمان دون إشراك المركزيات النقابية، فكان لابد للقيادة الكونفدرالية أن تضع هذا المشروع كأول نقطة في جدول أعمالها النضالي وترجمة كل المواقف لفعل احتجاجي من خلال إطلاق عرائض إلكترونية وورقية وإرسال شكوى للمنظمات العمالية الدولية، وداعية أجهزتها الوطنية، الوطنية، الجهوية، الإقليمية و المحلية للرفع من مستوى التعبئة وتقديم توضيحات وشروحات حول مضامين المشروع الذي يعمل على منع و تقييد ممارسة حق الإضراب وهو ما يتنافى مع المبدأ الدستوري الذي ينص على أن حق الإضراب مضمون، كما أن المشروع يخرق مبادئ منظمة العمل الدولية و الاتفاقيات الدولية الأساسية 87 و 98 ، ناهيك على أن الحكومة لم تصادق على الاتفاقية الدولية 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي ولم تعمل على إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي كما التزمت بذلك في اتفاق 26 أبريل 2011 ، كما حمل المشروع إجراءات لتخويف ولترهيب و لتهديد الأجراء في ممارسة حق الإضراب واستهدافهم بشكل مباشر ماديا وقضائيا بالعقوبات الجنائية الأشد و بالتعويض عن الخسائر المادية، كل ذلك بهدف تفتيت القوى الفاعلة في الساحة الوطنية وتهميشها واحتواء حركة الصراع بغاية الوصول إلى خنقه و تصفية الكثير من مكاسب النضال الديمقراطي خدمة للرأسمال المتوحش واستغلال للطاقات العمالية واستعبادها.

ولمواجهة الأطماع الدولية وتشكيل قوة إقليمية مغاربية قادرة على مجابهة التحديات الدولية؛ سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى تنظيم مسيرة شعبية لفتح الحدود المغربية الجزائرية بتنسيق مع الحركة النقابية الوطنية و الحركة النقابية الجزائرية في إشارة واضحة المعنى مؤداها وحدة المصير.

إن كل الخطوات الكفاحية و النضالية المتخذة من قبل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد استقلال القرار النقابي والارتقاء به من محاولة انحصاره في المطلب "الخبزي" لربطه بجدلية السياسي والاجتماعي لمواجهة كل المخططات الرامية لتفتيت العمل النقابي لصالح الرأسمال الجشع.

◆ محمد بوتخساين

الملف

المجلس الأعلى للحسابات.. محكمة الأوراق

إعداد: محسن الوداوري

يعرض المجلس الأعلى للحسابات تقريره سنوياً حول المالية العمومية، من المفروض أن يستعرض هذا التقرير اختلالات تدبير مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية دون ميز، وأيضا سوء وفساد تسيير المنتخبين المحليين والجهويين للمشاريع والبرامج المحلية وصرف ميزانياتها، وكذا انعكاسات هذه المشاريع والبرامج على مواطن المغربي، وطبيعة العقليات التي تدبر الشأن العمومي، في هذا الملف سنحاول وضع القارئ في سياق قصور التقرير الأخير للمجلس، وكذا القراءة التحليلية لبعض الأرقام الصادمة والمعطيات الخطيرة حول المالية والشأن العموميين، التي كشف عنها التقرير الأخيرا، وكذا الإغفال المقصود لبعض القطاعات الحيوية المرتبطة بالثروة والتي ظلت حكرا في معطياتها على الدوائر العليا للدولة.

أدوار المجلس الأعلى للحسابات

المجلس الأعلى للحسابات هو الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، أي أنه يتولى المراقبة العليا على تنفيذ القوانين المالية. ويتحقق من العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون (الجماعات، الجهات، الإعلام العمومي، الصحة...) ، ويقيم كيفية تدبيرها لشؤونها، ويتخذ عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة، كما يقوم بمهمة مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات، وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، ويقدم أيضا مساعدات واستشارات للهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ثم يرفع رئيس المجلس الأعلى للحسابات للملك تقريره السنوي ويوجهه للحكومة والبرلمان، وينشر في الجريدة الرسمية وذلك حسب الباب العاشر من الدستور المتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات في الفصلين 147 و148 منه.

وعند كل سنة يرفع رئيس المجلس الأعلى للحسابات الذي _يمثله حاليا ادريس جطو الوزير الأول سابقا_ تقريره للملك، فيكشف عن التدابير المالية والبشرية واللوجيستيكية للمؤسسات العمومية ويقيم عملها، من خلال رصده وتتبعه لهذه التدابير بالإضافة إلى وضعه لتوصيات ومقترحات وتنبيهات لهذه المؤسسات، وبهذا الصدد أنزل المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي لسنة 2018 لمجموعة من المؤسسات العمومية،

بحيث قام بالرفع من عدد المهمات الرقابية المنجزة حيث وصلت إلى 274 مهمة رقابية مقابل 160 خلال السنتين الفارطتين، أي ارتفاع عدد المهمات ب 114 مهمة، وكذا تنويع مجال تدخل المحاكم المالية ليشمل مجمل القطاعات العمومية الحيوية، وأنجز أيضا 50 مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية، كما أصدرت غرف المجلس 181 قرارا قضائيا فيما يخص مادة التدقيق والبث في الحسابات و 15 قرارا في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

أما أهم إنجازات المجالس الجهوية للحسابات، فيمكن تلخيصها في تنفيذ 224 مهمة رقابية تندرج في إطار مراقبة التسيير على مستوى بعض الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية المحلية، وكذا بعض شركات التدبير المفوض. هذا بالإضافة إلى إصدار 1.963 حكما نهائيا في مادة التدقيق والبث في الحسابات و 53 حكما في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، بالإضافة إلى هذه الإجراءات، أحالت النيابة العامة فيما يتعلق بالتأديب والعقوبات لدى المحاكم المالية 114 متابعا على هذه المحاكم في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية كما أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات 8 قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية على رئاسة النيابة العامة، وتبقى الملفات المحالة على القضاء ضعيفة بالمقارنة مع حجم الاختلالات.

ارتفاع في النفقات وعجز في الناتج الداخلي الخام !

وفي إطار الأرقام التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات في تقاريره، يكشف لنا مجلس جطو عن ضعف الحكومة في تنفيذها للقوانين المالية، بحيث عرف تنفيذ قانون المالية لسنة 2018 تسجيل عجز في الميزانية بلغ 41.35 مليون درهم، مقابل تقديرات أولية في حدود 33.274 مليون درهم، أي بفارق بلغ 8.079 مليون درهم، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع في النفقات الإجمالية (زائد 2.777 مليون درهم) وانخفاض في منتوج المداخيل العادية (ناقص 2.891 مليون درهم) وفي الحصيلة الصافية للحسابات الخصوصية للخزينة (ناقص 2.411 مليون درهم).

ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، فقد ناهز عجز الميزانية نسبة 3,7% ، مسجلا ارتفاعا بحوالي 0,2 نقطة مأوية مقارنة مع سنة 2017 وتغييرا لمنحاه التنازلي الذي شهده خلال السنوات الفارطة، والتي عرف خلالها انخفاضا من مستوى 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى نسبة 3,5% سنة 2017، وتواجه مالية الدولة صعوبات أخرى، تتجلى

> **تضاعف الدين الجاري للخزينة بأكثر من مرتين ما بين سنتي 2009 و 2018 بمعدل ارتفاع سنوي نسبته 8,6%**

أساسا في عدم التحكم في ارتفاع ديون الخزينة والتي بلغت عند متم 2018 ما قدره 722,6 مليار درهم، بنسبة ارتفاع تناهز 4,4% مقارنة مع سنة 2017. كما تضاعف الدين الجاري الخزينة أكثر من مرتين ما بين سنتي 2009 و 2018 بمعدل ارتفاع سنوي نسبته 8,6%، هذه إذن مجمل الأرقام التي أبان عنها تقرير مجلس جطو، وهي توضح أساسا حقيقة المغرب الاقتصادية المزمنة من حيث قوانينها المالية التي تعاني من سوء التدبير والحكامة، وغياب المسؤولية السياسية في المؤسسات العمومية القطاعية محليا وجهويا ومركزيا، وأيضا غياب مشروع اقتصادي واجتماعي رافعته ومدخله القطاعات العمومية الحيوية التي ستمكن المغرب من تحقيق تغيير اقتصادي ايجابي، فالأزمة في المغرب يمكن إرجاعها أساسا إلى أن الدولة المغربية وفي إطار ما أعلنت عنه حول فشل النموذج التنموي القائم على اقتصاد الريع والتسيب، لم تدقق رؤيتها الاقتصادية وعلى أي أسس يمكن القيام عليها، ما عدا إن كان تنفيذ إملاءات المؤسسات البنكية المانحة، وأجرأتها قسرا على المواطن المغربي الذي يتضرر من هذه الإملاءات قبل أن يستفيد!

ثقل التهرب الضريبي !

تعرف مديونية الدولة ارتفاعا مهولا بلغ 51.800 مليون درهم، من بينها 32.200 مليون درهم كرصيد للضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، كما أن مديونية هذه الأخيرة استمرت في الارتفاع بوتيرة تفوق تلك المسجلة بالنسبة لديون الدولة، حيث بلغت 277.755 مليون درهم نهاية سنة2017، مقابل 261.233 مليون درهم سنة2016 ، مما يشكل مبلغا إضافيا قدره 16.522 مليون درهم، وارتفاعا نسبته 6,4%. وتمثل مديونية هذه المؤسسات بالعملة الصعبة حوالي *53,9%* من المديونية العمومية الخارجية، إذ يقدر مجموعها بحوالي *178.300* مليون درهم، أي بنسبة *16,7%* من الناتج الداخلي الخام.

وأما فيما يتعلق بالمداخيل العادية فإنها بالرغم من تطورها تظل مقتصرة على نوعية معينة من الضرائب، فرغم ارتفاع المداخيل الذي حققته بعض الشركات العاملة في القطاع المالي وشركات النفط، الإسمنت والسكر والاتصالات وكذا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري، غير أن تركز المداخيل الجبائية المتعلقة ببعض الضرائب، وفي عدد محدود من الملزمين يعرض ديمومتها للخطر. كما هو الشأن أساسا بالنسبة للضريبة على الشركات التي تعرف معدل تركيز جد مرتفع، إذ أن نصف مداخيل هذه الضريبة برسم سنة *2017* تم تسديده من لدن *74* من الخاضعين، وهو ما يقل عن نسبة *2* في الألف من الملزمين بها. كما أن 75% من هذا الناتج تم دفعه من لدن 654 ملزم، و 80% من لدن 1.069 ملزم، في حين أن عدد الخاضعين للضريبة على الشركات، والذين قدموا بيانا ضريبيا واحدا على الأقل خلال الأربع سنوات الأخيرة، بلغ 338.779 وحدة.

النشاط المنجمي بالمجمع الشريف للفوسفاط وتغييب المعطيات !

سجل تقرير مجلس جطو حول النشاط المنجمي بالمجمع الشريف للفوسفاط « OCP » مجموعة من الملاحظات تشمل استخراج ومعالجة الفوسفاط بكل من موقع خريبكة وموقع الكنتور، إذ انصبت مهمته في مراقبة التسيير بشكل خاص والمتعلقة بالتخطيط والبرمجة المرتبطة بهذا النشاط، حيث سجل قصورا في الدراسات المنجمية المنجزة بين أبريل 2008 ويناير2009، والتي كانت تستوجب عناية أكبر بدقة المسح الجيولوجي المتعلق بالحقول الفوسفاطية. بالإضافة إلى ذلك، لم تتم دراسة الجدولة الزمنية للشروع في استغلال المناجم الجديدة بشكل كاف بالنظر إلى أهميتها. وأن برنامج الإنتاج الممتد إلى سنة2050، والذي يعتبر وثيقة التخطيط المرجعية، اقتصر فقط على تحديد المناجم الجديدة دون الإشارة الى العناصر التي أخذت بعين الاعتبار والمعايير المعتمدة لتحديد الأولويات بينها .

احتكارا الدوائر العليا للدولة لأرقام حجم الثروة الفوسفاطية، خشية مطالبة المغاربة بإعادة التوزيع العادل لمداخيليها، فهي ثروة سرية إذن !

ويشير أيضا إلى مسلسل التخطيط متعدد السنوات للنشاط المنجمي، حيث يستوجب تأطيرا بآلية رسمية وموثقة، فالمسلسل المستعمل حاليا لإعداد برامج التخطيط يتم بطريقة متفرقة بين المواقع المنجمية في غياب وحدة للتخطيط على مستوى إدارة الموقع من أجل تنسيق هذا المسلسل، وجعله متجانسا ومنسجما في إطار رؤية شاملة، بالإضافة إلى ذلك، فإن مسلسل اقتناء الوعاء العقاري اللازم لتطور الأنشطة المنجمية يحتاج إلى تأطير بآلية رسمية وموثقة، تحدد المتدخلين وأدوارهم وقواعد التدبير التي تحكم عملية تحديد وبرمجة الحاجيات العقارية ذلك أن كل تأخير في مسلسل الاقتناء ينعكس على توفر الاحتياطي اللازم من الأراضي لتنفيذ برنامج تنمية القدرات الإنتاجية في الوقت المناسب، ويشكل ضغطا على تفعيل هذا البرنامج .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية المرتبطة ببرمجة وتنفيذ الإنتاج، فإن مشروع الاستغلال السنوي الذي يعد وثيقة أساسية من أجل برمجة ناجعة للأنشطة الإنتاجية يستوجب إعداده استنادا إلى إطار مرجعي موحد وموثق، كما أن بنية جودة الفوسفاط المستخرج في بعض المناجم تظهر وجود فروق مهمة ومتكررة مقارنة بأهداف الإنتاج المحددة في إطار آلية إدارة الهامش السنوية والربع سنوية. وتعزى هذه الفروقات أساسا إلى التغيير المتكرر في توقعات المبيعات التي يفرضها الطلب في السوق، مما يؤثر على ظروف اشتغال بعض المناجم، وعلى تنفيذ برامج الإنتاج المحددة، بالإضافة إلى ذلك، يتسم مسلسل استخراج الفوسفاط بعدم استقرار وثيرة الاستخراج خلال السنة، من حيث كميات وبنية الجودة المستخرجة. ويعزى عدم الاستقرار هذا، بشكل رئيسي، إلى قصور في التنسيق بين المراحل التحضيرية للاستخراج التي تتطلب تدبيرا أكثر نجاعة لضمان انتظام أكبر في وثيرة الاستغلال.

وفي النقطة الثالثة المرتبطة بمعالجة الفوسفاط عن طريق الغسل والتعويم، لوحظ أن تدبير مخزونات الفوسفاط يتطلب اعتماد مسطرة تحدد بشكل أساسي المستويات المثلى للمخزونات الواجب توفرها قبل المعالجة وبعدها من أجل ضمان حد معقول من استقلالية وحدات المعالجة، مما يساهم في السير العادي لهذه الوحدات. ذلك أن التدبير الحالي للمغاسل يجعلها تشتغل في كثير من الأحيان دون مخزونات احتياطية (en flux tendu)، مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من اضطرابات في برامج الإنتاج، ومن جهة أخرى، فإن تتبع أنشطة المغاسل في شكله الحالي لا يمكن من توفير قيادة ملائمة، كما أن مشروع تطوير وظيفة العمليات (fonc-tion process) بالمغاسل سجل تأخيرا في إعماله منذ انطلاقه سنة 2015 ، باعتباره ورشا أساسيا للارتقاء بهذه الوظيفة إلى مستوى الاحترافية بغية بلوغ هدف التميز التشغيلي (ex-cellence opérationnelle) الذي ينشده المجمع.

وفي النقطة الرابعة والخامسة تطرق إلى استخدام وصيانة المعدات المستعملة في الاستغلال المنجمي، فبالرغم من الأهمية القصوى التي يشكلها العتاد في أنشطة استخراج الفوسفاط، فإن تدبيره يشوبه بعض القصور. ويتجلى ذلك أساسا في عدم توضيح وتوثيق كل المعطيات المعتمدة في الدراسات لتحديد عدد الآليات اللازمة في استغلال المناجم، وكذا في غياب مخطط لتجديد حظيرة العتاد والتخلي عن المتقادم منه من أجل ترشيد استعماله. وفي نفس السياق، ونظرا لتشعب النشاط المنجمي باعتماده على حظيرة آليات كبيرة ومتنوعة، وكذا تعدد مؤشرات النجاعة اللازمة لتتبعه، فإن الحاجة تبدو ملحة لنظام معلوماتي يمكن من تتبع ملائم من شأنه أن يساهم في ترشيد استعمال حظيرة المعدات.

بالإضافة للعديد من المشاريع المندرجة في الارتقاء بالصيانة إلى مستوى الاحترافية، سجل تأخيرات متكررة، مما يؤثر على إنجازها وتعميمها. ويتعلق الأمر أساسا بمشروع تسريع الاشتغال بنظام تدبير الصيانة بمساعدة الحاسوب (GMAO) ومشروع الارتقاء بمكاتب التنظيم (Bureaux de méthodes)، بالإضافة إلى مشروع تدبير أجزاء الآليات وقطع الغيار. وعلى مستوى الموارد البشرية، تم تسجيل نقص بأغلب الوحدات في العديد من الاختصاصات والمهارات الضرورية لإنجاز أشغال الصيانة في ظروف ملائمة. ويضاف إلى ذلك، التأثير الذي يشكله عدم تجانس حظيرة المعدات على أشغال الصيانة، إن على مستوى كلفتها أو توفر الموارد البشرية المؤهلة لإنجازها بالنسبة لأنواع مختلفة من المعدات.

وأما في النقطة السادسة المتعلقة بالجوانب البيئية المتعلقة بنشاط ال « OCP »، تم تسجيل بعض النقائص التي يتعين تجاوزها، والمرتبطة بإعادة تأهيل الأراضي المستغلة، بحيث أن المساحات غير المعالجة والمتراكمة بعد فترات طويلة من الاستغلال تتطلب مجهودا إضافيا من أجل إعادة تأهيلها. زيادة على ذلك استمرار الإشكالية المرتبطة بتصريف الأوحال الناتجة عن غسل الفوسفاط التي تعرف تناميا مستمرا لمساحات الأحواض المستعملة لتخزين هذه الأوحال، مما يؤدي إلى استهلاك مساحات مهمة من الأراضي، بالإضافة إلى الآثار البيئية التي قد تحدثها، والتي لا تتم دراستها بطريقة كافية.

الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها، في تقرير مجلس جطو حول النشاط المنجمي بالمجمع الشريف للفوسفاط « OCP » حيث تطرح أكثر من علامة استفهام، هي أن التشخيص الذي قام به التقرير والملاحظات وجهت إلى هذه المؤسسة العمومية تعتبر مجرد تحليل وصفي غير معزز بأرقام تمكننا من فهم سيرورة وحيوية هذه المؤسسة العمومية، خصوصا وأن الأرقام تضيف للتقرير مصداقيته، ويقول التقرير: "انصبت مهمته في مراقبة التسيير بشكل خاص والمتعلقة بالتخطيط والبرمجة المرتبطة بهذا النشاط" وهذا ما يجعلنا نطرح سؤالا إشكاليا، وهو هل هذه الملاحظات المرتبطة فقط بمراقبة التسيير لنشاط « OCP » يمكن اعتبارها ملاحظات أولية ستكشف مستقبلا بالأرقام وضعية هذه المؤسسة العمومية الحيوية، أم أن الأمر مرتبط بحساسية هذه المؤسسة العمومية الهلامية، مع العلم أن كل المؤسسات التي تمت الإشارة إليها تم فحصها ومعرفة أوضاعها بالأرقام العلمية؟

فالخلاصة أن هناك احتكارا للدوائر العليا للدولة بأرقام حجم الثروة الفوسفاطية، خشية مطالبة المغاربة بإعادة التوزيع العادل لمداخيليها، فهي ثروة سرية إذن !

فوضى في مخطط الصيد البحري " أليوتيس ! "

يتوفر المغرب على منطقة بحرية تمتد على حوالي 1,12 مليون كيلومتر مربع، وتعد من أغنى المناطق عالميا بالثروة السمكية. وبفضل هذه الثروة البحرية، يساهم قطاع الصيد البحري بشكل مهم في الاقتصاد الوطني، رغم طغيان نظام الرخص الريعية، وصفقات تفويت ثروة بحر المغاربة للاستغلال الخارجي بشكل مجحف، حيث بلغت صادرات المنتجات البحرية 22 مليار درهم سنة2017 ، وهو ما يمثل حوالي 50% من صادرات المواد الغذائية والفلاحية، و 10% من مجموع الصادرات. واعتبارا لأهمية هذا القطاع الحيوي، أنجز المجلس الأعلى للحسابات، خلال الفترة 2016 2017-، مهمة تقييم قطاع الصيد البحري، وذلك من خلال مراقبة ما تم إنجازه في إطار مخطط "أليوتيس" الذي يهم الفترة 2009 - 2020 ، وذلك من أجل الوقوف على الصعوبات والإكراهات التي يعرفها القطاع، ومن ضمن الملاحظات التي سجلها مجلس جطو أربعة نقاط رئيسة وهي كالتالي؛ أولا؛ تصميم مخطط "أليوتيس" والحصيلة العامة للإنجازات، ثانيا؛ استدامة الموارد البحرية، ثالثا؛ أداء قطاع الصيد البحري وتنافسيته، رابعا؛ المراقبة والحكامة وتقوية القدرات:

أولا: تصميم مخطط "أليوتيس" والحصيلة العامة للإنجازات

- عدم تحديد مخطط "أليوتيس" لغلاف مالي إجمالي بشكل دقيق، ولا الميزانيات المخصصة، ومصادر تمويل المشاريع المبرمجة، كما لم يتضمن المخطط أي برمجة لتنفيذ هذه المشاريع.
- ضعف نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة، وبطء في تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية، منها حجم حصة المغرب في السوق الدولية، وإنتاج تربية الأحياء البحرية، وكذا استهلاك المنتجات البحرية داخليا.
- عدم إحداث لجنة القيادة ولجنة التتبع وخلية القيادة العملية، كما لم يتم تشكيل اللجنة الوطنية للصيد البحري، وما يثير الاستغراب هو أنه تم تكليف نفس مكتب الدراسات بالقيام بعمليات إعداد وتتبع وتقييم إنجازات المخطط من خلال ثلاث صفقات، بمبلغ إجمالي قدره 37 مليون درهم، وهو ما ينطوي على مخاطر ترتبط بموضوعية تحاليل وخلاصات مكتب الدراسات المشار إليه.

ثانيا: استدامة الموارد البحرية

- نقص في الموارد البشرية والمعدات العلمية المخصصة للبحث في مجال الصيد البحري، وهو ما يؤثر سلبا على أداء مختبرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، حيث لا تتمكن هذه المختبرات من تتبع سوى ما يقارب ستين صنفا، من أصل 300 صنف تم جردها كأصناف تجارية.
- اختلالات متعلقة بتدبير المصايد، إذ تؤدي إلى الاستغلال المفرط لمجموعة من المخزونات، ويتجسد ذلك، في حالات تجاوز الكميات القانونية للصيد العرضي، وعدم احترام القيود المتعلقة بمعدات الصيد وفترات الراحة البيولوجية، وكذا عدم التقيد بالحصص، كما يحول ضعف آليات التتبع والمراقبة دون تطبيق صارم لمخططات التهيئة.
- استمرار استعمال الشباك العائمة المنجرفة من طرف بعض الصيادين رغم تطبيق برنامج لحظر استعمالها الذي يكلف 253 مليون درهم، أي ما يفوق 85 في المائة من الكلفة الأولية الإجمالية المخصصة لهذا البرنامج، والتي تقدر بحوالي 296 مليون درهم.
- ضعف الانخراط في برامج تطوير وتحديث أساطيل الصيد الساحلي والتقليدي من لدن المهنيين المستهدفين، حيث لم يتم صرف سوى 22 في المائة من مجموع المنح المخصصة لبرنامج "إبحار" والبالغة مليار درهم.
- تأخر اعتماد مدونة تربية الأحياء البحرية؛ حيث محدودية إجراءات التخليص الجمركي لمدخلات تربية الأحياء البحرية؛ غياب إجراءات ضريبية تحفيزية لهذا القطاع؛ صعوبة الاستفادة من التمويل؛ وغياب منتوجات تأمين محلية لتغطية المخاطر.

ثالثا: أداء قطاع الصيد البحري وتنافسيته

- نقص في التجهيزات المينائية اللازمة لرسو وتفريغ المنتجات السمكية)الرافعات، والقاطرات، والمضخات...(، وكذا غرف التبريد ومصانع الثلج.
- فشل عملية إعادة تنظيم تدبير موانئ الصيد، والتي تم إطلاقها سنة 2009، حيث كانت تروم هذه العملية الفصل بين المهام التنظيمية ومهام الاستغلال التجاري التي منحت للمكتب الوطني للصيد، لكن في أبريل سنة2018 ، قررا كل من الوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للصيد فسخ اتفاقية نقل حق الامتياز من أجل استغلال بعض مساحات موانئ الصيد.
- عدم اكتمال الإجراء الأول المتعلق باستكمال إنشاء عشرة أسواق، حيث تم إنشاء خمسة أسواق من أصل ثمانية.
- أما بالنسبة للإجراء الثاني المتعلق ببناء عشر أسواق إضافية، فهو لم يبدأ بعد.
- غياب تنظيم القطاع البحري فيما يرتبط بالباعة المتجولين وانعدام النظافة.
- محدودية تحويل وتثمين المنتوجات البحرية، إذ أن مكانة المغرب اتجاه الأسواق الخارجية لم تعرف تغيرا ملحوظا في اتجاه تنويع عرض التصدير وولوج أسواق جديدة. حيث تتجه الصادرات في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، وبالخصوص إسبانيا، بينما يظل ولوج الأسواق الأمريكية والآسيوية محدودا.

رابعا: المراقبة والحكامة وتقوية القدرات

- عدم كفاية مراقبة الوحدات الصناعية، من حيث غياب سلطة تقديرية واسعة في معالجة المخالفات وفرض غرامات رادعة، وغياب شبه تام للمراقبة على قطاع الصيد التقليدي. أما من حيث حكامة القطاع يتسم بغياب تحديد دقيق لأدوار المتدخلين المؤسساتيين، إضافة إلى تأخر إتمام الإطار التشريعي والتنظيمي.
- عدم إدماج الصيد في أعالي البحار، الذي يمثل حوالي 40% من قيمة أنشطة الصيد البحري، في دائرة تسويق منتجات الصيد البحري التي يدبرها المكتب الوطني للصيد، ولا يؤدي ضريبة أسواق السمك.
- ضعف التنسيق بين الإدارة والمهنيين. يضاف إلى ذلك عدم إنجاز إعادة الهيكلة التي كانت مبرمجة لغرف الصيد البحري.
- عدم تلبية حاجيات تعزيز المهارات وجاذبية مهن الصيد البحري ليد العاملة، وعدم كفاية عدد المكونين بمعاهد التكوين في قطاع الصيد البحري.

"أونسا".. تهديد السلامة الصحية للمغاربة

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري تم إحداثه سنة 2009، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس اختصاصاته لحساب الدولة في مجال حماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات، وقد قام المجلس الأعلى للحسابات بمراقبة تسيير هذا المكتب من حيث اختصاصاته، المراقبة الصحية للمواد الغذائية، والمدخلات الكميائية، وحماية الرصد الحيواني، في هذا الصدد، تم تسجيل عدة ملاحظات، نذكر فيما يلي أبرزها:

أولا: التموقع المؤسساتي والسياسة العمومية في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

- عدم تمتع المكتب بالاستقلالية الكافية عن سلطة الوصاية، وكذا عدم ملاءمة الموارد البشرية لحجم المهام الموكولة له. أما بالنسبة لسلامة السلسلة الغذائية، فقد تبين غياب سياسة عمومية متكاملة، بالإضافة الى غياب آلية للتقييم العلمي للمخاطر الصحية.
- ضعف المراقبة الميدانية للمطعمة الجماعية.
- غياب مراقبة بقايا المبيدات في الفواكه والخضروات الموجهة للسوق المحلية، على عكس المنتجات المعدة للتصدير (التي تمر بالضرورة عبر محطات التعبئة)، والتي تخضع لمراقبة صارمة لبقايا المبيدات الزراعية.
- غياب المراقبة الصحية في أسواق الجملة للفواكه والخضر، حيث لوحظ أن مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لا تمارس اختصاص المراقبة في أسواق الجملة للفواكه والخضر لأنها تعتبر أن هذه الوحدات غير منظمة بما فيه الكفاية، ولا تتوفر على نظام لتتبع الفواكه والخضر والنباتات العطرية من المزرعة إلى السوق.
- غياب مراقبة المواد الغذائية التي تحتوي على عناصر معدلة جينيا، حيث سجل المجلس الأعلى للحسابات غياب إطار قانوني يؤطر استخدام المواد المعدلة جينيا، وذلك بالرغم من استمرار النقاش على الصعيد الدولي حول المخاطر التي قد يمثلها استعمال هذه المواد على صحة المستهلك.
- وجود الكثير من النقط السوداء التي يجد فيها المكتب صعوبة في ممارسة المراقبة الصحية. ويتعلق الأمر بالمجازر والمذابح القروية للحوم الحمراء والمجازر التقليدية للدواجن(الرياشات)، وكذلك مراكز جمع الحليب التي يصل عددها الى 2.700 وحدة.

ثانيا: المراقبة الصحية للمواد الغذائية

- غياب المراقبة على منتجات المبيدات ذات الاستخدام الفلاحي على مستوى نقط البيع بالتقسيط، مما يشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة، حيث أن هؤلاء الباعة غير المعتمدين والمشكوك في توفرهم على الكفاءات والمعارف الكافية حول الاستعمال الأمثل لهذه المواد، يقدمون كذلك إرشادات للفلاحين من أجل الرفع من مردوديتهم الفلاحية.
- غياب المراقبة على نشاط إعادة توضيب مبيدات الآفات الزراعية، حيث يعتبر هذا الوضع مثيرا للقلق بالنظر إلى المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها التعامل المباشر مع المبيدات والممارسات الاحتيالية التي قد تحدث عن طريق تعديل تركيبة المبيد بإضافة منتجات أخرى، أو إعادة توضيب منتجات منتهية الصلاحية.

ثالثا: حماية الرصيد الحيواني

يمارس المكتب صلاحياته من خلال شبكة مكونة من 69 مصلحة بيطرية إقليمية تابعة لعشر مديريات جهوية. وقد سجل المجلس عددا من الملاحظات في مجال مراقبة الصحة الحيوانية، من بينها على الخصوص:
- قصور في نظام اليقظة الوبائية؛
- غياب قانون خاص يؤطر مجال تربية المواشي؛
- غياب إطار رسمي لاتخاذ القرار في مجال التلقيح؛
- غياب استراتيجية لضمان سلامة قطيع المواشي من عدد من الأمراض المعتبرة معدية بنص القانون؛
- عدم فاعلية برنامج محاربة داء السل عند الأبقار عن طريق اللجوء إلى الذبح الصحي؛
- نواقص في عملية ترقيم وتتبع مسار الحيوانات.

الجماعات المحلية .. جماعات بعقلية العبث !

يتضمن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، في جزئه المخصص للمجالس الجهوية للحسابات الإثنا عشرة، 224 ملخصا للتقارير التي أنجزت في إطار المهمات الرقابية التي قامت بها هذه المجالس، وتتعلق بمراقبة تسيير الأجهزة العمومية والتدبير المفوض.

وتتعلق أيضا هذه الملخصات ب 204 مهمة رقابية همت الجماعات 14 مهمة على مستوى الشركات الخاصة المعهود لها بالتسيير المفوض للمرافق العمومية المحلية، ومهمتين (2) بمجموعتين للجماعات ومهمتين (2) بشركتين عموميتين محليتين ومهمتين (2) لمراقبة استخدام الأموال العمومية من طرف جمعيتين.

ومن أبرز الملاحظات التي أثارتها المهمات الرقابية المنجزة على مستوى كل مجلس :

أولا: التدبير المفوض لمرفق النظافة

- عدم توفر الجماعات المنتخبة المعنية على مخطط جماعي لتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، والذي من شأنه أن يؤطر إجراءات ومراحل تدبير هذه النفايات من حيث الإعداد والجمع والنقل والإيداع في المطرح والتخلص منها ومعالجتها وتثمينها وفرزها عند الاقتضاء.

- اختلالات متعددة تتعلق بالخصوص بعدم انتظام اجتماعات اللجنة الدائمة للمراقبة، وكذا عدم القيام بدراسة ومراقبة الوثائق والتقارير المقدمة من طرف المفوض له، من قبيل دراسة المعطيات والتقارير المالية وحسابات الاستغلال، وضبط السجلات المتعلقة بصيانة الآليات بالجماعات المعنية، هذا بالإضافة إلى محدودية مراقبة جودة الخدمات المقدمة.

- عدم وفاء المفوض له، في العديد من الحالات، بالتزاماته التعاقدية، وخاصة فيما يتعلق بتجديد بعض آليات جمع النفايات أو اقتناء بعض المعدات والتجهيزات المرتبطة بمطارح هذه النفايات، وكذا فيما يخص خدمة النظافة من كنس وتنظيف للشوارع والأزقة والساحات العمومية، وغسل للحاويات والقضاء على النقط السوداء للنفايات المنزلية، وبالرغم من إخلال المفوض له بالتزاماته التعاقدية، لا تقوم السلطة المفوضة بتفعيل مقتضيات عقد التدبير المفوض، وذلك بتطبيق الغرامات المنصوص عليها.

ثانيا: المجهود التنموي والتخطيط

- على مستوى المخططات الجماعية للتنمية2009-2015، عرفت الجماعات ضعفا في التخطيط، البرمجة الزمنية المناسبة لتنفيذها، وفي توفير الموارد المالية اللازمة، وعدم اعتماد رؤية استراتيجية واضحة أثناء إعداد المخطط الجماعي للتنمية تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الجماعات وحاجياتها، بالإضافة لعدم تمكن الجماعات من تنفيذ جزء مهم من المشاريع المبرمجة في إطار المخططات الجماعية للتنمية، وكذا ضعف وتيرة إنجاز بعض هذه المشاريع. ومن جهة أخرى، فيما يتعلق ببرامج العمل2015-2021، لوحظ أن عدة جماعات لم تعمل على إعدادها، فيما تأخرت جماعات أخرى في ذلك.

- عدم اللجوء إلى إنجاز الدراسات القبلية والتقارير المتعلقة بالمشاريع، وذلك من أجل حصر تكلفتها بالدقة اللازمة وتركيبة تمويلها وطرق تنفيذها، ومشاكل على مستوى الاستغلال والتنسيق مع الجهات المعنية بالاستثمار ويرجع تعثر انطلاق هذه المشاريع بالأساس إلى تأخر الجماعة في إنجاز الأعمال الطبوغرافية وتسليم الرخص، ناهيك عن عدم إشراك أطراف أخرى في تمويل المشاريع المعنية.

- نقص على مستوى المبادرة بإبرام اتفاقيات شراكة من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة، وغياب اتفاقيات تقيد المتعاقدين بالإطار الزمني للتنفيذ وتؤطر التزاماتهم المالية. وهو ما يؤدي في معظم الحالات إلى عدم إنجاز تلك المشاريع أو تعثرها.

- عدم تسوية الوضعية القانونية للوعاء العقاري المقامة عليه مشاريع أو المخصصة لإنجازها، ومنازعات مع مالكي الأراضي المعنية.

ثالثا: تدبير المداخيل الجماعية

- لا تعمل الجماعات على ضبط الوعاء الضريبي وعدد الملزمين المعنيين، وعدم وضع آليات للتنسيق بين مصلحة الجبايات والمصالح الأخرى ذات الصلة (الداخلية والخارجية)

التقارير التي تصل من المبلغين على الفساد في تدبير الشأن المحلي، تتجاوز بكثير الفتات الذي تسجله تقارير المجلس، خصوصا مع عدم وجود حصانة قانونية للمبلغين، رغم توفرهم على وثائق إثبات حالات الاختلالات والاختلاسات محليا

من أجل تدبير ناجع لموارد الجماعة، ثم عدم توفير الموارد البشرية الضرورية والقادرة على السهر على عملية تحصيل الجبايات ذات الصلة وتتبعها ومراقبتها.

- قصور المصالح الجماعية على ضبط جميع عدد الملزمين المفترضين بخصوص معظم الرسوم والضرائب المستحقة، وبالتحقق من صحة المعطيات المتوفرة لديها حول الأشخاص والمؤسسات الخاضعة للرسوم المعنية، وكذا ضبط الوعاء الضريبي لضمان استخلاص أشمل للمداخيل المستحقة لفائدتها.

- عدم فرض واستخلاص رسوم وواجبات مستحقة لفائدة الجماعات.

رابعا: تدبير الممتلكات والمرافق الجماعية

- بالرغم من حيازة الجماعات الترابية أو تصرفها في عدة عقارات، فإن المصالح الجماعية المكلفة بتدبير الممتلكات لا تمسك الملفات التقنية والقانونية المتعلقة بجل هاته العقارات، ولم تعمد إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لتحديدها وإدراجها في سجلات الممتلكات الجماعية، حتى يتسنى الحفاظ على حقوق الجماعات أيضا، ودون مراعاة للمقتضيات القانونية ذات الصلة، لم تعمل الجماعات على إنجاز الدراسات الطبوغرافية اللازمة لتحديد وتحفيظ العقارات الجماعية، وتخصيص الاعتمادات المالية الضرورية لتسوية الوضعية القانونية لهذه العقارات.

- مجموعة من الجماعات لا تتوفر على أية وثائق قانونية تثبت ملكية العقارات التي تستغلها .

- عدم توفر المجازر المتواجدة بعدة جماعات على معايير السلامة الصحية والنظافة الواجب توفرها على مستوى هذا المرفق، حيث تنتشر بمحاذاتها الحشرات والنفايات المتراكمة، كما يتم تصريف المياه المستعملة أثناء الذبح وبقايا الذبيحات في الهواء الطلق دون مراعاة للنتائج السلبية لهذا الوضع على المحيط البيئي.

خامسا: التعمير وتدبير المجال

- عدم توفر معظم الجماعات المراقبة على تصاميم تهيئة مصادق عليها أو التأخر في إخراجها إلى حيز الوجود من طرفها، وذلك، بالرغم من أهمية هذه التصاميم في تأطير النمو العمراني للجماعات الترابية، باعتبارها وثائق تنظيمية تحدد حقوق استعمال الأراضي وكذا الاتفاقات والمقتضيات القانونية المطبقة.

- لا تتأكد مجموعة من الجماعات من مدى ملاءمة الأشغال المنجزة للمعايير التقنية المعمول بها والوثائق التقنية ذات الصلة، فضلا عن عدم حرصها على إنجاز أصحابها لبعض التجهيزات الواردة في دفاتر التحملات أو عدم مخالفتهم للتصاميم المصادق عليها، كما هو الشأن بالنسبة لعدم استكمال المجزئين لأشغال الطرق والممرات والإنارة العمومية وقنوات الصرف الصحي، وتخصيص المناطق المعنية بإحداث المساحات الخضراء.

- تواجد مجموعة من البنايات التي تم تشييدها أو شرع في تشييدها دون الحصول على الرخص اللازمة. كما قام رؤساء مجالس بعض الجماعات بمنح رخص للبناء بشكل انفرادي ودون أخذ رأي اللجنة الإقليمية المختصة.

- عدم إلزام الإدارات العمومية بالحصول على الرخص قبل مباشرة عمليات البناء، وكذا منح رخص إصلاح المباني عوض رخص للبناء.

وللاشارة فإن التقارير التي تصل من المبلغين على الفساد في تدبير الشأن المحلي، تتجاوز بكثير الفتات الذي تسجله تقارير المجلس، خصوصا مع عدم وجود حصانة قانونية للمبلغين، رغم توفرهم على وثائق اثبات حالات الاختلالات والاختلاسات محليا.

ليس للدولة إرادة للحسم مع نهب المال العام

• محمد الغلوسي

- لمحة تاريخية على مؤسسات الرقابة عن المال العام :

خضعت الرقابة على المال العمومي لتطور تاريخي وارتهنت كثيرا بحسابات السياسة وتقلباتها، ففي سنة 1960 تم انشاء اللجنة الوطنية للحسابات بوزارة المالية والتي عملت تحت توجيه السلطة التنفيذية وخلال سنة 1979 تم تأسيس المجلس الأعلى للحسابات، وكان مجرد إطار شكلي يفتقد للإستقلالية ولا يتوفر على الوسائل الضرورية للإشتغال مما جعل برنامج الامم المتحدة الإنمائي خلال سنة 2007 يدلي بالشهادة التالية " في الواقع خلال 17 عاما من وجوده لم يمارس المجلس مختلف صلاحياته بصفة كاملة نظرا لغياب الموارد البشرية والمادية الكافية، فقط 72 قاضيا هم حاليا في الخدمة في حين هناك حاجة ل 250 قاضيا ذوي كفاءة عالية ".

وفي سنة 1996 وعند الحديث عن السكتة القلبية وفتح مشاورات مع المعارضة البرلمانية أنذاك تم تكريس الطابع الدستوري للمجلس الاعلى للحسابات، وبتاريخ 13 يونيو 2002 صدر القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وتم تعزيز ذلك بالمبادئ الواردة بدستور يوليوز 2011 والمتعلقة بالشفافية والحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة ... الخ .

وهكذا وطبقا للفصل 147 من دستور 2011 فإن المجلس المجلس الاعلى للحسابات هو الهيأة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة ويضمن الدستور استقلاله. وطبقا للفصل 149 من نفس الدستور فإن المجالس الجهوية للحسابات تتولى مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الاخرى وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

- هل المجلس الأعلى للحسابات يتمتع فعلا بالاستقلالية ؟

لا شك أن الرقابة على المال العام قد تطورت بشكل ملحوظ إذا ما قورنت بالعقود الماضية ويشير بعض المهتمين إلى أن المجلس الاعلى للحسابات من المفروض أن يلعب دوره وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك إعلان ليما لأكتوبر 1977، وأن يتبنى المعايير الدولية للتحقيقات وأخلاقيات المراقبة، وأن تقاريره يجب أن تخضع لمنهجية التقارير المتناقضة، وذلك بالسماح للمعنيين بالمراقبة بتقديم أرائهم وصياغة ردودهم على كل الملاحظات، وعلى المجلس أن يقدم حكمه في جلسة استماع يستدعى لها الشخص المعني أو ممثله ويمكن الطعن في أحكامه المتعلقة بالانظباط الموازناتي والمالي أمام الهيئة المشتركة بين الغرف.

لكن على خلاف هذا الرأي فإن قضية الاستقلالية تبقى نسبية خاصة إذا استحضرنا التدخل والضغط السياسيين في عمل المجلس والتي تؤكده العديد من المؤشرات ذلك أن هناك مؤسسات لا تخضع للافتحاص من طرف المجلس، كما أن افتحاصه لمؤسسات أخرى يتسم بالعمومية والاقتضاب في إبداء الملاحظات مما يفيد بوجود انتقائية في برمجة المؤسسات التي ستخضع للرقابة.

- المنجز وسؤال الفعالية في عمل المجلس الاعلى للحسابات:

هناك انطباع سائد يفيد بأن إصدار التقارير من طرف المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بعمليات الافتحاص التي يقوم بها والمتعلقة بمؤسسات عمومية وجماعات ترابية أصبحت غاية في حد ذاتها، في ظل عدم إحالة كل تقاريره ذات الصبغة الجنائية على القضاء لمتابعة المفسدين وناهبي المال العام في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، إن الفساد بالمغرب تشكل و تبلور مند عقود من الزمن كأسلوب للتدبير العمومي و استعمل لمواجهة الأصوات المعارضة و المنتقدة لسياسة الدولة وتم توسيع القاعدة الاجتماعية المدافعة والمناصرة للريع و الفساد و المرتبطين بغياب الديمقراطية و دولة الحق و القانون، و بعد استفحال الفساد و توغله داخل دواليب الدولة والمجتمع، ارتفعت أصوات مطالبة بوضع حد له وضرورة محاسبة المتورطين في جرائم الفساد المالي و الاداري، وقد جسدت احتجاجات حركة 20 فبراير حرارة هذه الشعارات، وهي الشعارات التي حاولت الدولة الالتفاف عليها بشكل أو بآخر، واهتدت إلى وضع دستور جديد تضمن قواعد و أحكام تتعلق بالتدبير العمومي، لم تكن في الدساتير السابقة كالشفافية والمحاسبة والمسؤولية و النزاهة و المصلحة العامة و التي أفرد لها الدستور الفصول ما بين 154 و 170، في الشكل دون تفعيل أو إنزال لمضمون هاته الشعارات.

- ترافع الجمعية المغربية لحماية المال العام ضد الفساد ونهب المال العام :

لقد تقدمنا في الجمعية المغربية لحماية المال العام بالعديد من الشكايات بخصوص شبهات الفساد ونهب المال العام إلى الجهات القضائية، المختصة وذلك انطلاقا من مبادئها وأهدافها التي تجعل من محاربة الفساد والرشوة والريع والإفلات من العقاب أهدافا رئيسية، وهكذا فاعتمادا على بعض التقارير الرسمية ذات الصلة بالفساد ونهب المال العام، وانطلاقا كذلك من الشكايات التي نتوصل بها من طرف المواطنين المعززة بحجج وأدلة، والتي تخضع لدراسة وتمحيص من طرف الجمعية، نتقدم تبعا لكل ذلك بشكايات إلى القضاء، ونعتبر في الجمعية المغربية لحماية المال العام أن حجم الشكايات التي نتقدم بها إلى القضاء يظل ضعيفا ومحدودا إذا ما قورن بحجم الفساد المستشري في القطاعات العمومية و شبه العمومية و القطاع الخاص، ذلك أن التقارير الدولية و الوطنية الصادرة في الموضوع تؤكد أن حجم الفساد و تكلفته مرتفعة، ويكفي هنا أن أذكر بتصريح رئيس الحكومة الأخير بخصوص كلفة الفساد ببلادنا و الذي أكد فيه بأن الفساد يفوت على ميزانية الدولة مبالغ ضخمة، كما أن بعض التقارير تشير إلى أن كلفة الفساد تصل إلى أكثر من 2% من الناتج الوطني الخام.

وانطلاقا من ايماننا بدور القضاء في محاربة الفساد والقطع مع الإفلات من العقاب في الجرائم المالية والاقتصادية، الشيء الذي أغفله تقري المجلس الأعلى للحسابات، تقدمنا بالعديد من الشكايات ذات الصلة بموضوع الفساد ونهب وتبديد واختلاس المال العام إلى الجهات القضائية المختصة وهي شكايات تشمل قطاعات ومؤسسات عمومية مختلفة.

وبهذا الصدد نسجل محدودية وفعالية المتابعات والأحكام القضائية الصادرة في ملفات وقضايا الفساد المالي، ذلك أن الأبحاث التمهيدية التي تباشرها الشرطة القضائية تستغرق وقتا طويلا بالإضافة إلى ضعف التكوين لدى المنتسبين إليها في مجال جرائم الأموال التي يكتنفها التعقيد والصعوبة وتتطلب دراية بجوانب مختلفة كالإلمام مثلا بقانون الصفقات العمومية والمحاسبة والميزانية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن الأشخاص المتورطين في مثل هذه الجرائم يتميزون بخصائص مختلفة عن غيرهم من المتهمين، كالقدرة على المناورة وطبيعة العلاقات التي ينسجونها مع مصالح مختلفة.

وبخصوص المتابعات والأحكام القضائية فإن أغلب المتابعات تقتصر على بعض الموظفين والمنتخبين والمقاولين دون أن تطال مسؤولين كبار كما أنها تتم في حالة سراح ودون اتخاد إجراءات من شأنها تعزيز الثقة في القضاء وضمان استرجاع الأموال المبددة والمختلسة وبعض الأحكام الصادرة لحد الآن لا تخرج عن نطاق التمطيط، ذلك أن المحاكمات تستغرق وقتا طويلا يكاد يفرغ هذه القضايا من محتواها كما أن بعض هذه الأحكام يبقى ضعيفا وهشا بل ومخالفا للقانون في بعض الأحيان ، وهي أحكام لا تعكس درجة وخطورة هذه الجرائم، ونسجل أيضا ضعف الجهاز القضائي وعدم نجاعته في التصدي للفساد والرشوة والافلات من العقاب، ويعود ذلك لأسباب متعددة ضمنها أسباب كامنة في الجهاز نفسه، حيث أنه لا أحد يمكنه أن ينكر اليوم أن الجهاز القضائي ومنظومة العدالة برمتها في حاجة إلى التخليق كما أن الأمر يتطلب إحداث محاكم متخصصة في جرائم الأموال تتجاوز التقسيم المعمول به حاليا، والذي اكتفى بإحداث أقسام لجرائم الأموال في كل من محاكم الاستئناف الأربعة المعروفة حاليا، ووضع برنامج لتكوين وتأهيل العاملين في القطاع وخاصة المكلفين بجرائم الأموال من قضاة وموظفين مع توفير الإمكانيات الضرورية لانجاز المهام الموكولة إليهم، خصوصا أن 27 مليار درهم سنويا هي كلفة الفساد في الصفقات العمومية.

- مداخل محاربة الفساد الاقتصادي والإداري :

• تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بمحاربة الفساد والرشوة ونهب المال العام وملاءمتها مع المواثيق الدولية ذات الصلة بالموضوع.

• تقوية مؤسسات الحكامة وتعزيز دورها وصلاحياتها وضمان استقلاليتها للقيام بدورها في محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة، بما في ذلك تقوية دور البرلمان في الرقابة.

• ادماج قيم النزاهة والشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص ضمن المناهج التربوية والتعليمية بما يتيح استيعاب وتمثل هذه القيم في الممارسة اليومية.

• تعزيز دور مختلف وسائل الإعلام في نشر القيم السالفة الذكر عبر إدماجها في دفاتر تحملاتها والقيام بدورها في فضح اوجه ومظاهر الفساد والرشوة.

• تقوية دور الأحزاب والمجتمع المدني في التصدي للفساد والريع والرشوة، عبر نشر الوعي بخطورة ذلك وأثاره على المجتمع، نظرا لتداعياته الخطيرة على التنمية والمؤسسات مع القيام بالترافع والنضال من أجل بناء مجتمع المواطنة.

• اصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة يضمن استقلال السلطة القضائية وفعاليتها في تحقيق العدالة بما فيها مواجهة الفساد المالي وضمان سيادة القانون كأسمى تعبير عن ارادة الأمة.

• الإصلاح الشامل للإدارة العمومية لضمان مساهمتها في الاستثمار المنتج للدخل والثروة وتكريس قيم الشفافية والنزاهة والمحاسبة في نشاطها وبرامجها.

تعليم

لماذا ترفض فيدرالية اليسار الديمقراطي القانون الاطار؟؟

◆ عبد اللطيف اليوسفي

تجدر الاشارة بداية إلى أن نقاش الموقف من القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين المغربية ليس تقنيا أبدا ، بل هو نقاش سياسي لاختيارات سياسية في المقام الأول ، وبالتالي فالمقاربة يلزم أن تأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي ؛ أما الاجراءات التدبيرية والمقترحات العملية فهي تالية . ذلك أن الاصلاح التعليمي لا ينفصل - عند مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي - عن إصلاح شمولي مدخله سياسي ودستوري. ومواقف الفيدرالية من الإصلاح الشمولي وضمنه إصلاح قطاع التربية والتكوين مسطرة بشكل دقيق في برنامجها الانتخابي ووثائقها وبياناتها التي تؤكد وفاءها لخطها اليساري الديمقراطي والتزاماتها تجاه الوطن والمواطنات والمواطنين، وبالتالي فإنها تؤمن بأن إصلاح منظومتنا التربوية أولوية وطنية ملحة ، وتعتبر التعليم استثمارا استراتيجيا وقطاعا منتجا يستحق التعبئة المجتمعية الشاملة. ولهذا تلح على تلافي التجريب القاتل وهدر الزمن والطاقات.

انطلاقا من هذا التصور فإن فيدرالية اليسار تشدد على أن يكون إصلاح هذه المنظومة إصلاحا عميقا و نسقيا يمكن مدرستنا العمومية من استرجاع ثقة المواطنات والمواطنين ، واسترداد مكانتها كقاطرة أساسية للتنمية الشاملة . ومن أجل ذلك ظل حرصنا شديد ا على أن تكون لتطبيق الاصلاحات القادمة ضما نات قوية وملموسة لتسترجع المدرسة العمومية موقعها الرائد وتسترد الثقة المجتمعية التي تبددت مع توالي النكسات والتراجعات وتعاقب سياسات الارتجال؛ بفعل غياب إرادة سياسية حقيقية في الاصلاح التربوي. ذلك الاصلاح الذي نعتبره جزْءا من إصلاح سياسي ودستوري يمكن بلادنا من الإقلاع المنشود وبناء المشروع الديمقراطي فعلا والحداثي حقيقة .

يتمثل الهدف الأساس المعلن من اعتماد القانون الاطار في :(إقرار نص قانوني ملزم للجميع بغض النظر عن الزمن السياسي وتغير المسؤولين ؛ ليتسنى إبعاد الاصلاح التربوي عن منطق التوافق باعتماد إطار "تعاقدي" لتطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030)- وهذا الأمر يدفعنا إلى سؤال أساسي عن موقع البرامج الانتخابية للأحزاب في مجال التعليم وجدواها ؟؟؟؟ فهذا المنطق لا يترك للمسؤول السياسي عن القطاع إلا هوامش تدبيرية ضيقة ويلزمه باختيارات لا فكاك له منها . وبالتالي يفرغ اعتماد هذا القانون البرنامج الانتخابي في التعليم من جدواه التعاقدية مع الناخبات والناخبين .ويفرغ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة عبر صناديق الاقتراع من أساسه. وفوق هذا يفرض الرؤية الاستراتيجية كحل وحيد وأوحد لإصلاح تعليمنا . وهو ما لم نتعاقد عليه أبدا.

وبنفس المنطق نجد في الديباجة أن هذا القانون "يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته " وهنا نتساءل عن مفهوم التعاقد الوطني ؟ وما هي سبله ومراحله وتقنياته ؟ إن التعاقد الوطني المطلوب يجب أن يكون ثمرة نقاش وطني يكشف نقط الالتقاء التي تتعاقد عليها مكونات المجتمع وليس قانونا يفرض بقوة التصويت الاغلبي في البرلمان ؟

وفي نفس الديباجة يتم التاكيد على ربط هذا القانون بالمشروع المجتمعي المغربي. ونحن نتساءل عن أي مشروع مجتمعي يتحدث النص ؟ وهل يمتلك المغرب حاليا مشروعا مجتمعيا متعاقدا عليه بين الجميع و يخدم الأهداف الوطنية المتفق عليها ؛ كما هو الشأن في البلدان الديمقراطية ؟ أم أن هذا المشروع الوطني الموحد لاوجود له إلا في أذهان واضعي النص ؟ و لا يتجاوز حدود التعبير الانشائي.

وفي نفس الديباجة نجد (إن جوهر هذا القانون -الإطار يكمن في إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى، بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقدم المجتمع.) وبالرجوع إلى الممارسة الميدانية وعلى امتداد سنوات منذ 2000 إلى اليوم يتضح العكس تماما . وبالتالي فضمانة ربط التصورات بالتطبيق الفعلي منعدمة. وهو أمر لا يعود إلى ضعف الكفاءات التقنية أبدا وإنما يعود بالأساس إلى انعدام الإرادة السياسية في الاصلاح.

إن القارئ الموضوعي لآخر نسخة من نص القانون يتضح له بجلاء أن الغايات التاوية وراء هذا القانون تتمثل في

إن فيدرالية اليسار تشدد على أن يكون إصلاح المنظومة التعليمية إصلاحا عميقا و نسقيا، يمكن مدرستنا العمومية من استرجاع ثقة المواطنات والمواطنين، واسترداد مكانتها كقاطرة أساسية للتنمية الشاملة، ومن أجل ذلك ظل حرصنا شديدا على أن تكون لتطبيق الاصلاحات القادمة ضمانات قوية وملموسة لتسترجع المدرسة العمومية موقعها الرائد

هدفين رئيسيين كانا دوما محور صراع وهما :الهدف الأول كان وما يزال هو إقرار اختيارات لغوية تخدم اهدافا خاصة وولاءات محددة مصبوغة بتعابير وأوصاف براقة شكلا ولكنها فضفاضة وملتبسة مضمونا وعمقا. من مثل الهندسة اللغوية، و التناوب اللغوي ،والسياسة اللغوية المتبعة وهو ما أدى إلى اضطراب في المفاهيم. و ضبابية في إجراءات الانفتاح الوظيفي والمتعدد على اللغات الأجنبية واتقانها. وإمعانا في الضبابية المقصودة، فإن النص لا يحدد بدقة ووضوح مكانة اللغتين الرسميتين. فلا هو يرسم معالم تطوير اللغة العربية بتمكينها من وظائفها وتعزيز موقعها وتطوير مناهجها وبرامجها وطرق تدريسها، ولا هو يحدد كيفيات الارتقاء بالأمازيغية كإرث حضاري لكل المغاربة واتخاذ إجراءات لتمكينها من القيام بوظائفها المفترضة ؛ويلغي من حسابه مؤسسة محمد السادس للغة العربية والمجلس الوطني للغات .. ليبقى الهاجس الوحيد تدريس المواد العلمية بالفرنسية وحدها.؟؟؟؟ وقد أريد للحملات المفتعلة التي رافقت نقاش هذا القانون في الغرفة الأولى أن توهم المغاربة بأن الأمر كله يتعلق باختيارات لغة تدريس المواد العلمية؛ والحال أن أمر اعتماد هذا القانون أكبر من ذلك واوسع .

أما الهدف الثاني فهو التخطيط للاجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم في ضرب صريح للحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية والدستور وتملص الدولة ولو التدريجي من مسؤوليتها. وإذا كان هذا الامر قد تم تخفيفه جدا في النسخة الاخيرة التي صادقت عليها الاغلبية العددية لأعضاء البرلمان فإن الإبقاء على الأسر الميسورة عند الحديث عن صندوق التضامن يفتح باب التأويل والتوظيف غدا .

وقد ورد في المشروع (اعتبار الاستثمار في التربية والتكوين والبحث العلمي استثمارا منتجا في الرأسمال البشري، ورافعة للتنمية المستدامة ودعامة أساسية للنموذج التنموي للبلاد) وهو تعبير إنشائي جميل غير أن جوهره يتطلب الالتزامات الدقيقة وليس الوقوف عند الشكل أو إعلان النوايا .فاعتبار التعليم استثمارا استراتيجيا له منطقه، وله كلفته ، وله التزاماته الواضحة والدقيقة . وهنا يلزم القطع مع سياسة تدبيج النصوص لدغدغة العواطف وإرضاء الأسماع والآراء دون التزامات واضحة (ومن ذلك اعتبار التربية اولوية وطنية) و (التعبئة الوطنية الشاملة من أجل مدرسة الجودة) وكلها شعارات تم التنصيص عليها في الميثاق ولكنها بقيت حبرا على ورق ودون التزامات .

وإلى جانب هذه الملاحظات الجوهرية سجلت الفيدرالية في هذا النص العديد من الثغرات نكتفي هنا بنماذج منها كحديثه عن التعليم الأولي دون الالتزام بنوعه وطبيعته الواردة في الرؤية الاستراتيجية التي تصفه بتعميم تعليم أولي موحد جيد وعصري لكافة بنات وأبناء المغاربة ... وتعويم هيكلة المنظومة بتشجيع التعليم العتيق وإعطائه موقعا سيسهم من دون شك في تعميق الانغلاق والتطرف ويعمق تشتت القيم واضطرابها. فضلا عن تناقضها مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال قيم حقوق الانسان. وعدم الربط الصريح بين التكوين والتوظيف في مجال التعليم وهو ربط حيوي وغيابه يعدم كل أمل في إصلاح حقيقي .

ومن الثغرات المسجلة هيمنة نهج فتح باب تفويت المؤسسات العمومية وتجهيزاتها واستغلال أطرها من طرف القطاع الخاص تحت ذريعة الشراكة.. وكذا هيمنة هواجس ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق الشغل. والحال ان هذه الحاجات غير مضبوطة ومتغيرة باستمرار والمطلوب تعميق مهارات الخريجين وكفاياتهم المتعددة التي تمكنهم من التكيف مع كل المهام والأوضاع ..

وإذا أضفنا إلى هذه النماذج وغيرها من الثغرات الأجواء السياسية المشحونة التي يعيشها وطننا في ظل غياب الشروط الضرورية لبناء الثقة، بفعل إمعان الدولة في اعتماد المقاربة الأمنية، ليتضح لنا في العمق غياب الارادة السياسية في الاصلاح وإحداث التغييرات الضرورية الضامنة لتجنيب بلادنا الكوارث والأزمات المركبة المحدقة بها .

ونتيجة لاستحضار فيدرالية اليسار الديمقراطي لكل هذه التفاصيل وغيرها رفضت هذا القانون الاطار الذي لا يقدم كل ما يطمئن شعبنا على استرداد الثقة في مدرسته العمومية ولا يوفر ضمانات و شروط تحقيق الإصلاح التربوي المنشود.

الملحق الثقافي الطريق (إبداع وفنون)

◆ إعداد: عبد الغني عارف

مقامات ...

المقامة الدينارية

بديع الزمان الهمذاني

حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ هِشَامٍ قَالَ: اتَّفَقَ لِي نَذْرٌ نَذَرْتُهُ فِي دِينَارٍ أَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى أَشْحَذِ رَجُلٍ بِبَغْدَادَ، وَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَدُلِلْتُ عَلَى أَبِي الفَتْحِ الإِسْكَنْدَرِيِّ، فَمَضَيْتُ إِلَيْهِ لأَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ، فَوَجَدْتُهُ فِي رُفْقَةٍ، قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ فِي حَلَقَةٍ، فَقُلْتُ: يَا بَنِي سَاسَانَ، أَيُّكُمْ أَعْرَفُ بِسِلْعَتِهِ، وَأَشْحَذُ فِي صَنْعَتِهِ، فَأُعْطِيهُ هذَا الدِّينَارَ؟ فَقَالَ الإِسْكَنْدَرِيُّ: أَنَا، وَقَالَ آخَرُ مِنَ الجَمَاعَةِ: لاَ، بَلْ أَنَا. ثُمَّ تَنَاقَشَا وَتَهَارَشَا حَتَّى قُلْتُ: لِيَشْتُمْ كُلٌّ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ، فَمَنْ غَلَبَ سَلَبَ، وَمَنْ عَزَّ بَزَّ، فَقَالَ الإِسْكَنْدَرِيُّ: يَا بَرْدَ العَجُوزِ، يَا كُرْبَةَ تَمُّوزَ، يَا وَسَخَ الكُوزِ، يَا دِرْهَماً لا يَجُوزُ، يَا حَدِيثَ المُغَنِّينَ، يَا سَنَةَ البُوسِ، يَا كَوْكَبَ النَّحُوسِ، يَا وَطْأَ الكابُوسِ، يَا تُخْمَةَ الرَّؤُسِ، يَا أُمَّ حُبَيْنٍ، يَا رَمَدَ العَيْنِ، يَا غَدَاةَ البَيْنِ، يَا فِرَاقَ المُحِبَّيْنِ، يَا سَاعَةَ الحَيْنِ يَا مَقْتَلَ الحُسَيْنِ يَا ثِقَلَ الدَّيْنِ يَا سِمَةَ الشَّيْنِ يَا بَرِيدَ الشُّومِ يَا طَرِيدَ اللُّومِ يَا ثَرِيدَ الثُّومِ يَا بَادِيَةَ الزَّقُّومِ يَا مَنْعَ المَاعُونِ يَا سَنَةَ الطَّاعُونِ يا بَغْيَ العَبِيدِ، يَا آيَةَ الوَعِيدِ، يَا كَلاَمَ المُعِيدِ، يَا أَقْبَحَ مِنْ حَتَّى، فِي مَوَاضِعَ شَتَّى، يَا دُودَةَ الكَنِيفِ، يَا فَرْوَةً فِي المَصِيفِ، يَا تَنَحْنُحَ المُضِيفِ إِذَا كُسِرَ الرَّغِيفُ، يَا جُشَاءَ المَخْمُورِ، يَا نَكْهَةَ الصُّقُورِ، يَا وَتِدَ الدُّورِ، يَا خُذْرُوفَةَ القُدُورِ، يَا أَرْبَعَاءَ لاَ تَدُورُ، يَا طَمَعَ المَقْمُورِ، يَا ضَجَرَ اللِّسَانِ، يَا بَوْلَ الخِصْيَانِ، يَا مُؤَاكَلَةَ العُمْيَانِ، يَا شَفَاعَةَ العُرْيَانِ، يَا سَبْتَ الصِّبْيَانِ، يَا كِتَابَ التَّعَازِي، يَا قَرَارَةَ المَخَازِي، يَا بُخْلَ الأَهْوَازِي، يَا فُضُولَ الرَّازِي، واللهِ لَوْ وَضَعْتَ إِحْدَى رِجْلَيْكَ عَلَى أَرْوَنْدَ، وَالأُخْرَى عَلَى دُنْباوَنْدَ، وَأَخَذْتَ بِيَدِكَ قَوْسَ قُزَحَ، وَنَدَفْتَ الغَيْمَ فِي جِبَابِ المَلاَئِكَةِ، مَا كُنْتَ إِلاَّ حَلاَّجاً.

وَقَالَ الآخَرُ: يَا قَرَّادَ القُرُودِ، يَا لَبُودَ اليَهُودِ: يَا نَكْهَةَ الأُسُودِ ، يَا عَدَماً فِي وُجُودٍ، يَا كَلَباً فِي الهِرَاشِ، يَا قِرْداً فِي الفِرَاشِ، يَا قَرِعِيَّةً بِمَاشٍ، يَا أَقَلَّ مِنْ لاشٍ، يَا دُخَانَ النَّفْطِ، يَا صُنَانَ الإِبْطِ، يَا زَوَالَ المُلْكِ، يَا هِلاَلَ لهُلْكِ، يَا أَخْبَثَ مِمَّنْ بَاءَ بِذُلِّ الطَّلاَقِ، وَمَنْعِ الصَّدَاقِ، يَا وَحْلَ الطَّرِيقِ، يَا مَاءً عَلَى الرِّيقِ يَامُحَرِّكَ العَظْمِ يَامُعَجِّلَ الهَضْمِ يا قَلَحَ الأَسْنَانِ، يَا وَسَخَ الآذَانِ، يَا أَجَرَّ مِنْ قَلْسٍ، يَا أَقَلَّ مِنْ فَلْسٍ، يَا أَفْضَحَ مِنْ عَبْرَةٍ، يَا أَبْغَى مِنْ إِبْرَةٍ، يَا مَهَبَّ الخُفِّ، يا مَدْرَجَةَ الأَكُفِّ، يَا كِلمَةَ لَيْتَ، يا وَكْفَ البيْتِ، يَا كَيْتَ وَكَيْتَ، واللهِ لَوْ وَضَعْتَ أَسْتَكَ عَلَى النُّجُومِ، وَدَلَّيْتَ رِجْلَكَ فِي التُّخُومِ، وَاتَّخَذْتَ الشِّعْرَى خُفّاً، وَالثُّرَيَّا رَفّاً، وَجَعَلْتَ السَّمَاءَ مِنْوَالاً، وَحِكْتَ الهَوَاءَ سِرْبالاً، فَسَدَّيْتَهُ بِالْنَّسْرِ الطَّائِرِ، وَأَلْحَمْتَهُ بالفَلَكِ الدَّائِرِ، ما كُنْتَ إِلاَّ حَائِكاً.

قَالَ عِيسَى بْنُ هِشَامٍ: فَوَ اللهِ مَا عَلِمْتُ أَيَّ الرَّجُلَيْنِ أُوثِرُ؟! وَمَا مِنْهُما إِلاَّ بَدِيعُ الْكَلاَمِ، عَجِيبُ المَقَامِ، أَلَدُّ الخِصَامِ، فَتَرَكْتُهما، وَالدِّينَارُ مُشَاعٌ بَيْنَهُمَا، وانْصَرَفْتُ وَمَا أَدْرِي مَا صَنَعَ الدَّهْرُ بِهِمَا.

في الكتابة وطقوسها..

الكتابة كانفعال مدادي

◆ عبد الناصر لقاح

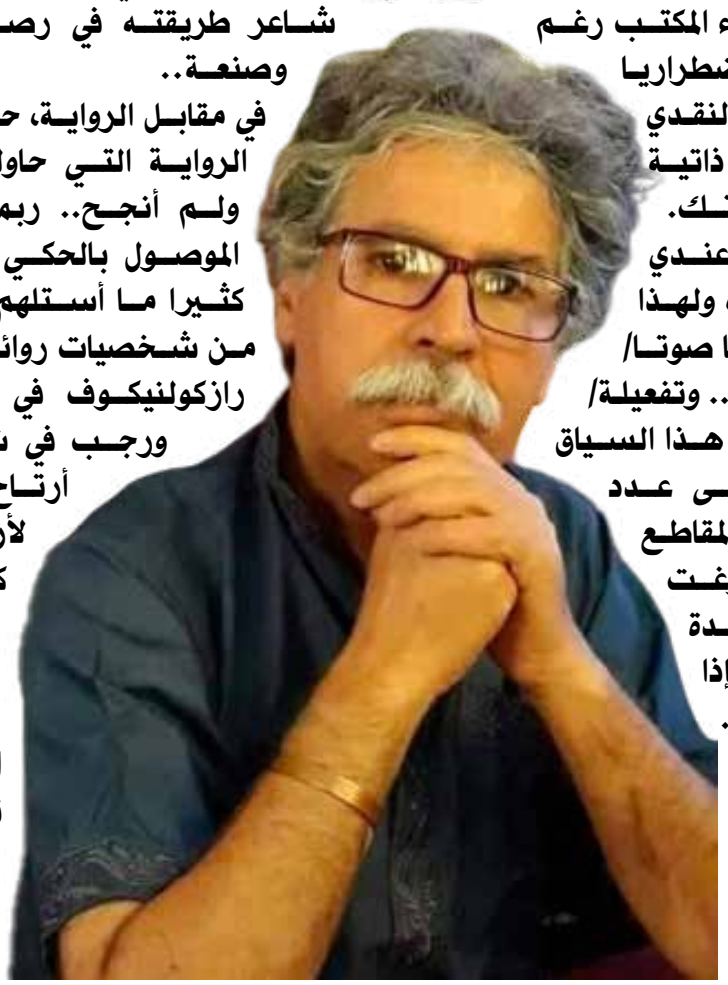

الكتابة طقس فريد، نابع من اللحظة حين تعنّ الرغبة في الكتابة.. في ازدواجية انفعالية/ تأملية، وانت تذرع الطريق ذهابا وإيابا، أو فجأة والمداد ينادي بمقهى أو على سطح منزل.. ويبقى فضاء المكتب رغم جفاء الجدران، حلا اضطراريا لترتيب جنس المقال النقدي أو فصل من سيرة ذاتية تحتاج لخلوة مع ذاتك. القصيدة، تعني عندي علاقة صوت بمعنى، ولهذا اتغنى بها.. وأتمثلها صوتا/ صوتا..ومقطعا/مقطعا.. وتفعيلة/ تفعيلة .. وأحتاط في هذا السياق بشدة من أن يطغى عدد المقاطع المغلقة على المقاطع المفتوحة..، وكلما فرغت من جزء من القصيدة أنقله إلى الورق..وإذا كنت في الشارع.. أحفظ ما شكلت من جمل شعرية حتى أعود إلى منزلي أو حتى أجلس.. وحين أنتهي من القصيدة، ويكون ذلك بعد ساعات أحيانا وفي أحيان أخرى بعد وقت وجيز.. أعاود قراءتها بصوت عال كي أكون أول متلق لها.. وقد أغير في آخر لحظة شيئا يسيرا منها.

الشعر ، في تصوري شيء آخر.. ولكل شاعر طريقته في رصده.. وهو تأمل.. وصنعة..

في مقابل الرواية، حيث الحدث أهم..، الرواية التي حاولت كتابتها كثيرا ولم أنجح.. ربما لضعف الخيال الموصول بالحكي عندي.. وإن كنت كثيرا ما أستلهم في شعري ملامح من شخصيات روائية كما صنعت مع رازكولنيكوف في الجريمة والعقاب ورجب في شرق المتوسط..

أرتاح في الشعر.. ربما لأن الشعر موجود في كل مكان.. لأنه يعانق جميع الموضوعات.. لأنه شعبي رغم ارستقراطيته في الموضوعات، فهو تلقائي، بسيط رغم القواعد الصارمة على مستوى الشكل..

قصة

رحلة إلى البرزخ

◆ يوسف امفزع

صراخ، وضجيج، وصياح، وسب... يرتفع إلى مسامعي عبر نافذة بيتنا -أقصد كوخنا- كل صباح. تنتصف الشمس، وتنسل عبر النافذة المكسر زجاجها. ولحظتها، ينطلق صوت يخترق الجدران: "حميد واااا حميد، وانوض راه ودن الظهر أوليدي".

أفتح عيناي على نافذة خضراء مهترئة، وألوانها باهتة تعلوها بعض النتانة. أغسل محياي بمياه باردة، علني أستيقظ من سبات البطالة التي تلاحقني منذ سبع سنوات عجاف. أنظر في المرآة وأنبهر. مزيج من الاصفرار والزرقة، أعتقد أن سببها: السهر والحشيش. لا شيء أشد على قلبي أكثر من نظرات أمي الممتلئة بالشفقة، فهي ترميني كل يوم بدريهمات تستلها من أي، لكي تبعث في شيئا من الأمل. عاطل مع سبق الإصرار والترصد. كل الكتب التي قرأتها، تأبى اليوم أن تطعمني. إن وطني لم يعد في حاجة لكثرة الكلام والأحلام. فهو في غنا عن التفلسف، إذ إنه في حالة تقشف. أجلس كل مساء مرتديا قميصي الأبيض المصفر من كثرة الغسل، وسروالي الأسود الذي مال إلى اللون البني، وحذائي الإيطالي، الممزق طبعا.

على قارعة المقهى. تمر سيارات فارهة، تسوقها حسناوات. سليلات الدوحة البورجوازية الشريفة، اللواتي طالما حاولت التقرب منهن، لكن دون جدوى. لأن معجمي اللفظي مليئ بمفردات تجهلها مفرنسات المغرب.

يتباهى "با عزوز" نادل المقهى بصورة أخيه في الفايسبوك، الذي ابيض وجهه أخيرا. وركب سيارة فارهة في بلاد الإفرنج، وذلك بعد عمله في غسل الأطباق فقط. وهو الذي كان بالأمس يبيعني بطاقات الحشيش. ولم يهتم بالدراسة يوما.

انصبت الوحشة والكآبة، وانتصب الحقد والغضب في سريرتي، لكني أظهرت الغبطة والسرور أمام با عزوز. أخذت الجريدة لأواري بها سوءة وجهي المتجهم، وبدأت الأسئلة تتحرش بي قائلة:

- لما الحياة في وطني أضيق من خرم إبرة؟
- لماذا نرى أحلامنا حقوقا في بلاد الغرب؟
- لماذا تختار الفتيات الحسان أصحاب المال والجاه؟
- لماذا تتعهر مدينتي ليلا؟
- لماذا. لماذا. لماذا. لماذا.....

حالة من الثراء وشراء الذمم والآراء. وضعية مزرية وحاكم يزدري. سينفجر رأسي ويندلق دماغي من كثرة التفكير. رفعت عيناي إلى التلفاز. يقول المذيع: إن وضعيتنا ستتحسن في الأيام القادمة. قد يصبح الكهرباء رخيصا. قد يصير الحليب بخسا. قد تنطلق حملة توظيف واسعة. قد. قد. قد. قد.....

فقد وطني بوصلته، وانسل خيط النسيج. حين أغفو، أشكل وأرتب الأشياء كما أريد: أنا العقيد، العميد، المسؤول المحترم، ورجل السياسة المحنك، بل وكاتب مشهور وذو مكانة ثقافية، أظهر في الملتقيات وعلى شاشة التلفاز. لكن ما إن يكتمل الحلم، حتى ينتهي، وأدخل في مناجاة مع المنادي الذي يحادثني كل فجر قائلا: أنا أوروبا في أحشائي الدر كامن.

أنا الحلم، والأمل، والمستقبل آمن.

أنا. أنا. أنا. أنا....

استيقظت على دوي جرح الحاضر. وقررت أن أواجه المصير. رصدت كل الاحتمالات، فوجدتها تشترك في وجه واحد، يؤدي إلى السأم، والانتظار، والملل... انتابني شعور بالانتقام، ولم أجد من أنفذ فيه رغبتي ! وساعتها، سقط بيت زهير في خلدي قائلا:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش/// ثمانين حولا لا أب لك يسئم

أمسكت قلمي ووجهت خطابا ساميا لجلالة أمي الأمية، التي لن تفقه ما دونته وانصرفت:

"أمي التي تنأى عن الأوصاف. أرجوك لا تذرفي دمعا. لا تأسفي أو تتألمي. إنني ماض إلى حيث يمضي الشباب. لا تقلقي فلن يصيبني إلا ما كتب الله لي. لن أكون وحدي، فهناك من سيرافقني. فلي أشباه كثر، يتمنون الخروج من القفص الحديدي."

حول السيرة الذاتية ليوسف الطاهري

بعد تجربتين شعريتين زجليتين: " ياما غدا العيد، 2010 " و " كية لحروف، 2016 "، يطل علينا المبدع يوسف الطاهري برواية: " قالت أمي للسجان " عن مطابع نجمة الشرق ببركان، صيف 2019، و هي تقع في 238 صفحة من الحجم المتوسط.

المنتسبين لليسار بشكل عام. وتصف الرواية صنوفا من التعذيب الوحشي داخل الكومساريات و أقبية الاستنطاق غير القانونية و السجون، حيث مورست شتى أنواع القمع و الترهيب على كل المساهمين في الحراك السياسي، بل إن البطش طال عددا من عامة الشعب،

ويمكن تصنيف الرواية ضمن أدب السجون، أو أدب الاعتقال السياسي، إذ تعرض بشكل تفصيلي و عبر سرد سلس منساب، أحداثا واقعية اجتماعية و سياسية، ذات صلة بحراك شعبي و بهبات جماهيرية مؤطرة عرفها مغرب الثمانينات من القرن الفائت، قابلها النظام القائم بكل وحشية و عسف معهودين.

وبين دفتي العمل الروائي محكيات ذاتية/شخصية، دارت جل وقائعها بمدينة بركان شرق المغرب، في تضامن و تفاعل مباشر و مواز مجسد على أرض الواقع مع كل بؤر التوتر لحظتئذ: الناظور، تطوان، الحسيمة... حيث الاعتقالات الواسعة في صفوف الحركات التلاميذية و الطلابية و كل مما أعطى لردة فعل السلطة طابع العشوائية والتنكيل السادي بهدف الإخراس و الإسكات المرعبين.

وحضور " الأم " في الرواية، جاء بدلالات إنسانية عميقة و قوية، إذ جسد واقع معاناة عائلات المعتقلين السياسيين، التي اكتوت بلهيب البطش المخزني، حيث العجز عن دفع الأذى عن فلذات الكبد، و حيث مرارة و أوجاع التغييب القسري.

الرواية إذا، عمل أدبي توثيقي لمرحلة مظلمة بكل المقاييس من تاريخ الشعب المغربي، ويمكن إدراجها ضمن الشهادات الحية على عصرنا.

◆ جواد المومني

من الضفة الأخرى

مونولوج الخير

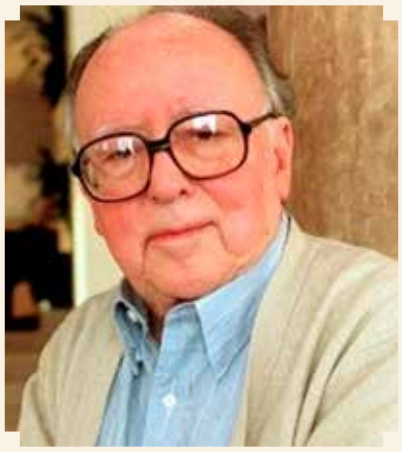

بقلم اوجوستو مونتيروسو

ترجمة عن الإسبانية: عبدالناصر لقاح

الأشياء ليست بسيطة بالشكل الذي يتصورها بعض الأطفال والغالبية العظمى من البالغين ، هكذا كان يفكر الخير في ذلك اليوم .

الكل يعلم أنني في ظروف معينة أختفي خلف الشر ، وذلك في مثل حالة ان تمرض ولاتستطيع السفر في الطائرة التي تسقط ولا ينجو أحد.. والكل يعلم ، في مقابل ذلك أن الشر يختفي خلفي ، كما فعل يوم مقتل هابيل على يد أخيه قابيل وذلك كي يظل بعد ذلك هذا الفعل مذموما في نظر الكل، ولا يمكن قبوله ثانية.

إن الأشياء ليست بسيطة جدا.

◆◆◆◆◆◆◆

هامش:

Augusto Monterroso1921/2003 كاتب قصاص من جواتيمالا، يعد من رواد القصة القصيرة جدا، اشتهر بمجموعته La obeja negra y demás fábulas التي اقتبس منها هذا النص.. ولزمن طويل عدت قصته الديناصور أقصر نص في تاريخ القصة.

مسرح

أحرار توقع جديد فرقة تفسوين المسرحية بالحسيمة

استمرارا منها في تسجيل الحضور المتميز للمسرح الأمازيغي في الساحة المسرحية المغربية...، قدمت فرقة ثفسوين للمسرح الامازيغي بالحسيمة مسرحيتها الجديدة " دون قيشوح" في عرض أول، أمام لجنة الدعم المسرحي بقاعة العروض لدار الثقافة بالحسيمة اليوم الاثنين 9 شتنبر 2019 على الساعة الثامنة مساء. هذه المسرحية التي وقعها الرباعي المتميز : المؤلف سعيد أبرنوص، السينوغراف طارق الربح، مصممة الملابس حنان باري و المخرجة المقتدرة لطيفة احرار.

و حسب ما صرح به رئيس الجمعية احمد سمار فإن مسرحية هذا الموسم هي ثمرة مجهود فريق عمل مكون من 18 فردا (فنانين وإداريين وتقنيين، وتعالج قصة "السيد قيشوح"، رئيس مجلس ما، المعتد بنفسه وجاهه ومنصبه، يجد نفسه مهددا بالإعفاء، يحاول مساعدوه (مديرة الأعمال والسائق والخادمة) مجاراته في هواجسه و هلوساته عبر اختلاق وضعيات و شخصيات متعددة تشبع نرجسيته المفرطة. عبر هذه الشخصيات المستفزة لأنانيته ومع توالي الوضعيات المختلقة يكتشف السيد قيشوح كل الجرائر والجرائم التي ارتكبها في سبيل تحقيق ذاته المرضية، ويكتشف معه مساعدوه حاجته الماسة إلى صدمة قوية تجعله يعترف بمرضه النفسي و وضعه تحت الحَجْر الصحي La Quarantaine. و قد قام بتشخيص أدوار و أطوار هذه المسرحية كل من: سيليا زياني ، شيماء العلاوي ، سليم بوعثمان ، الياس المتوكل و محمد افقير. أما الفريق الفني و التقني فيتكون من كل من كريم اوعمو في الإنارة ،عبد الحليم سمار في تنفيذ السينوغرافيا،احمد سمار في المحافظة العامة، انور لبيض في المؤثرات الصوتية، حكيمة اسماعيلي و رشيد اسماعيلي في تنفيذ الملابس، ايوب ايت بيهي في الفيديو و محمد الحقوني في التوثيق.

هذا العرض، كما أكد مدير الفرقة فؤاد البنوضي ،يأتي في إطار السنة الثانية من برنامج "المسرح يجمعنا - le théâtre nous rassemble " لتوطين فرقة ثفسوين للمسرح الامازيغي بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن بالحسيمة، بعد تجديد لجنة الدعم الثقة في الفرقة بمنحها دعم التوطين للسنة الخامسة على التوالي.

◆ محمد بلمو

أسرار غرفة: محكيات عن تراجيديا نساء الهامش

◆ الهواري غباري

صدر للحقوقية والمناضلة النسائية بشرى عبده رواية في 96 صفحة من الحجم المتوسط، عنونتها ب" أسرار غرفة" محكيات بلوحة غلاف عبارة عن باب قديم موصد بشكل محكم يعبر عن واقع حاولت محكيات بشرى عبده أن تخترقه ، تسائله وتحاكمه واقع الأنا الجماعية للنساء المغربيات مجسدة في بطلة المحكيات "بشرى"ومعبرة عن كل الضحايا / شخوص الرواية اللواتي لسن سوى نساء سبق وتعرضن لعنف مجتمعي صادفتهن بشرى عبده في مسارها النضالي، محكيات سيرة تمزج بين الذاتي والذهني تبدأ بالولادة ولادة المعاناة ولاتنتهي بالموت حيث تواصل البطلة سرد حكايتها وهي داخل القبر دون أن تنسى أن تدعو القارئ بدوره إلى سرد حكايته مؤسسة لتقليد جديد يضم محكيات لامتناهية وقصص ومعاناة بعدد القراء...

النسق الحكائي:

اختارت بشرى عبده أن تروي محكياتها بواسطة طفلة صغيرة تولد من زواج عرفي" بالفاتحة " وتمضي في طريق مجهول رفقة والدتها " الماما" ، هو نفس الطريق الذي تسلكه النساء المضطهدات في بلد يهيمن عليه الفكر الذكوري تكبر الجراح والآلام دون أن تكبر الطفلة بوعيها الجنيني الخالي من حسابات الكبار المصلحية والمادية ترصد تفاصيل المحنة / محنة أن تكون امرأة أو طفلا أو إنسانا فقيرا أو أي شيء هشّ لا قانون يحميه ولا مؤسسات تأخذ بيده حكيا مرًّا تشعر بألم بعد قراءته" : راكي غير خذامة ، فيقي ليحساب ليك مرا "/"حسبت أمي أنني مريضة أوأصابني المس قامت بعججة المكان بالبخور لطرد الجنّ ..وهي لم تعرف أن الشيطان الأكبر ولدته من أحشائها...وها أنا معكنّ أكره حياتي وأكره جسدي وأكره صورتي في المرآة."

ولعل اختيار طفلة لتقوم بدور الحاكي لم يكن اعتباطيا بل ذكاء من الكاتبة لخلق الهوة المفترضة بين العنف ومرتكبه " قانونا كان مؤسسات أوأشخاص "ولرصد هذه الهوة الشاسعة لابد من عين تلتقط هذا النشاز في السلوك بحياد تام ، من غير عين الطفل قادرة أن تلعب هذا الدور بالتجرد من إحساس المصلحة والواقعية من الحياة باعتبارها "لعبة قذرة "بين الكبار ...عين محايدة لكنها نبيهة ومدركة لمحيطها متجردة من الحسابات الواهية وطامحة في قانون أكثر رأفة بالفئات الهشة وبشر أقرب إلى البشر عين تشبه إلى حد كبير عين المساعدة الاجتماعية والمناضلة النسائية التي حولتها خبرتها في الإنصات إلى ضحايا العنف والإقصاء إلى ماكنة لصناعة الأسئلة الحائرة والمحيرة ...

العقدة، الشخصيات وتسلسل الأحداث :

إذا كان الزواج هو الحلّ السحري للنساء في وضعية الهشاشة، فللكاتبة رأي آخر خصوصا حين تنتفي منه الشروط التي تضمن للمرأة حقها، قد يصير هذا الزواج نقمة كما هو الحال ل "زواج الماما"، حيث ستحمل وحدها وزر خطأ تسبب فيه توافق مجتمع إنه زواج الفاتحة الذي تسبب في مآسي كثيرة وخلق نساء عازبات وتركهن وحدهن في مواجهة رفض المجتمع ونظرات احتقار الناس ، سيصير الزواج في حد ذاته عقدة تتولد منها عقد متعددة لكل عقدة حكاية جديدة وآلام جديدة. وداخل كل حكاية شخصية جديدة ويصير الفضاء مجرد ذريعة للسرد، فالمدرسة ذريعة لسرد حكايات / معاناة التلاميذ الفقراء وغرفة في السطح ذريعة لسرد قصص نساء فرقتهن سبل العيش ووحدهن الرغبة في المقاومة من أجل لقمة عيش أووثيقة أو رد اعتبار، مواجهة للقانون والعقليات وظلم ذوي القربى ... كماعمدت إلى خلق شخوص متناقضة حتى لاتسقط الكاتبة في التقريرية النمطية وأن من يقف وراء تعطيل تحرر المرأة ومساواتها مع الرجل ونيل حقوقها ليس الرجل، بل طاحونة المجتمع من قوانين وموروث وعقليات، مثل شخصية " المرأة المبحوحة "في مواجهة "المرأة ذات الوشم الجميل" مقابلة بين الخير والشر بين الحب والكراهية / التسامح والعنف، المرأة المبحوحة صورة آدمية لتخلف مجتمعي وذات الوشم الجميل نموذج المرأة التي بفطرتها واجهت الظلم ولم تمارسه.

غرفة أسرار والواقع بعيون أنثى:

وأنت تقرأ محكيات بشرى عبده، تشعر بقساوة أن تكون امرأة أو كائنا هشا في مجتمع شعاره البقاء للأقوى، في الغابة التي نعيش داخلها وتعيش داخلنا، ولأن

بشرى عبده تعيش في داخل الخط الأمامي للمواجهة، فقد استطاعت أن ترصد لنا معاناة ماعاينته كمناضلة نسائية من حيف غير مبرر لشخصياتها بدقة الراصد الحقوقي وتساؤل الطفل فكانت الصفعة مضاعفة، كيف استطعنا أن نعيش مطمئنين وبيننا من لا يجد مايسد به رمقه إذا لم يدفع الحساب من لحمه وكرامته، كيف استطعنا أن نعيش وسط هذا الكم من الموتى / الأحياء؟

محكيات بشرى عبده بالإضافة لطابعها الحكائي الأدبي، فيه مسائلة لواقع المرأة المغربية وواقع الطفل يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تحسيس فئات واسعة بهذا الواقع وتقديم مادة خام لكل من أراد أن يشتغل على قضايا تلامس الواقع المغربي من مختلف الفنون في انتظار أن يبادر فاعلون آخرون في مجالات أخرى لإغناء خزانة الأدب المغربي بما يمكن أن نطلق عليه" أدب الواقع "أليست أصدق الكتابات مانكتبه بدمنا؟

شعر

سيل لا ينسى مجراه

• حسن برما

عاد السيل لِمَبْكاه المنسي
استقوى بأحقاد العقم القديم
ودوّي الزحف البعيد
اغتصب ما تناسخ من أحلام بريئة
حيث نبتة المصير المُرّ
توارت خلف صخرة الغياب المرصود
وذاك الفرع المكسور
لا يأمن كفّاَ ممدودة
تهفو لتضاريس استباحت الحزن
قبل انطلاق المذبحة
بين نهدين أفسحا للماء سبيلا
جر الطريق لاغتيال انتظارات
جربت الفرار من سيل أحمق
اختار الشغف بأرض الأبد
عشيةَ خافتْ حَواسٌ
زلزلها الموت الآتي
لغريق جمّده الزحف الهادر
وأحمق الوادي
استصغر عنف الشوق الملتاع
انصاع لمجرى التواءات
هامت بوداعات حائرة
ومجنون الطعنة قال:
لا تنخدع بضوءٍ عبَر سحابة غدرٍ
خلف الجبل المعطوب
قبرٌ وشظايا أطلال
لا تهتم بتفاصيل العويل
وبياضات الكفن الجاهز قالت:
هذا عرس الرحيل قبل الأوان
حنّ لسِرْب وادٍ انتشى بالزحف المسعور
فوق أرض خانت عهدها
حين الكلام الأجوف بنى خيمة
غدرت بالذي أقام للموت أسبابا
جاءت وقت العشي الموبوء
محملة بالغضب الأعمى
وجنوب الروح يبكي غرقى
خدعتهم التماعة بَرْق
نصبت فخاخها
فوق أدراج النهاية
وبالمنحدر المسكون بالأوهام
اشتد هجوم الأمواج الدائخة
وهزائم الضفتين
تحلق فوق أضرحة حب مغتال
وبقايا خرَفٍ ومناحة

الشمس ....

• نور الدين برحمة

وانت تحجب عني السماء
ايها
السحاب العقيم
ساتمرد لامطر
من غضبي
عناقيد
حلم
يمد النظر
الى الافق
الف عام.
الف عام
***
يا ولد الشمس
ايها العراء المزمن
لا تراب يغطيك
ولا ماء
يغمر قلبك لتكون
ولاتكون
***
كانك ولدت
من عناء
الروح من الجسد
تحرر ليكون لك
شرف القن
حين يغرق في
حقول الاسياد
ليكون
ولايكون
***
انشودتك
تلك الطريق
ولاطريق
غير شعاب
عبرها صعلوك الامس
البعيد
القريب
صرختك في الوادي

كصرختك في الجب
***
احلم ليمتد العمر
غابات
غابات
***
لاتحلم ليكون
الوجود في عمقك
اغنيات
***
هذا العراء
من اللغة
كالعراء من الارض
جثتك مشكلة
هذا العالم
يفلسفك لكي يراك
كومة من اتعاب
***
تجرد لتكون
خفيف الروح
اينما نامت عصفورتك
الشريدة ذلك هو المكان
مدينة ليست لك
مدينة تكون منفاك
لتكون
لتكون
غريب الوجه
غريب اليد ...
احلم بمنفاك الاخير
فهناك على اسلاك الكهرباء
في حارة النسيان
تلك الطيور المعلقة
بين السماء والارض
تنتظر
تنتظر
الرحيل ....
الرحيل البعيد....

البحر المتكدر

• سيليا بن مالك / الجزائر

تلك المساءات المزدحمة بك
لم يتناسلها الانتظار
همسيس الدفء في العش
كان يغوي القمر
يسقط في حضني طفلا
ينهل من نور طيفك
فيصعد بدرا مكتملا
***
ما ذنب سنا فطرة الروح
ان خلع الليل زينته
مرتديا قبعة من غيوم؟
اين يولي الحلم وجهه
وقد اطبق معتم على يحموم؟
عسى السبات في غياهب الجب
يفرش له حصيرة امل
تقيه موسم الصقيع الطويل الطويل
***
انهكتني عثراتك الخنة
الافك الساخر من المساءات الرهيفة

الاجراس المعلقة على ابواب الصدق
أناك الكثيفة وكبرياءك الاصلح
كلها طرائق لنأي اهوج
***
اسأل المرايا في غفلة من الزهو
ستظهرك انني احسن ما فيك
لكنك تهوى انعكاس هوانك
في الماء المتكدّر
***
ما حيلتي في من يسقي الحرث الخريب
ويناى عن حرثه
***
يحتكم للازلام في الشوارد
يمنح المد رمل الشاطئ
والعمق لؤلؤ ومرجان
لعمري انها قسمة ضيزى
***
ايها البحر المتكدّر

شِعْر | حين تهاجر النوارس

• جمال الدين العماري

حين أَخْرجُ من ذاتي
و أُحاولُ أن أتحرر ..
حين أبحثُ عن نفسي
عندما كل شيئ فيَّ تكسر ..
أستجمعُ ما تبقى مني
أمشي مستقيماً كي لا أتذكر
لا ترسلوا ورائي
الراحلون لا يُحبون الهدايا بعد الهجر
خذوا مواجعي و اتركوني
أُحاكي نجوم الليل و القمر
أزفرُ العالق في كَوْمات قلبي
عَلَّ غيماتُ ليلي الحالكِ تُمْطر
تُحيي إنساناً ..
من الأَسر تَحَرر
رمى وراءه نعيقَ زمانٍ
طفحَ كَيْلُهُ و غَدَر
غداً ستنتصر ذاتي
و تعزفُ لحنَ الشُروقِ على الوَتر

غربة

إلى نفسي في غربتها...

• بلقاسم برهومي
عضو اتحاد كتاب تونس

انا..الانسان.....
ضيعتني دروب العصر
لهم من دنياهم ما يزخرفون
ولنا في الأماني.. فسحة
ومساحات..
لعل..ولعل.. وعسى..
ارثي لنفس .نفسي
واضمد لوحدي جرحي..
في الزحام قد ضاعوا
وضيعوني..

افكلما استند القلب لجذع صديق
هوى..؟؟!
لاح في الأفق.. هاجس.. وبريق..
..ومن يقطع رحلةالتيه ؟؟....
فاغمد خنجرك يا.رفيق
طويل.. لايزال الطريق
موحش برد المسافات
معا سنجتاز كل هذا الطريق
معا سنجتاز كل هذا الطريق..

انتخابات تونس: خلط الأوراق مرة أخرى..

• عبد الرحمان ساجي

إن المتتبع للشأن السياسي التونسي ولمسار الانتخابات الرئاسية في هذا القطر العربي، لم يكن ليتوقع النتيجة المعلنة من قبل اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، إذ أفرزت نتائج الانتخابات الأخيرة، رغم الجدل الذي رافقها، نتائج جديرة بالبحث في عواملها و أبعادها و من دون شك سيشغل هذا الموضوع بال العقول المتخصصة. لكن ما يهمنا أكثر هو موقع المكونات السياسية التقدمية اليسارية و القومية في هذا المشهد السياسي الجديد و الغامض اذا ما فكرنا في مستقبل تونس واستقرارها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

قلبت نتائج الدور الأول الموازين السابقة بحيث احتل المرشح (المستقل) قيس سعيد الصدارة، رغم خيوط ارتباطه الأصولي، والمرشح من سجنه نبيل القروي المقرب من الحاشية السابقة لبنعلي، واللذان تبوءا أعلى نسبة من مجموع أصوات الناخبين التونسيين، ستجعل أحدهما ساكن قصر قرطاج مع الدور الثاني، من ناحية اخرى نلاحظ تخلفا حقيقيا لأحزاب يمينية و يسارية كان لها حضور مهم في الشارع التونسي كالنهضة، ونداء تونس، ومرشحين مثل منصف المرزوقي و حمادي الجبالي و محمد عبو و حمة الهمامي مرشح الجبهة الشعبية التي تضم أكثر من 10 تنظيمات تقدمية تنتمي للفكر اليساري و القومي، و قد بينت هذه الانتخابات الاستثنائية ايضا صعود مرشحين غير تقليديين من قبيل أحمد الصافي سعيد و لطفي المرايحي و سيف الدين مخلوف الذين حازوا على نسب مهمة جدا.

و بالرجوع إلى الصعود غير المتوقع للمرشح، نبيل القروي زعيم حزب قلب تونس، فيعزى الأمر ربما إلى التعاطف الشعبي الذي ربحه من اعتقاله ومحاكمته التي عدها حزبه وجمهوره محاكمة سياسية يقف خلفها من يسمونهم ب "عصابة يوسف الشاهد" إذ عملت زوجته المسؤولة عن حملته على توظيف هذه المتابعة توظيفا إعلاميا ساهم في رفع أسهمه الانتخابية.

في ظل هذا الفرز الجديد لمكونات الطبقة السياسية بتونس، تبرز أزمة التيار التقدمي، فالكل لاحظ كيف أن حزب الشهيد شكري بلعيد، حزب الوطد، قدم مرشحه للرئاسيات من خارج الجبهة رغم كونه أحد مكوناتها، و نفس الأمر انسحب على حركة الشعب، في الوقت الذي كانت شرائح مهمة من الشعب التونسي تأمل تقديم الجبهة الشعبية لمرشح واحد يعكس وحدة الصف التقدمي وليظهر للناخب التونسي مدى أهمية المشروع المجتمعي للجبهة ووحدته.

يعيش اذن التيار التقدمي بتونس الخضراء إحدى مآسي وجوده السياسي و التي ترجع بشكل كبير إلى عدم التمكن من التغلب على الفصائلية في هذه المحطة السياسية الكبيرة التي تعرفها تونس بعد ثورة الياسمين، وقد ساهم في هذا الفشل الذي لحق التيار التقدمي حياد أعتد نقابة مناضلة و هي الاتحاد العام التونسي للشغل; تمظهر هذا الحياد كما قال الرفيق يزيد البركة، عضو الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، من خلال:

"موقفها الطوباوي الذي فضلت بموجبه العمل على (انتصار الديمقراطية) بغض النظر عمن ينتصر و جندت كامل قوتها للمتابعة و المراقبة و تركت الساحة فارغة في الوقت الذي كان معولا عليها أن تكون هي ضامنة التلاحم بين اليسار و الشغيلة".

تونس اليوم أصبحت رهينة المحبسين، محبس الفساد الاقتصادي المرتبط بشركات الواجهة والرأسمال الأجنبي، وممثله نبيل القروي. و محبس مرشح معالمه غير واضحة جيدا، لكن تظهر من خلال خرجاته الإعلامية القليلة نزوات مرتبطة بالاستفراد بالحكم (رفضه لأي تحالف) وارتباطه بقيم المحافظة، وذلك جلي في نيته لإصلاحات دستورية تمس الحقوق والحريات، فهل في هذه الحالة سيسير في اتجاه استكمال تحقيق أهداف الثورة أم سينقلب عليها بترسيخه ودسترته لقواعد -في مجال ممارسة الحكم والدين- قد ترجع بتونس إلى السلطوية ومصادرة حقوق و حريات الأفراد و المجتمع برمته ؟

الشرق الأوسط على صفيح ساخن

يعيش المشرق العربي على صفيح ساخن، ازدادت حدته مع التغيرات التي يعرفها العالم، في ظل الاستقطاب الحاد بين القوى الكبرى، من أجل رسم خريطة جيواستراتجية تضع هذه المنطقة الغنية بالبترول في صلبها، وتضمن للكيان الصهيوني استمراره، خصوصا في ظل محاولات التطبيع المستمرة من طرف الأنظمة العربية، والتي تكرسها صفقة القرن، وأولى خطواتها ورشة بالبحرين.

• مصر... تحرك شعبي هو الأول من نوعه منذ ست سنوات

تشهد مصر لأول مرة منذ ست سنوات تحركا شعبيا واسعا، والذي جاء بعد مجموعة من الفيديوهات كشف فيها المقاول والممثل محمد علي أن عبد الفتاح السيسي يصرف مليارات الدولارات من أجل بناء قصوره، ولجنرالاته ولمقربين منه، ورغم أن الاعلام المصري الرسمي حاول الرد على صوت المقاول الذي خرج من عباءة النظام العسكري، سواء من خلال تخوينه، أو تهديده بالاغتيال، وكذلك إقحام عائلته للتأثير عليه، لكنه استطاع أن يحرك بركة الفساد في النظام المصري، ويظهر هشاشة عيش المصريين، وقد كانت الاستجابة لدعوته للخروج ليلة الجمعة 20 سبتمبر محدودة في بعض المناطق.

• فلسطين.. استمرار لمسيرات العودة، والعرب ثالثا بكنيست الكيان الصهيوني

في الوقت الذي تستمر فيها مسيرات العودة

الكبرى، والتي تؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم، انقسم عرب الداخل بين المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني، وبين مقاطعته باعتبارها تزكية لوجود الكيان الاستيطاني، وقد احتلت الأحزاب العربية المرتبة الثالثة في هذه الانتخابات.

وتأتي هذه الانتخابات، في وقت يستمر فيه الكيان الصهيوني، في ارتكاب جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، سواء من خلال سياساته الاستيطانية، والاستيلاء على مزيد من الأرض، أو من خلال جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها إعدام امرأة فلسطينية بالشارع العام.

• السعودية - اليمن.. حين ينقلب السحر على الساحر

عرفت الحرب بين السعودية والحوثيين تحولات جديدة، خصوصا بعد قدرة الأخيرين على ضرب العمق السعودي بطائرات مسيرة، والتي كان آخرها ضرب منشأتين نفطيتين لشركة أرامكو، والذي أدى إلى انخفاض إنتاج المملكة إلى النصف. .

• الولايات المتحدة - إيران.. سياسة شد الحبل

لا زال شد الحبل مستمرا بين واشنطن وطهران، خصوصا بعد الاتهامات الموجهة لطهران بالضلوع في الهجوم على شركة أرامكو السعودية، ما دفع الولايات المتحدة إلى إرسال مزيد من القوات لتعزيز دفاعات السعودية الصاروخية والجوية.

حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر: "استجابة لطلب المملكة وافق الرئيس على إرسال قوات أمريكية، ستكون ذات طبيعة دفاعية، وتركز بشكل أساسي على الدفاع الجوي والصاروخي". وفي مقابل ذلك أعلنت إيران بأنها مستعدة لأي حرب قادمة، وأن فترة ترامب ستكون أسوء فترة رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

• عبد العاطي اربيعة

الدولية

السودان: بين الانتفاضة والتفاوض

• سفيان جناتي

استكمالا لتحاليل الأجزاء الأولى التي صدرت في جريدة الطريق، فكما سبقت الاشارة فإن المميز في الانتفاضة السودانية هو الوعي الشعبي وانتظامه حيث قلنا سابقاً أن هذا الوعي وهذه الانتفاضة هي تخطي لنتائج الانتفاضات الأخيرة منذ 2011، هذا التحليل لا يهدف إلى محاكمة الانتفاضة السودانية وقيادتها لكن من واجبنا أن ندلي بأرائنا حول هذه الانتفاضة المجيدة والتي قدمت قوافل من الشهداء، وننطلق من قولنا السابق والذي تمت الإشارة إليه في الجزء الثاني حول تجذير الوعي لدى الجماهير وتخطيها لسقف تحالف قوى الحرية والتغيير، ففي كل مرحلة كانت الجماهير ولجان المقاومة والأحياء هي المبادرة وقيادة "قحت" تلتحق فيما بعد، هذا ما جعل الأمل يكبر لدى المتتبعين لهذه الانتفاضة، إلا أننا كنا نعلم أن الشروط القائمة في السودان لن تفضي إلى تغيير علاقة الإنتاج وطبيعة التبعية للمستعمر التاريخي، لكن إلى أبعد الحدود استطاعت الانتفاضة السودانية أن تقدم لنا أرقى اشكال النضال في المنطقة. رغم قصورها على المستوى النظري والأخطاء القاتلة والنتائج المخيبة، تظل النموذج الأنسب للاستفادة والنقد، وأول ما يمكن أن نعلق عليه هو الرجوع الى المراحل الحساسة والتي تجلت في معتصم القيادة العامة، فبعد هذه المجزرة ستتغير مواقف الجماهير وسيكون شعارها (دم قصاد الدم لا نقبل الدية)، ويطالبون بالقصاص من المجلس العسكري الدموي، في هذا الوقت بالذات لم تجد الجماهير عقلاً ثورياً يقودها، فكان للعقل الهيجيلي مكانة كبيرة وكان للبورجوازية الصغيرة الشأن الكبير، حيث استفردت بقيادة الجماهير بشعار الحرية وتصميمها الفكري ومنهجها القاصر، وفي غياب الحلول النظرية لتحطيم وتخطي المسار تصبح الممارسة في أرقى أشكالها إصلاحية وهذا ما حدث في الانتفاضة السودانية حيث غابت عنها النظرية الثورية رغم المساهمة الكبيره للحزب الشيوعي والقوى الثورية الأخرى، هذا يتجلى ويظهر لنا بشكل ساطع بعد مجزرة 27 رمضان في الغضب الجماهيري الكبير والذي يقابله ممارسات دنيئة من قيادات الهبوط الناعم مارسته داخل قيادة "قحت"، حيث قاموا بفرملة الانتفاضة الشعبية التي كانت قادرة على تحقيق أكثر من هذه النتائج، نظراً للقوة الجماهيرية ووعيها، فالانتفاضة السودانية تخطت كل العوائق التي شهدتها انتفاضات 2011، لكن عدوها كان في فكر قيادتها ففي الوقت الذي قامت الجماهير السودانية بعزل المجلس العسكري الدموي حتى القوى الدولية كانت قد فقدت الأمل في هذه الأوراق أي " الحميديتي وبرهان" (أنظر الجزء الثاني من نفس المقال)، وكانت ستراهن على أوراق جديدة، لكن قيادات "قحت" اليمينية كان لها فهم آخر وجلست مع المجرم وسفاح المجلس العسكري، وهذا كان مرفوضاً من الجماهير فاضطرت "قحت" الى تسييد خطاب (كفانا دماءاً والمجلس العسكري شر لابد منه)، فاقتنع جزء من الجماهير فكانت بداية نجاة المجرمين من العقاب وبقدرة "قحت" أصبح المجرم سيداً، فكان الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية تتويجاً لسلسلة من التنازلات، من اليوم الأول ونحن نقدم نقداً للوثيقة الدستورية منذ يوم صدورها والتي مكنت الجهاز العسكري وفلول النظام السابق من الحكم. لكن جزء من الشعب السوداني صدق قصة المدنية بفهم "قحت" وسرعان ما تكشفت له المحاصصات والتلاعبات بمسار الانتفاضة وأهدافها. هذا مما جعل المليونيات مستمره حتى في المدنية، ومابان، ولجان المقاومة العباسية تدعو بشكل جدي ومسؤول إلى تصحيح المسار في مليونية أخرى هذا الشهر (أنظر صفحة لجان المقاومة)، وهذا ما كنا نشيد به منذ البداية، فرغم هذه النتائج الإيجابية حسب فهم "قحت" إلا أن القوى الجماهيرية كانت قادرة على تخطي الفكر الليبرالي والمشروع الليبرالي أساساً (أول انتفاضة في الألفية الأخيرة يكون من بين شعاراتها الاستقلال وفك التبعية عن البنك الدولي) هذا الحلم تم إجهاضه بالعديد من العوامل، والمؤامرات داخلياً ودولياً (الولايات المتحدة الإمريكية والسعودية والإمارات وإثيوبيا).

فمسار الانتفاضة سيشهد تغيراً ومنعطفاً منذ عودة المفاوضات، بدأت مع التنازلات والأخبار والصراعات فكان الشغل الشاغل لقيادة الهبوط الناعم (صادق المهدي وحزب الأمه على رأسهم) عراب هذه التسوية، وفك الحصار عن المجلس القاتل وتمكين العسكر من انتاج ديكتاتورية الفئة الإجتماعية التي تربطها علاقة القرابة والمصاهرة، لترث الدولة بعد الكيزان، في الوقت نفسه كانت القوى الثورية تقدم نقدها لهذا الهبوط (الحزب الشيوعي السوداني، حركة عبدالواحد النور، وعبدالعزيز الحلو وتيار الثورة السودانية القومي وفئات كبيرة من الشباب الثوري).

فتم تحجيم وتلجيم الجماهير نوعياً في مرحلة معينة فكانت الحكومة المدنية والوزراء غطاءاً مناسباً لكل التنازلات التي قدمت للمجلس . فامتدت المؤامرة خارجياً بعد فشل السعودية والإمارات لتكون إثيوبيا هي المنفذ هذه المرة، حيث أنقذت المجلس العسكري وفلول النظام وساهمت في تأبيد التبعية، فكانت نتيجة لكل التضحيات حكومة نصفها خريج مؤسسات البنك الدولي ومؤسسات الولايات المتحدة الإمريكية باعتراف أمريكي، فكان حمدوك البديل الذي جاء نتيجة لمؤامرة محلية وإقليمية ودولية وفي أول نقاش أو حوار مباشر له نوه بالبنك الدولي ومؤسسات صندوق النقد الدولي رغم محاولته لدر الرماد في أعين السودانيين، إلا أن مشروعه ليبرالي لا يخرج على مطامح المؤسسات العالمية، وحتى لا نكون من المجحفين في حق الرجل ونحكم عليه قبل أن نقدم شيء، نقول أنه ليس الفرد من يصنع وإنما المنظومة وطبيعة التبعية وطبيعة علاقاتنا مع الغرب، وهذا الشخص قد يصيب أو يخطئ لكن المؤكد أن السودانيين قد سلموا أعناقهم للبنك الدولي والمؤسسات الدولية في الوقت الذي كان شعارهم فك التبعية، لكن في الوقت نفسه لن تعود ولن تتراجع الجماهير أمام أي تعميق للتبعية أو خصخصة التأمين والصحة وهذا هو المميز بالأمر، فالوعي الشعبي السوداني يتراكم يوماً عن يوم.

فحكومة حمدوك فيها كفاءات صحيح لكن ماهي نوعية هذه الكفاءات أو ماهي نوعية عقلهم العلمي، فالفشل بدأ منذ البداية وهاهي الجماهير تدعو الى مليونية يوم الخميس القادم ، فاستقالة وزير المالية وتهديد حمدوك بالإستقالة يبين بشكل ساطع القوة والضغوطات التي يمارسها الشارع والشعب السوداني، فكل حدث حتى لو كان بسيطاً تجد الشعب السوداني برمته ينتقد أو يؤيد الحدث، وهذه الرقابة الشعبية وحدها بحاجة الى وقفة، فهذا السلوك نابع من وعي استثنائي بالمنطقة. وهناك حديث كبير حول الوزراء وحول المجلس السيادي لكن لا يتسع هذا المقال لذكر كل الحيثيات التي رافقت تشكيل الحكومة والمجلس السيادي، لكن نقول وبالتأكيد أن السودان سيشهد العديد من الإصلاحات والتغيرات نظراً للقوة المذكورة أعلاه، لكن توجد عيوب كثيرة على رأسها احتضان حمدوك للهيئات الدولية بدل الإعتماد على القوى الداخلية للسودان (كل الشعب السوداني قادر على البناء والمساهمة في سودان جديد).

مواقف القوى الثورية من الإتفاق ومن الحكومة والمجلس :

- الحزب الشيوعي:

قام برفض الإتفاق والوثيقة ووضح موقفه من المشاركة في المجالس بعد صراع قوي لكنه احتفظ بتحالفه مع الهبوط الناعم وهذا هو التقصير الذي يمكن أن نعيبه على الرفاق، إضافة إلى عدم طرحهم لخطة عمل في أيام الغليان.

- تيار الثورة السوادنية القومي:

مواقفه كانت واضحة من الأول في الوثيقة والإتفاق وهذا يتضح في خطاب قياداتها، ثوريون إلى أقصى حد في موقفهم .

- حركات عبدالواحد النور وعبد العزيز الحلو:

كان موقفهم رفض المشاركة والجلوس مع المجرم وأطراف أخرى، لكن عيب كل هذه القوى أنها لم تطرح بدائل ثورية للجماهير، وعدم العمل على تأسيس تحالف ثوري يقود الجماهير وكانت على أتم الاستعداد للاستمرار على درب الشهداء.

إن هذه الانتفاضة هي النموذج الأنسب للنقد والاستفادة في العديد من الجوانب:

1) دور النساء في العمل النقابي والتحرري.
2)الإيمان الجماهيري بالقيادة(لا نتحدث عن نوعية القيادة).
3)التحالفات وطبيعتها.
4) دور المجتمع المدني.
5) بروز لجان المقاومة والأحياء.
6) جدلية العمل النقابي والعمل السياسي.
7) هزيمة المشروع الأصولي.

ومن المهم أن لاننسى دور ونوعية النخبة وأهمية وجودها بالعقل الماركسي، كل هذا بحاجة الى وقفة وبحث وتحليل ونقد وتطوير من الماركسيين والحالمين بالغد الجميل في المنطقة، خصوصاً أننا على أبواب أزمة أشد خطراً من سابقاتها على المعاقل التاريخية لرأس المال، فالعالم ذاهب نحو تحولات كبيرة خصوصاً بعد 2020 سيكون للمنطقة أو مجتمعات الأطراف أدواراً بارزة ومتميزة في الحركات التحررية، وما الإنتفاضة الشعبية في السودان والجزائر سوى مقدمة لها.

دراسة

تجربة اليسار في أمريكا اللاتينية الحلقة الأولى

◆ حميد باجو

(على هامش النقاش الجاري اليوم، حول كيفية إعادة الوهج لليسار في المغرب، جريدة الطريق، تنشر هذه الدراسة حول اليسار في أمريكا اللاتينية، على حلقات، خصوصا وأن وضعنا اليوم في المغرب يشبه ما كان عليه الحال قبل عقدين في هذه المنطقة ...)

اليسار في أمريكا اللاتينية واليسار المغربي ...

من بين ما كشفت عنه العملية الانتخابية الأخيرة في بلادنا، تراجع شعبية اليسار وتشرذمه..

وبمقارنة ذلك ببعض الانتصارات التي حققها اليسار في اوروبا، ان أحس العديد من المناضلين بالغصة والغبن، وكان تساؤلهم لماذا لا نحقق او نستفيد نحن ايضا من نفس تجربة حزب سيريزا في اليونان او بوديموس في اسبانيا ...؟

غير ان رأيي انه الأحرى بنا، ان نطلع أولا ونستفيد من تجارب اليسار في امريكا اللاتينية، فهي الاقرب الى واقعنا المغربي من تجارب اليسار في البلدان اعلاه....

وهو التقدير الذي لا نبنيه جزافا، وانما انطلاقا من مقاربة لكيفية تطور مسار النظام العالمي، ثم الانظمة الجهوية المتفرعة عنه، من ضمنها ان كل نظام مجتمعي، كيفما كانت طبيعته وهويته، انما يسير بالضرورة حسب الية مشتركة بين الجميع، هي آلية التطور التصاعدي الدائري أو الحلزوني.. تتناوب فيه الهيمنة بين الواجهات الثلاث للحياة في المجتمع: الاقتصاد والتقانة، ثم الثقافة وضمنها الدين، واخيرا العلاقات الاجتماعية وضمنها السياسة... وان التميز الوحيد بين مجتمع وآخر في هذا المجال، لا يكون في الجوهر أو ما يزعم انه خصوصية، وانما فقط في الدرجة أو الزمانية الخاصة بكل مجتمع.

عموما، يتم الحديث في المنطقة المذكورة عما يسمونه " انعطافة نحو اليسار"، ظهرت بوادرها منذ بداية القرن الحالي. وتمثل ذلك بالخصوص في وصول ممثلين عن اليسار الى مواقع السلطة في كل من البرازيل والشيلي والاروغواي وفنزويلا والاكواتور وبوليفيا ثم كوستاريكا.. كما تجسدت هذه الانعطافة، في بروز عدد من الحركات الاجتماعية النوعية وابداع اشكال جديدة للنضال والاحتجاج الشعبي لم تكن معهودة من قبل ...

من التجليات الاساسية لهذا الظاهرة، تصاعد وتجذر مطالب الحركات الاجتماعية في مواجهة السياسات النيوليبرالية التي اطبقت يدها على المنطقة في العقود السابقة، وصلت احيانا الى ما يشبه انتفاضات وحركات تمرد عنيفة، كما وقع في الارجنتين وبوليفيا والاكواتور، ضد الانظمة السياسية والاحزاب القائمة، وضد الاوليغارشيات الاقتصادية.

ثم كذلك ان تزايد اشعاع وحضور اليساريين على المستوى المؤسساتي والانتخابي، حتى اصبحت أمريكا اللاتينية في العقدين الاخيرين، هي المنطقة الوحيدة في العالم المحكومة في غالبيتها من حكومات تقدمية او محسوبة على اليسار.

بل ان هذه الأخيرة قد نجحت في التحول إلى قوة مهيمنة في مجتمعاتها وقادرة على ضمان استمراريتها وإعادة انتاج نفسها على مدى عدة استحقاقات انتخابية متوالية...، بعد أن تمكنت من بناء تحالفات انتخابية قوية متعددة الطبقات والفئات الشعبية، في وجه المعارضات اليمينية، معتمدة في ذلك على توفقها في الجمع بين عملية التغيير السياسي الديمقراطي من جهة، والاصلاحات الاجتماعية لصالح الفئات الاكثر تضررا من جهة ثانية، وكذلك ان تحافظ على النظام والاستقرار في بلدانها في اطار ما تسمح به التوازنات سواء على الصعيد الداخلي، او على مستوى المحيط الجيوسياسي.

غير أن أهم ما يلفت النظر من بين كل ذلك، هو انبثاق عدد من الحركات الاجتماعية من نوع جديد، في وقت كانت الأحزاب اليسارية التقليدية قد دخلت في أزمة عميقة من فقدان للشرعية والشعبية، بما يشبه حال اليسار المغربي اليوم...!!!!

تكونت هذه الحركات الجديدة بدءا من الثمانينات والتسعينات، من جمعيات قاطني الاحياء الفقيرة، وحركات الفلاحين من دون ارض، والمعطلين والجمعيات النسائية وحركات الأهليين أو الشعوب الأصيلة من الهنود.... التي استطاعت بفضل ديناميتها، ان تفرض مواضيع ومطالب جديدة على جدول أعمال النضال الاجتماعي.

ثم انها بتلاقيها مع الإطارات النضالية التقليدية من نقابات العمال والفلاحين وبعض أحزاب اليسار التي استطاعت ان تتكيف مع الواقع الجديد، أن نجحت في تحويل مطالبها تلك الى مقترحات سياسية تروم مراجعة مجمل قواعد الاقتصاد الوطني، هي ما تبناه باسمها عدد من المرشحين ذويي الكاريزمية، وترجم الى برامج انتخابية لعدد من أحزاب وتكتلات اليسار.. ومن تم أن توفرت قواعد شعبية واسعة ومعبأة جيدا يمكن الاعتماد عليها في المعارك الانتخابية.

وكانت هذه الدينامية بالضبط هي ما فتح باب الأمل أمام اليساريين لإمكانية اعادة بلورة وصياغة المشروع اليساري من جديد، بعد مرحلة الأفول التي عاشها سابقا، وهو المشروع الهادف الى الربط ما بين المطالب والديناميات الاجتماعية الجديدة كما تجلت في الواقع، وبين الهدف الأصلي لليسار: مواجهة الرأسمالية عموما وشكلها النيوليبرالي المتوحش الحالي خصوصا.

وبشكل عام يحدد الباحث في شؤون اليسار، كريسطوف فينتورا، هذا اليسار الجديد في امريكا اللاتينية في المكونات التالية:

- مجموعات المنظمات المحلية والجهوية والوطنية، التي تبلورت خلال ما يقارب ثلاث عقود من الزمن، من خلال المواجهة مع الاوليغارشيات الحاكمة والسياسات النيوليبرالية .
- حركات الأهليين او الشعوب الأصيلة من الهنود (خاصة في دول جبال الانديز).
- حركات ونقابات الفلاحين في جل بلدان المنطقة، وأقواها حركة الفلاحين بدون أرض في البرازيل (MST) .
- الحركات النسائية.
- نقابات العمال والموظفين ...
- حركات الشباب والطلبة.
- جمعيات الدفاع عن البيئة ...

تعود بداية تبلور هذه الحركات الاجتماعية، إلى مرحلة النضال ضد الديكتاتوريات المسيطرة على القارة ما بين الستينات والثمانينات..

ورغم أنه بداية من هذا العقد الأخير وحتى نهاية التسعينات كانت جل دول المنطقة قد تخلصت من الأنظمة الديكتاتورية،

ودخلت مرحلة ترسيخ الديمقراطية، بدءا من الأرجنتين سنة 1983، ثم البرازيل سنة 1989 ... الخ، إلا أن المنطقة ستعرف في مقابل ذلك، هجمة غير مسبوقة للسياسات النيوليبرالية التي قادتها حكومات من المحافظين أو من الاشتراكيين الديمقراطيين الكلاسيكيين ... وجاء ذلك على إثر ما عرف ب "توافق واشنطن" المبرم مع الولايات المتحدة في صيغة اتفاقيات للتبادل الحر هدفها ربط مجمل اقتصاديات هذه البلدان بالجارة الشمالية، وتحويلها بسبب ذلك، إلى المختبر الأول على الصعيد العالمي لتجريب وصفات المؤسسات المالية، قبل تعميمها على أقطار أخرى ...

غير أن هذا الاتفاق سرعان ما سيكشف عن وجهه الحقيقي، لما نتج عنه من إقصاء ممنهج في حق شرائح واسعة من المجتمع، ومن تفاقم فاحش للفوارق الاجتماعية. بل وكذلك خلق تطلعات ووضعيات اجتماعية جديدة على الأرض بسبب التحول العميق الذي مس أسس الاقتصاديات الوطنية، لم تعد أشكال التمثيل

الاجتماعي التقليدية من نقابات وأحزاب قديمة قادرة على استيعابها والتجاوب معها ...

وهكذا بقيت المسلسلات الديمقراطية التي دخلتها المنطقة منذ تلك المرحلة، مجرد شأن فوقي ووسيلة لتلميع الواجهة الخارجية للأنظمة المنحازة كليا للسياسات النيوليبرالية. فكانت النتيجة أن تزايدت خيبة أمل الفئات الشعبية في العمليات الانتخابية، ومعها في مختلف الهيئات التمثيلية أو الفاعلين السياسيين المرتبطين بها....

وقد كان ذلك حافزا لان تبرز إلى السطح، عدد من الحركات والديناميات الاجتماعية التلقائية من جهة، ومن جهة أخرى، أن يتصدر المشهد النضالي صنف جديد من النشطاء السياسيين غير المرتبطين بالفساد السياسي المستشري، والذين لهم القدرة والمصداقية للتفاعل مع هذه الديناميات، وتحويلها من مجرد ردات فعل سلبية، إلى قوى منظمة اجتماعيا وتمتلك القدرة على التأثير والفعل السياسي في بلدانها...

من بين الآليات الأولى التي سخرها هؤلاء النشطاء، أن سعوا إلى توجيه اهتمامات وطاقات هذه الحركات في اتجاه التكتل حول أهداف محددة بدقة وخوض المعارك من أجلها بشعارات واضحة... بما يجعل هذه الأخيرة، تكسب **أولا** الثقة في نفسها وقدراتها الذاتية، و**ثانيا** أن تميز جيدا بين خصومها الحقيقيين والآخرين الوهميين...

ثم **ثالثا** بالحرص على ربط النضالات المحلية للفئات المتضررة من العولمة النيوليبرالية، بنضالات الفئات الأخرى المماثلة لها، سواء على صعيد كل بلد أولا أو على الصعيد القاري فالعالمي... وهذا ما مكن من خلق شبكات واسعة للتضامن ما بين القارات، مستفيدة هي أيضا، من وسائط التواصل الجديدة التي أتاحتها العولمة نفسها، خاصة الانترنيت الذي جربته لأول مرة بنجاح بمناسبة انتفاضة الزاباطيين في المكسيك في بداية التسعينات ...

أو أن القناعة وصلت عند هؤلاء النشيطين، انه في ظل وضع طغت فيه العولمة النيوليبرالية المتوحشة، لا يمكن مواجهتها إلا بالدفع في اتجاه عولمة بديلة للنضالات الاجتماعية، وتوحيد جهود كل المتضررين في العالم ضدها ....

او باختصار أن تبلور هذا اليسار الجديد بأمريكا اللاتينية، قد مر بمرحلتين، الأولى كانت في مواجهة الأنظمة العسكرية والديكتاتورية حتى بداية التسعينات، ثم الثانية هي التي امتدت بعد ذلك على مدى عقد من الزمن، وتميزت بالمواجهة المفتوحة مع السياسات النيوليبرالية التي فرضها " توافق واشطن" على المنطقة.

وهي التي يمكن ربطها بأهم التواريخ أو المحطات التالية:

- في سنة 1992، وبمناسبة استعداد دول المنطقة للاحتفال بالذكرى 500 لاكتشاف أمريكا، بادرت العديد من الحركات الاجتماعية وقوى اليسار، بتنظيم تظاهرة مضادة تحت شعار: 500 سنة من المقاومة للفئات الشعبية والشعوب الأصيلة والزنوج ...
- وفي سنة 1994، ظهرت التنسيقية الواسعة للحركات الاجتماعية بالمنطقة تحت شعار:

صرخة المهمشين من اجل الحق في الشغل والعدالة والحياة..

تزويج القاصرات: من الفاتحة الى الكونترا !

• محمد امباركي

إن تزويج القاصرات يعتبر تجليا من تجليات العنف المركب ضد النساء بل إنه أقصى درجات الاحتقار والإلغاء إزاء المرأة كينونة ووجودا، وبالتالي فهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص، لهذا ليس من المقبول إطلاقا التذرع بالخصوصية لإعادة إنتاج التطبيع الاجتماعي والثقافي مع هذا الشكل المتخلف من إهانة المرأة والطفل.

ولما نتكلم عن تزويج القاصرات فنحن بصدد الحديث عن فئة هشة من الناحية البيولوجية والسوسيونفسية وهي فئة لا تملك مصيرها بيدها بل هي تحت رحمة وسلطة الكبار بتقاليدهم وأعرافهم وتمثلاتهم للمرأة، هذه التمثلات التي يعاد إنتاجها في كل مرة وحين من خلال منظومة رمزية تشكل فيها القراءة الفقهية المغلقة للنص الديني إحدى مكوناتها الأساسية بل وإحدى قلاعها المحصنة التي تحول دون تفكيك هذه الظاهرة باسم المقدس وبالتالي إعادة إنتاج ما يسمى ب"زواج الفاتحة ".

لما يصرح وزير العدل يوم الجمعة 22 مارس 2019 خلال ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول إلغاء زواج القاصرات أن الواقع يعكس تزايدا كبيرا على الإقبال على تزويج القاصرات (39 ألف حالة سنة 2011 أي بنسبة 11% من مجموع حالات الزواج) وأصبحت 25 ألف حالة سنة 2018. الرقم انخفض لكنه يبقى رقما مهولا إذا استحضرنا حقيقة أن ثلث القاصرات المتزوجات لديهن أطفال، مما يعني أن النسبة مرتفعة بل تصل إلى 20% من حالات الزواج. ومرة أخرى يعكس التقرير الصادر حديثا وبالضبط يوم 18 شتنبر 2019 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خطورة هذه الظاهرة واتساعها وتحولها الى سوق جنسية حقيقية عبر شبكات منظمة للدعارة والعمل القسري، حيث تحولت الظاهرة من منطق العرف والمعتقد الى منطق المتاجرة والربحية من خلال ما سماه التقرير ب" زواج الكونترا " أي "زواج" بواسطة "عقود" مبرمة بين رجال يعيشون خارج المغرب وبين أولياء الفتيات القاصرات مقابل مبالغ مالية، ويعترف التقرير أن الحجم الحقيقي للظاهرة غير معروف في المغرب. لكن المفارقة أن مطلب إلغاء الاستثناء يواجه بالرفض باسم الخصوصية حيث ان مدونة الأسرة في مادتها 19 حددت سن الزواج في 18 سنة، لكنها فتحت الباب أمام بعض الاستثناءات في المادة 20.

وقد يتحول الاستثناء الى قاعدة لما تهيمن العقلية الذكورية على تقدير القاضي القائم على الخبرتين الطبية والاجتماعية. وإلا ما معنى أن 85% من طلبات تزويج القاصرات حصلت على ترخيص بين سنتي 2011 و2018؟

إن الأرقام الواردة من المصالح الرسمية (الدرك، المحاكم...) والحقائق الصادمة التي تضمنها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهميتها لا تكفي للإحاطة بهذه الظاهرة المركبة، وبالتالي تساؤلات مشروعة تشغل بال مكونات الحركة الحقوقية والنسائية والمجتمع المدني، أليس الانتشار المضطرد لظاهرة تزويج القاصرات هو تعبير بشكل من الأشكال عن فشل واضح لخطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015 التي حملت شعار: "المغرب جدير بأطفاله"، والتي سطرت من بين أهدافها: التشجيع على حياة أفضل؛ توفير تعليم جيد؛ الحماية ضد سوء المعاملة والاستغلال والعنف؟ ولما تعترف الجهات الرسمية بأن خريطة انتشار الظاهرة غير معروفة، لماذا إذا تتم عرقلة مبادرات الجمعيات النسائية والحقوقية للنزول الى الميدان وإنجاز تحقيقات ومعاينات حول حجم الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها وآليات محاربتها؟ هذه العرقلة قد تحيل على إرادة مقصودة في الإبقاء على الظاهرة ضمن الطابوهات المسكوت عنها؟

إن الحاجة ماسة الى ملائمة القوانين والتشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الثلاث الملحقة بها ومنها البروتوكول الثاني بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية الصادر سنة 2000 في اتجاه التنصيص صراحة على تجريم تزويج القاصرات ونهج سياسات عمومية تجمع بين الحماية والنهوض في استراتيجية محاربة هذه الظاهرة السوسيوثقافية المركبة.

تنغير: حركة إميضر ترفع اعتصامها التاريخي وتقدم مقترح إتفاقية

انهت ساكنة اميضر بالقرب من مدينة تينغير اعتصامها التاريخي، الذي انطلق في فاتح غشت 2011 فوق جبل "ألبّان"، والذي خاضته ضد الشركة المنجمية للتزود بالمياه الصناعية حيث تصدت لها جموع ساكنة المنطقة التي تستغل مياهها بشكل عشوائي.

وفي بيان لها، توصلت "الطريق" بنسخة منه، فإن حركة إميضر أفرزت لجنة للحوار "بهدف التّواصل ومناقشة الملف الحقوقي للساكنة مع الأطراف المعنية به، لا سيما طرفي الدولة وشركة مناجم".

ويتضمن الملف الحقوقي الذي رفعته الحركة إلى شركة معادن إميضر والسلطات العمومية بالأساس "النهوض بقطاعي الصحة والتعليم، تعزيز البنيات التّحتية، محاربة البطالة، الحق في الاستفادة من فرص الشغل المتوفرة بالمنجم والثروات التي يراكمها، حماية البيئة ومحاربة التلوث الناتج عن الأنشطة المعدنية، الحدّ من استنزاف ونهب الثروات الطبيعية بالمنطقة كالماء، الأراضي، الرمال والمعادن، بشكل غير معقلن وغير مستدام، ثم ضرورة فتح تحقيق حول ملابسات اعتقال العشرات من المناضلين في صفوف الحركة، وإيقاف الأحكام الجائرة التي صدرت في حقّهم".

وقد اقترحت حركة "على درب 96" وهو الإسم الذي اشتهر به المحتجون، اتفاقية جماعية بهدف تنمية جماعة إميضر ودعم الاستقرار والسلم الاجتماعيين، تهدف بحسب المصادر ذاتها، إلى تسوية أوضاع ساكنة إميضر في مختلف المجالات ضمانا لحقوقها الأساسية، من باب رفع أضرار المنجم على المحيط وإقرار التوازن والاستقرار الاجتماعيين، ويضيف المحتجون، أن الهدف هو إزالة كافة أوجه الاحتقان الاجتماعي بين ساكنة إميضر وإدارة منجم الفضّة، لا سيما أن احتجاجات إميضر السلمية انطلقت منذ صيف 2011، وأصبح واجبا تسريع تنمية المنطقة عبر تنفيذ مقتضيات البرامج الحكومية التنموية لاسيما تلك الموجهة للنهوض بأوضاع ساكنة العالم القروي". بتعبيرهم.

• سعيد غيدى

الطريق إلى الصحراء

الأغنية .. المواطن .. الوطن

◆ كريمة بنعثمان

على خلفية "نقاش" طرحه تقديم فنان مغربي في فن الغناء الشعبي لاغنيتين "وطنيتين" وما تلا ذلك من انتقاد حاد للاغنتين ولصاحبهما، وسوقه لمبرر ان الساحة الغنائية تراجعت في تقديم الاغاني الوطنية، عن لي السؤال التالي : ما الذي يمكن أن يجعل من اغنية ما أن تصبح "وطنية"؟ موضوعها بالتاكيد، وهو أن تتغنى بامور مرتبطة بالوطن ورموزه وسيادته وثوابته واحتياجات المواطنين، وتكون محط اجماع شريحة كبيرة منهم ... مع تقديمها فنيا في طابع جمالي يضمن لها التقبل والانتشار.

لنا في الارشيف الغنائي أمثلة عديدة لأغان تصدرت قائمة الاغاني الوطنية في التسويق الاعلامي، لان موضوعها حقق في فترة ما "توجيها لإجماع ما"، كالاغاني المرتبطة بانطلاق المسيرة الخضراء وأخص بالتحديد "أغنية العيون عينيا" لمجموعة جيل جيلالة، واغنية "صوت الحسن ينادي" لكاتبها فتح الله المغاري، واللتان نهلتا مباشرة من خطاب الملك الراحل الحسن الثاني وهو يقدم فكرة المسيرة الخضراء، اغنيتان تقدمان في رأيي صورة متطابقة تماما لما كان عليه تدبير ملف نزاع الصحراء منذ بداية الستينيات، ولعقود اخرى بعدها.

من مطلع الاغنيتين يمكن لنا ان نلمح طبيعة تدبير الملف من طرف الدولة المغربية انطلاقا من محددين، المحدد الاول وهو ما يمكن ان نسميه ب "التدبير الاحادي للقصر" الذي ترجمته جملة "صوت الحسن ينادي بلسانك يا صحراء"، والمحدد الثاني وهو مغربية الصحراء، والذي ترجمته اغنية جيل جيلالة في مطلع الاغنية : "العيون عينيا، والساقية الحمراء ليا، والواد وادي" وفي اغنية فتح الله المغاري في مقطع : "فرحي يا ارض بلادي".

لا يسمح المجال هنا للحديث بتفصيل عن جوانب مهمة كثيرة لهاتين الاغنيتين، مثلا توظيفهما للحمولة الدينية ذات المرجعية الاسلامية في مواجهة "المستعمر المسيحي" : "الله والنبي والقران معانا"، "حاملين كتاب الله وطريقنا مستقيم "، أو تقديم الاغنيتين للرغبة في استرجاع الصحراء للوطن الام كرغبة قوية "يجمع" عليها جميع ابناء الشعب افرادا ومؤسسات : " مسيرة أمة وشعب بولادو وبناتو"، و"ايماننا يحطم كل طاغي جبار"، هذه النقط التي تضمنتها الاغنيتان تصب كلها متكاملة في محورين نعتبرهما من اهم ما ارتكز عليه الدولة لإبراز أحقيته في الاقليم المتنازع عليه مع اسبانيا امام المنتظم الدولي، هما "البيعة"، و"الحق التاريخي".

لتحقيق التداول على السلطة، كان السلاطين عبر البيعة يحاولون ضمان الولاء والطاعة من الوجهاء والبارزين واصحاب النفوذ السياسي والمالي والاجتماعي والديني، أو في احيان اخرى تتخذ البيعة طابعا صوريا مجردا من صفته التعاقدية الفعلية. وقد أعاد نزاع الصحراء هذا المفهوم الى الواجهة لتأكيد علاقات السلطان بسكان الصحراء في الدفوعات التي اعتمدها المغرب امام محكمة العدل الدولية، وايضا عندما اعطى الاعلام الرسمي بعدا ضخما لبيعة وادي الذهب في 1971، وبعد ذلك داخل الاوساط الاكاديمية وعبر البحوث والدراسات القانونية والتاريخية منها على الخصوص.

من ناحية اخرى، فقد ظلت الدولة لفترة طويلة متشبتة بأطروحة الحق التاريخي منذ منتصف الخمسينات فيما يتعلق بحدودها، رافضة قاعدة الارتباط بالحدود التي تركها الاستعمار لكونها تحرمها من مجالات ترابية في الصحراء كما في غيرها، في مواجهة الجزائر واسبانيا وموريتانيا ايضا عندما اعلنت استقلالها، حيث استند المغرب على العديد من المعاهدات والاتفاقيات كنصوص قانونية انتظر من خلالها ومن خلال مقاربة تاريخية في تدبيره لنزاع الصحراء الانتصار لمطالبه.

نظرية الحق التاريخي التي كان علال الفاسي ومحمد الخامس من انصارها، وجدت لها في السنوات الاخيرة انصارا جددا تخلوا عنها ايضا، كالمغنية سعيدة شرف في اغنية لها حول الصحراء والملوك العلويين تتغنى بها في ملتقيات رسمية، حيث صورت سيادة المغرب "من طنجة إلى أقصى موريتانا"، بالاضافة الى حديث مشابه لحميد شباط الامين العام السابق لحزب الاستقلال، وهو ما جعل العلاقات مع الجيران الموريتانيين تتوتر لفترة.

عودة الى الاغنية وما قد تؤثر به داخليا وخارجيا، يلاحظ أن انصار "البوليساريو" استطاعوا توظيف مئات الاغاني للتعريف ب "قضيتهم" أمام الكثير من المجتمعات المدنية في كل بقاع الارض، بتوظيف اللغة العربية والفرنسية والاسبانية والانجليزية بالاضافة الى الحسانية، وبايقاعات محلية وعالمية، كانت وسيلتهم للوصول خارجيا لقلوب وعقول نشطاء الاطارات المدنية الفاعلة في بلدانها، ووسيلة داخلية موجهة للصحراويين، خصوصا مابين سنوات الثمانينات وبداية العشرية الاولى من القرن الحالي، قبل أن ينطفأ صوت مريم منت الحسان الذي كان يؤكد على حق عودة الصحراويين بعد الانتصار، وقبل أن يقرر الناجم علال أن يغني "مجهول المصير".

من خلال استقراء اغاني شعب ما، نستطيع معرفة ما يؤرقه وما يفكر فيه وما يحتاجه وما يطالب به... ولعل العبرة هنا والان، هي ان نستمع لاغاني الالتراس وجمهور الملاعب الرياضية، لعل الحكمة هنا والان، أن ننصت لكل الرسائل الواضحة والمشفرة التي ترسلها اغاني ما بعد حراكات عشرين فبراير والريف وجرادة وزاكورة... الاغاني الوطنية الجديدة.

بناء حركة اجتماعية مطلب وضرورة استجابة لحاجيات المرحلة

◆ د. المحجوب حبيبي

1 ـ أسس بناء حركة اجتماعية:

مهمتنا ليست القياس على مواقف وسياسات سابقة، بل وعي الواقع والتنظير لمنطلقات وأسس بناء وتنظيم حركة اجتماعية على قاعدة الدراسة والبحث العلمي لمتطلبات المرحلة وللخروج من الضائقة التنظيمية والإنحسارات التي يعاني منها اليسار بفعل عدم التلاؤم مع متطلبات المرحلة التاريخية التي تمر بها تشكيلتنا الاجتماعية وحتى نحدد أولويات المرحلة وما تتطلبه من اختيارات ومواقف سياسية، طبعا مع الاستفادة من كل التراث الثري للفكر الاشتراكي العلمي.

ونحن هنا نؤكد على أننا لسنا معنيين بتقليد هذا المفكر الماركسي أو ذاك، ولا التمسك الحرفي بالنصوص كمحفوظات (مقدسة)، بل معنيين بالمنهجية العلمية التي تعيننا على وعي الواقع ووعي آليات تغييره.

إننا في هذه المرحلة من تاريخ تطورنا نهدف أساساً إلى بناء الذات من حيث تحقيق متطلبات الوعي، من بحث ودراسة ونشر التوعية والتنوير على نطاق واسع بين مكونات الحركة الاجتماعية التي من مهامنا المساعدة على بنائها والتقريب بين مكوناتها...

مقتضيات التطور التاريخي حاجة لا تقبل الانزياح أو التجاوز:

مطلوب مراجعة الرؤى الخاطئة التي يروج لها في دوامة المزايدات التي تطبع الكثير من نقاشات المتياسرين ولقد انتقلت كعدوى وأصبحت موضة (الثوريين) وهي نظرة إلى الواقع مختزلة وتبسيطية تذكرني بالمقولة الآتية للينين: "يعتقد البعض أن كثير من الناس سيقفون على أحد الجوانب ويقولون نريد الاشتراكية، بينما ستقف مجموعة أخرى على الجانب الآخر وتقول نريد الرأسمالية، وأن تلك ستكون هي الثورة. من يفكرون هكذا لن يروا الثورة أبداً. إن الثورة عملية معقدة تأخذ فيها الجماهير وقتا في التخلص من الأفكار القديمة والتحرك نحو الأفكار الجديدة."

لذلك فإن الدعوة الآن لحركة اجتماعية كأولوية ومطلب لمواجهة النظام المخزني الذي عاد إلى ممارسة العنف والقمع وطبخ المحاكمات الجائرة واستصدار الأحكام القاسية، واتخاذ حكومته الإخوانية لقرارات أضرت أيما إضرار بمصالح الشعب البئيسة أحواله، وعلى أكثر من مستوى حيث تم التراجع على العديد من المكتسبات التي تحققت بالنضال المرير والتضحيات الجسام، ومصادرة حرية التعبير وعلى الجملة هناك عودة صارخة للانتهاكات الجسيمة ...

إن المطلوب الآن من فيدرالية اليسار الديمقراطي وحسب الأوضاع التي تم تبيانها، الإنكباب بكل وعي ومسؤولية على منطلقات وأسس بناء حركة اجتماعية أكبر حجما وأكثر تأثيرا ووعياً لمعارضة الحكم المخزني الاستبدادي لصالح الديمقراطية...

مع ما يقتضيه النضال الديمقراطي للحركة الاجتماعية من برامج ومخططات نضالية وأهداف ومطالب وآليات للتواصل والتنسيق بين مكوناتها...

نمو قوى الإنتاج وعلاقة الإنتاج مبحث أساس في التحول:

استندنا في تحليلنا أعلاه إلى مقولة لماركس في "مقدمة مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" وهو يلخص نتائج بحثه حول قوى الإنتاج وعلاقة الإنتاج قائلا : " إنه لا يفني أبدا أي نظام اجتماعي قبل أن تنمو كل قواه الإنتاجية وتتحدد مطالبها ورؤيتها للعالم... حيث أنه لا يزال أمامها متسعا للنمو (أي أمامها مسار طويل تطوري يقتضي نضج متطلبات الوعي، وضرورة الاصطفاف). و لن تظهر أبدا علاقات إنتاج أرقي قبل أن تنضج في رحم المجتمع القديم شروط وجودها. فالإنسانية إذن لا تضع لنفسها إلا المهام التي يمكن حلها، و سوف نجد دائما أن المهمة ذاتها لا تطرح نفسها إلا أذا توفرت فعلا الشروط اللازمة لحلها. أو تكون في سبيلها إلى التكوين"

و لذلك ليس سهلا رفع شعار الإطاحة الناجزة بالاستبداد أو الرأسمالية؟ (مثلا) لأن مستوي تطور القوي المنتجة من الوعي و العدد و التنظيم دون المستوى المطلوب ولذلك فإنه لا يسمح بالإطاحة الكاملة لا بالاستبداد ولا بالرأسمالية ...

فمن ناحية إذا يبقى النظام الاجتماعي عاجزا عن تطوير قواه الإنتاجية، بل يعمد تدميرها تدميرا... وقوى الإنتاج نفسها لم تصل إلي أقصي ما يمكنها من نمو متوقع في ظل هذا النوع أو النمط الاجتماعي... وإذا بقيت علاقات الإنتاج القائمة في بلادنا تتميز بتركيبة من العلاقات عبارة عن خليط فج وهجين من الأنماط فيودالية ورأسمالية وما قبل رأسمالية وتبعية ...) وهي قيد ثقيل على نمو القوي الإنتاجية، إذ لا يمكن لهذه القوى أن تصل لما يمكن الوصول إليه (من أهداف لا تزال بعيدة) في ظل علاقات إنتاج من هذا النوع. أي مستوى نمو قوى الإنتاج - ما زالت شديدة التخلف... ونتيجة تناقض الشعارات والأهداف مع الواقع وإمكانياته، فذلك يؤدي غالبا إلى مأزق/ Blocage لغياب الشروط الضرورية التاريخية للوصول للأهداف والغايات المراد تحقيقها...

استطراداً لا يمكن بناء كتلة تاريخية من السكان في (حركة اجتماعية) مقتنعة بأيديولوجية الطبقة العاملة دون أساس مادي لعلاقات إنتاج متطورة وثقافة واسعة الانتشار ومجتمع مدني فعال... أو بعضا من هذه المقتضيات...(مرحليا)

طريق التنوير

النخب الدينية والحق السياسي

• ذ. رشيد العلوي

اتجهت النُّخب الدينيَّة في مجتمعاتنا نحو تبرير التسلط والاستبداد السيَّاسي بمبرر الفرق بين الحضارة الغربيَّة وحضارتنا مشرِّعةً لخطاب ماضوي رجعي ينظر إلى المستقبل بعيون الماضي وكأن المستقبل لن يكون غير ماض يعاد تكراره تحت شعار: "الإسلام هو الحل"، وهي تبتغي من وراء ذلك بيان أن الماضي الذهبي للحضارة الإسلاميَّة إنما جاء نتيجة الحكم باسم الدِّين وبتطبيق شريعة الله، في حين أن الازدهار الثقافي والحضاري للعرب المسلمين في حقبة تاريخيَّة ماضية إنما تم بفضل انفتاحهم على حضارات الغرب والشرق معاً، فحركة الترجمة والتأليف والتنظير العلمي جعل من هذه الأمة في زمانها الغابر حضارة مشروطة بسياقها بما في الكلمة من معنى.

تم توظيف هذا الفرق لبيان أن جميع الأمم غير أمة محمد إنما هي دوماً على ضلال؛ كما تم اللُّجوء إلى مبرر أن الحضارة الغربيَّة لم يكن من الممكن أن توجد وأن تتطور لولا الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة ولولا انتقال العلوم إلى أوروبا وهم يتناسون أن نقل العلوم إلى أوروبا إنما هو وليد الحجر والبطش الذي مارسه المتزمِّتُون والحاكمون باسم الدِّين ضد بذور العقلانيّة الأولى في هذه المجتمعات، فمنع كتب ابن رشد وحرقها دفع تلامذته إلى تهجيرها ونقلها نحو ايطاليا وفرنسا، وهو الأمر الذي دفع الأوروبيين للاهتمام بها من خلال الحفاظ عليها وإعادة كتابتها وترجمتها. فتراثنا الذي ندعي أن الغرب قد استحوذ عليه لم يعد تراثاً لنا بقدر ما هو تراث الحضارة البشريَّة عامة. لقد تناسيناه أو تغاضينا النَّظر عنه وتبرأنا منه كما تبرأنا باسم الدِّين وباسم الخصوصيَّة من أركون ونصر حامد أبو زيد وسلمان رشدي... أو كما تبرأنا من العقول التي هاجرت إلى البلدان الدِيمقراطيَّة حفاظاً وصوناً لفكرها ومجهوداتها.

استخدم لفظ العلمانيَّة لأول مرة عام 1846 من قبل الكاتب والفيلسوف البريطاني جورج هولي أوك، واتخذ عبر التاريخ أشكالاً مختلفة بحسب التجارب الرائدة في العالم. وخضع هذا المفهوم لاختبارات وتقييمات عديدة حتى من طرف الدول العلمانيَّة ذاتها، بحيث صار النقاش حوله محورياً في فرنسا وأمريكا. وبغض النَّظر عن تعدد تجارب العلمانيَّة التي لم نختبرها يوماً في مجتمعنا المغربي رغم وجود تشريعات وضعيَّة، ورغم عدم احتكامنا للتشريع الإلهي في العديد من قضايا شأننا العام، فإننا نستعمل مفهوم العلمانيَّة للدلالة على تلك الضرورة الاجتماعيَّة والسيَّاسيَّة لفصل الممارسات الحكوميَّة أو الدُستوريَّة أو القضائية عن الدِّين أو عن المعتقدات الدينيَّة: أي الانعتاق من القوانين الدينيَّة (التشريع الإلهي) وما تبشر به، ومن فرض المؤسسات والحكومات والأنظمة السيَّاسيَّة للدِّين على الناس ضمن إطار دولة تتخذ موقفًا حياديًا في قضايا الإيمان، ولا تعطي لأي دين من الأديان امتيازا أو أفضلية.

بوسعنا أن نقول، من الناحية السيَّاسيَّة، أن العلمانيَّة هي اتجاه وفهم وممارسة يهدف إلى فصل الدِّين عن الحكومة وعن النِّظام السيَّاسي، مما يعني تخفيف الصلات بين هذه الأخيرة وبين ما يمكن تصوّره دينًا للدولة بحيث تستبدل القوانين المستندة إلى الكتب المقدسة بقوانين مدنية تلغي أي تمييز بين الأفراد على أساس ديني؛ ما يعني، على أرض الواقع، تعميق الديموقراطية وحماية حقوق الأقليات الدينيَّة.

من هذا المنطلق، يفضل العلمانيون أن تتخذ مؤسسات الدولة والقضاء، ومن خلالها السيَّاسيون، قراراتها من منطلقات علمانيَّة وليس دينيَّة؛ ويمس هذا، بشكل خاص، مفاهيم مدنية واجتماعيَّة كالزواج والطلاق والإرث والاختيار الجنسي والحق في التعددية الثقافية وتعزيز حرية التفكير وحرية الضمير... تتجلى العلمانيَّة في المجتمعات المعاصرة، وخاصة الغربيَّة منها، بقبول مبدأ الحريَّة الدينيَّة الكاملة، حيث بوسع المرء أن يؤمن بأي دين أو ألا يؤمن على الإطلاق، وأن يبقى على دينه أو أن يتحول إلى دين آخر بكل حُريَّة، لهذا فالمجتمع العلماني هو مجتمع لا تقرر فيه الأديان أو الجماعات الدينية، سياسات الدولة التي يفترض أن تخدم المصالح المشتركة لجميع مواطنيها، مع التأكيد أن هذا لا يعني البتة رفض الأديان أو محاربتها.

من هذا المنطلق فالمجتمعات العلمانيَّة على اختلاف طبيعة علمانيتها تشترك في أنها:

• مجتمعات ترفض فرض أية رؤية أو تصور للكون ولدور الانسان في الحياة الاجتماعيَّة، أو فرض تعبدات بعينها على المواطنين، أو دعم دين معين لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

• مجتمعات متعددة ومختلفة ومتنوعة للجميع الحق في المواطنة بحكم أن الدستور هو معيار للحكم وقانون القوانين وأسماها.

• مجتمعات تقر بالتسامح وحقوق الانسان الكونيَّة وتؤمن العيش المشترك: احترام حقوق الأفراد والأقليات، العدالة للجميع، المساواة في الفرص المؤمنة للجميع، تجاوز كل الحواجز العرقية والإثنية والطائفية، لأنها تنطلق من القانون الوضعي الذي يحتكم إلى الاعتبارات البشرية بدل التشريع الإلهي، وتحمي السياسة من الدين والدِّين من السيَّاسة.

• مجتمعات تربط المسؤولية بالمحاسبة وتراقب المؤسسات الدينية بما هي مؤسسات مدنية تستفيد من الدعم العمومي وتسخر مواردها وميزانيتها لصالح الشأن العام وتدمج التعليم الديني في التعليم المدني العصري، مع منع الازدواجية في ممارسة المهام وأساسا منع الفقهاء ورجال الدين من توظيف مكانتهم في تحمل المسؤولية السياسية أو تسخير المؤسسات الدينية لأغراض انتخابية...

إذا كان من حق النخب الدينية الدفاع عن مشروعها، فلن يكون ذلك إلا بالمشاركة السياسية التي تراعي الحد الفاصل بين المجال العمومي والمجال الخاص وتسهر على خدمة المواطن من أجل الخير الأمثل والسعادة الفضلى والعدالة الاجتماعية بين الناس والتوزيع العادل للثروة وهي الغايات الكبرى التي رسمتها العلوم السياسية والفلسفة السياسية معا ضد خطاب الاقصاء والتمييز وفتك الحقوق الذي نجده منتشرا في كل مستويات التنشئة الدينية.

العقد الإجتماعي ودولة الهياكل المندمجة

• محمد حمزة

داخل جماعة محدودة العدد، حيث الثروة المتداولة هي أيضا محدودة، قواعد اللعبة تكون مقبولة من طرف الجميع بسهولة، لكن لما يكبر عدد هذه الجماعة وكذلك أنواع التبادل تصبح الحاجة إلى سلطة منظمة ضرورية لتعريف هذه القواعد، وتعلمها وقبولها لحل النزاعات التي لا مفر منها، وهذه هي بداية نشأة الدولة.

إن الإنسان المتوحد الذي كان يعيش في الغابة، لا يعرف أباه ولا زوجته ولا أبناءه، ولا يتكلم لغة ولا يحترف مهنة ولا يتقن صناعة، ولا يرتبط بقيم تقود سلوكه فلا يعرف معنى الفضيلة ولا معنى الرذيلة... هو كائن سعيد، فحاجته ومتطلبات حياته وطموحاته قليلة ومحدودة وبالتالي فمشاكله ومتاعبه قليلة كذلك ومحدودة. شيء واحد يمكن أن يعكر صفو هذه الحياة البسيطة الهادئة: إنها الكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس وما ينجم عن ذلك من برد وجفاف إلخ... مما يضطر معه هذا الإنسان المتوحد السعيد إلى التعاون مع غيره من أبناء جنسه للتغلب على آثارها، ومن هنا نشأ الإجتماع، ومع الإجتماع نشأت اللغة وظهرت أنماط من السلوك لم تكن من قبل، فظهر الحسد وظهرت الخصومات، وترسخت الملكية وأصبحت تحميها القوانين، وتكرس التفاوت بين الأفراد... ولإصلاح ما أفسده الإجتماع أصبحت الحاجة لإقامة الحكم الصالح والقيام بالتربية الصالحة وابتداع القوانين التي يساهم في وضعها الجميع ويحترمها الجميع.

أما الآن فالسيادة هي للجماعة التي تنظم العلاقات بين الأفراد من أجل مصلحة الجميع وهذا ما أسماه روسو "بالعقد الإجتماعي" كمدخل للحكم الصالح. والذي يعني تنازل كل فرد للمجموع الذي تتشكل منه الإرادة العامة. والكل مرتبط وفي حالة مساواة تامة، فلا أحد رعية لأحد، والإرادة العامة ليست مجموعا حسابيا بسيطا لإرادات الأفراد الخاصة، بل هي الإرادة التي تريد المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، فالإرادة العامة هي التي تؤسس الدولة.

إن العقد الإجتماعي يشرع للإنسان الحديث كفرد، ويشرع للحداثة كمجتمع، مجتمع الحقوق والواجبات والحرية والمواطنة.

فالحرية لا تعني تحقيق جميع النزوات، بل إمكانية مساهمة الجميع لتعريف الإكراهات التي تفرض على الجميع. وهذه الإكراهات تعبر عن نفسها بالقوانين فلا يتعلق الأمر بالخضوع لهذه القوانين باستكانة، بل باحترامها، أو إذا اقتضى الحال تطويرها لما تظهر أنها لم تعد صالحة لتأطير الصالح العام.

إن القانون يمكن مجموعة من الأفراد أن يكونوا هياكل مندمجة والديمقراطية تمكن من البناء الذاتي للهياكل المندمجة بإقامة نظم الكل مدعو لها.

أما الديكتاتورية فتنظر من الإنسان، أومجموعة صغيرة أن يقيموا مجتمعا مطابقا لرغبة هذه الديكتاتورية. هذه الأخيرة قد تكون فعالة في وقت قصير أمام مشكل ما، لكن لا يمكنها أن تقبل حاجيات الأفراد من الحرية ومنطقها يؤدي إلى تحطيم الأفراد، وإقصاء المعارضين حيث لا تحكم إلا على مجموعة خاضعة، غير منتجة وسلبية.

فإذا كانت الدولة في خدمة طبقة أومجموعة من ألفراد فليست هناكديمقراطية، لأن الديمقراطية "الحقيقية" تفرض مساهمة كل واحد على نفس المساواة مع الجميع في الشأن العام، فالديمقراطية ليست دولة مجتمع نائم بل دولة متجددة دائبت البحث عن قواعد أحسن لتنظيم المواطنين. إنتها دائما مرحلية لأن معطيات المجتمع في تجدد، زيادة على تجدد الأجيال..

إن الهامش الديمقراطي الذي يعيشه المغرب وتحصين المكاسب الديمقراطية يتطلب عقدا اجتماعيا من أجل مساهمة الجميع في البحث عن الحلول الممكنة للمعضلات الإقتصادية والإجتماعية ومواجهة عصر العولمة الذي يتطلب قوانين معقدة ومنظمة وليست بسيطة.

تحكي ...وأسمعك..

علمني أبي كل شيء... لكنه لم يعلمني كيف أعيش بدونه

◆ فريدة العاطفي - فرنسا

كل سنة أزور فيها المغرب، أشرف على تأطير ورشات نفسية ولقاءات جماعية مع التلاميذ. في تجربة متميزة التقيت ما يقارب 896 تلميذا وتلميذة. كان موضوع تلك اللقاءات الثقة بالنفس من خلال النظر في المرآة. ومن نتائجها أنني توصلت من مجموعة من التلاميذ برسائل يتحدثون فيها عن مشاكلهم... أنشرها هنا بأسماء مستعارة مع ردي عليها... انها رسائل كتبت بصدق ... فأرجو قراءتها بحب...

نوال: لكني فقدته ... مات وذهب بلا عودة

تجربتي في الحياة كانت قاسية، عانيت بشدة من قسوة المحيطين بي، وسخريتهم مني واحتقارهم لاحتياجاتي في الحياة. الشخص الوحيد الذي كان يبحث عن راحتي، يدعمني، يحميني من الأذى ويرى في أحلامي أحلامه هو أبي. .
لكني فقدته ... مات وذهب بلا عودة، ومعه ذهب الحنان وبريق الأمل الساطع، تعجز كلمات الدنيا عن وصف ألمي. إذ أخرسني موته ومسح ابتسامتي وجردني من شخصيتي حتى أثر ذلك على جسدي. وعشت سنة من أبشع سنوات حياتي.
علمني أبي أن أثق في نفسي وأواجه العالم بصحبته، كان هو من يردد دائما محاسن شخصيتي، معجب بضحكتي، بمرحي، بعيوني البريئة. كان يثيره غموضي ووضوحي في الآن ذاته. علمني الرحمة والعطف ومساعدة من كان في حاجة لي، علمني الصبر والتحدي والمواجهة وأن أصل الى هدفي بكل عزيمة وإصرار. علمني ابي كل شيء، لكنه لم يعلمني الحياة بدونه.

وبعد طول معاناة تذكرت مميزاتي التي علمها لي أبي، فأنا جميلة، حنونة متواضعة، متسامحة ومحبة، في افكاري ومعتقداتي، مزاجية أحيانا. ثم تذكرت أبي ضحكته واملة في مستقبلي، استجمعت قواي لأعود بنفس جديد إلى هذه الحياة، بشخصيتي القوية. أعيش الان كأنه معي هو وأمي سندي في الحياة، سأقتدي به في مصاعب الحياة.
لن أستسلم ولن أخضع، سأشتغل على نفسي، وأتحدى معاناتي وشوقي لأبي لأملأ قلبي بالابتسامة والنجاح، وأحقق أحلامه، وأحلامي، وما عجز اخوتي على تحقيقه... وسأكتشف مستقبلي الذي لازالت معالمه غير واضحة، والفضل في تحولي النفسي يعود للورشة التربوية التي نظمتها مؤسستنا عن الثقة بالنفس كانت ورشة لم يكن لها نظير، لأنها أثرت علينا، وأخرجتنا من دائرة الصمت لإبراز الضوضاء والفوضى بداخلنا.

لديك القوة لأن تحملي أباك بداخلك ... وتنجحي رغم غيابه من حياتك

قرأتك بحب كبير يا نوال، أحسست بك كثيرا. وأستطيع أن أتفهم احساسك بالخواء بعد موت والدك وهو إحساس جد طبيعي، خصوصا أنه الوحيد الذي كان يفهمك كما ذكرت. إضافة الى ان شخصية الأب لديها تأثير كبير في تكون شخصية ابنته خصوصا في ما يتعلق بعلاقتها بالرجل وبطريقة التعامل مع الحياة.

والموت عموما وبالخصوص موت الآباء هو تجربة جد قاسية حتى بالنسبة للأشخاص الناضجين في السن، لكن أعمق ما في تجربة الموت اننا نصبح أقوى حين نتجاوزها.

وأنت في تجربتك مع موت والدك ورغم الألم، هناك أشياء جميلة تحدث بأعماقك.
حين يفقد الانسان شخصا عزيزا مثل الأب او الأم...الخ يمر بعد الفقد بسبع مراحل نفسية:

- مرحلة الصدمة والانكار.
- مرحة الغضب.
- مرحلة المساومة.
- مرحلة الألم والاحساس بالذنب .
- مرحلة الاكتئاب.
- مرحلة التقبل.
- مرحلة إعادة بناء الشخصية.

قد يعيش هذه المراحل بهذا الترتيب، وقد يعيشها بترتيب مختلف، وفي فترات زمنية مختلفة حسب الشخص وظروفه وسنه أيضا وطبيعة العلاقة التي كانت تجمعه بالفقيد.
الجميل في تجربتك بفقد والدك أنك في المرحلتين الأخيرتين، بمعنى مرحلة التقبل وإعادة بناء الذات، وانت في اختيارك للتخطيط لمستقبلك تحولين طاقة حب والدك لك، والتي تمتعت بها في حياتك وفي علاقتك به الى طاقة داخلية تمدك بالقوة والأمل والعزيمة... وهذا رائع.
ولا تنسي أن التخطيط للمستقبل هو عملية بناء مستمرة، أنت لا تعرفين كيف سيكون المستقبل لأنك في مرحلة بناء الذات، وتأكدي أنك ستستطيعين رسم هذا المستقبل بهدوء وإعادة بناء شخصيتك خصوصا ان حب والدك لك خلف عندك الوعي بالأشياء الجميلة الموجودة بداخلك، مما يشكل أساسا جميلا لبناء شخصية واثقة من نفسها، الجميل انك مندفعة نحو المستقبل لأن الكثير من الناس وبالخصوص الذين يعيشون تجارب الفقد المؤلمة يظلون مرتبطين بالماضي والارتباط كثيرا بالماضي يمنع الانسان من الاستمتاع بالحاضر والتخطيط للمستقبل.
أنا متأكدة أنك ستنجحين يا نوال في الحياة ونجاحا كبيرا أيضا، بكل محبة.

من حصاد الفايسبوك...

مصر.. سيناريوهات افتراضية

◇ خالد بكاري

لا أفهم كثيرا في الشأن المصري وتعقيداته، وبالتالي لم انشغل باسئلة:
- هل خرجات محمد علي عفوية ام مخطط لها من جهة ما؟ وهل هذه الجهة من داخل النظام أم من المعارضة؟
- هل هي من داخل النسق ام من خارجه؟
كيفما كانت الإجابة، فأعتقد ان ثمة خلاصتين هامتين :
* الأولى: إن الأنظمة التي قادت الثورات المضادة ليست بالقوة والتماسك اللذين نعتقدهما، فلا هي تحظى بالشرعية الشعبية، ولا هي تتمتع بتماسك وانسجام اركانها، فالتحالف المرحلي بين عناصر في قيادة الجيش، ورجال أعمال، ودول خارجية، هو تحالف هش، قد ينهار نتيجة تصادم مصالح، او ضعف طرف ما...
* الثانية: إن مأزق المعارضات لا يقل عن مأزق الحكومات، فما فعلته فيديوهات مواطن من خارج النسق الكلاسيكي لممارسة السياسة والمعارضة معا، لم تفعله كل القنوات والمذيعين وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي المحسوبة على الإخوان مثلا..
قد يكون محمد علي غير مدفوع من جهة ما، وقد يكون وراءه فريق او جهة ما..
لكن الأكيد ان البركة لم تعد راكدة..
قد لا تحقق هذه التحركات مبتغاها، باعتبار أن الشعب المصري ربما يعيش ما عاشه الشعب الجزائري بعد العشرية السوداء، اي الخوف من تداعيات الانتفاض، اكثر من الخوف من النظام،
لكن ما هو واضح ان هذا الحكم فاقد للثقة الشعبية، وانه قائم على عقيدة "المتغلب بالسيف"، وأن السيرورة التغييرية لم تتوقف..

رياضة

مليارات في "الكان" والفشل هو الذي كان !

كشف التقرير المالي للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، مصاريف كثيرة للجامعة على المنتخبات الوطنية والتي بلغت 198 مليون درهم، أي 19 مليار و800 مليون سنتيم، وهذا الرقم المهول يطرح تساؤلات عريضة حول طريقة صرف هذه المبالغ الكثيرة، دون تحقيق أي نتائج على أرض الواقع او ألقاء قارية، رغم أن جامعات افريقية أخرى لا تتوفر على هذه الاموال، لكنها تحقق نتائج جيدة وتتمكن من الوصول للألقاب خلال السنوات الماضية.

إن ما جعل الجمهور المغربي يتساءل أكثر حول طريقة تدبير الموارد المالية للجامعة، والمنتخبات الوطنية هي الكلفة المالية التي تم صرفها في نهائيات كأس افريقيا بمصر، والتي بلغت مليارين و600 مليون سنتيم، توزعت بين الاقامة والمعسكر والمنح، بحيث أن الاقامة والتغذية كلفت الجامعة 994 مليون سنتيم، تعويضات السفر والمعسكر 552 مليون سنتيم، تكاليف المعسكر الاعدادي 227 مليون سنتيم، المواد الاستهلاكية والأدوية 27 مليون سنتيم، ثم منحة التأهل لكأس افريقيا 800 مليون سنتيم.

كل هذه المبالغ المالية والتي تم صرفها دون تحقيق أي نتيجة، تتطلب فتح تحقيق مع الجامعة التي أصبحت تمتلك حصانة سياسية ورياضية واعلامية، دون أن تتم مساءلة المكتب المديري للجامعة حول هذه الأموال، التي تصرف بدون حسيب ولا رقيب وفي غياب أي إلتزام لتحقيق الهدف. وهذا ما يضيع على المغرب عملة صعبة تخرج عن طريق المشاركة الرياضية ، عوض أن يتم صرفها في تكوين الأجيال والاهتمام بمراكز التكوين وفتح آفاق جديدة امام الشباب والأطفال لممارسة كرة القدم في جميع المدن المغربية والمناطق المهمشة.

إن الواقع الحالي يتطلب مراجعة دقيقة في كيفية صرف الملايين والملايير الكثيرة، دون الوصول لأي هدف، لهذا فقد أصبح لزاما على الجامعة ان تراجع حساباتها وطريقة تدبيرها للموارد المالية، فإذ كان المنتخبات الوطنية ستذهب لأجل المشاركة فقط حبذا لو تم ترشيد النفقات، واستمرار الأموال في تأطير الفئات الصغرى وتوسيع قاعدة الممارسة، وتمويل الرياضة المدرسية قصد التنقيب عن المواهب الشابة وإدماجها في مراكز التكوين وفق برنامج دراسة ورياضة.

إعداد: خالد الغازي

هل يستطيع حليلوزيتش بناء تركيبة جديدة في المنتخب ؟

تولي المدرب البوسني-الفرنسي وحيد حليلوزيتش تدريب الفريق الوطني خلال المرحلة المقبلة، بحيث قرر استدعاء أكثر من 30 لاعبا في لائحة موسعة بهدف معاينة جميع اللاعبين المحترفين في الديار الأوروبية، كما فتح الباب امام 7 لاعبين محليين من البطولة الاحترافية، وهذا ما سيخلق التنافسية بين اللاعبين خلال التداريب للفوز بمقعد رسمي في التشكيلة الأساسية للمنتخب الوطني.

اختيار المدرب الوطني حليلوزيتش مباراتين وديتين امام بوركينافاصو، والنيجير للوقوف عند إمكانيات اللاعبين وتقييم أدائهم التقني والبدني، وهذا ما جعله يقوم بالمشاركة بعدة لاعبين في المبارتين الوديتين، وذلك لتوسيع الاختيارات ومعرفة العناصر التي يمكن أن يعتمد عليها في المباريات الرسمية المقبلة، كما سمحت له هذه المواجهتين في مقارنة اللاعبين الأساسيين في عهد رونار، مع اللاعبين الاحتياطيين.

وفيما يلي التشكيلتين المعتمدتين في مبارتي بوركينافاصو، والنيجر:

ياسين بونو- نبيل درار- فؤاد شفيق- يونس عبد الحميد -زهير فضال- سفيان أمرابط -فيصل فجر- أمين حارث- حكيم زياش- نور الدين أمرابط- رشيد عليوي.

منير المحمدي- جواد الياميق- سفيان أمرابط- عصام الشباك- وليد الكرتي- سفيان بوفال-وليد أزارو-مهدي كارسيلا- عبد الكريم باعدي- عادل تاعرابت- زهير فضال.

من خلال التشكيلتين يبدو أن المدرب حليلوزيتش ركز كثيرا على تغيير خطي الوسط والهجوم، وطلم للتنوع وفسح المجال امام لاعبين مختلفين لكي يقيم مستواهم، إذ اعتمد في المباراة الاولى على كل من سفيان أمرابط، وفيصل فجر، وأمين حاريث، ثم حكيم زياش، بينما في المباراة الثانية قرر إعطاء الفرصة لعناصر اخرى مثل وليد الكرتي، عادل تاعرابت والمهدي كارسيلا، واحتفظ بسفيان امرابط.

بالنسبة للخط الأمامي قام المدرب الوطني الجديد بالاعتماد في المقابلة الأولى على نور الدين أمرابط ورشيد عليوي، أما في المباراة الثانية فقط أشرك كل من سفيان بوفال ووليد أزارو، بحيث يحاول معاينة اداء كل ثنائي حتى يخلص في الأخير لاختيار الثنائي الأساسي في التشكيلة النهائية للفريق الوطني.

من خلال التشكيلتين فإن الناخب الوطني حليلوزيتش يسعى إلى إعادة بناء الفريق الوطني بلاعبين احتياطيين، كما أعاد لاعبين آخرين كانوا مبعدين في عهد المدرب الفرنسي السابق هيرفي رونار، وهذا ما برز على مستوى خط الدفاع بعد عودة كل من فؤاد شفيق، جواد اليميق، زهير فضال، عصام شباك، ويونس عبد الحميد.

ينتظر المدرب الوطني تحديات كثيرة خلال المرحلة المقبلة، والتي ستتطلب منه تطوير الانسجام بين الخطوط الثلاثة، واختيار لاعب محوري قادر على القيام بالدور الكبير الذي كان يلعبه مبارك بوصوفة قبل اعتزاله، بحيث يظل اللاعب تاعرابت المؤهل للقيام بهذه المهمة لكنه في حاجة ماسة للمزيد من الوقت، وهذا ما يتطلب من المدرب الدفع به ودعوة اللاعبين للاعتماد عليه، أما زياش فمازال في حاجة للوقت لكي يخرج من واقعة كأس افريقيا حتى يتحرر من الضغط النفسي والجماهيري، لكي يلعب بأريحية مثل ما يقوم به في نادي أجاكس.

إن المدرب الوطني امام مسؤولية كبيرة ورهان صعب يتطلب منه البحث عن حلول، وعن عناصر قادرة على تقديم الاضافية ومتحمسة للدفاع عن القميص الوطني، وأن ينهي زمن النقابة، واللاعبين المفضلين والذين كانوا يحضون بامتيازات في عهد المدرب السابق رونار، مما جعل هذه الامور السلبية تنعكس على نتائج الفريق الوطني في مباريات الكان.

حمد اللّه والمدرب الجديد حليلوزيتش

أخذت قضية المهاجم عبد الرزاق حمد الله بعدا كبيرا لدى الرأي العام الذي تساءل عن سبب إقصاء وإستبعاد المهاجم الأول في الدوري السعودي، والتي يتصدر ترتيب الهدافين على المستوى العالمي ب40 هدفا متفوقا على نجوم كبار في عالم كرة القدم، مثل ميسي ورونالدو وليفادوفسكي وغيرهم.

عبد الرزاق حمد الله اللاعب الشاب الذي نجح بفضل اجتهاده وتطوير إمكانياته منذ انضمامه لفريق النصر السعودي، بحيث أصبح يشكل الكابوس بالنسبة للمدافعين والحراس، ويعتبر أكثر اللاعبين في الدوريات الخليجية يتقن اللمسة الأخيرة، وهذا ما جعله يسجل الكثير من الأهداف في الموسم الماضي ويكسر رقم الهداف التاريخي السعودي ماجد عبد الله.

اليوم عبد الرزاق حمد الله مستعبد من التشكيلة الموسعة للمنتخب الوطني بدون حق، رغم تواجد لاعبين ومهاجمين أقل منه مردودية، ولم يتمكنوا من تسجيل أي هدف مع أنديتهم، مما يطرح تساؤلات كثيرة حول سبب الإقصاء في قائمة الفريق الوطني، إذ ان الجمهور المغربي يعتبر أن هذا التهميش يعود لرفضه التمييز والأفضلية التي يحظى بها المحترفون من فرنسا.

إن المرحلة المقبلة للمنتخب الوطني تتطلب الاستفادة من إمكانيات حمدالله في الفريق الوطني، فهو لاعب متميز وقادر على تقديم الاضافة وتعزيز الهجوم، نظرا لطريقة تحركاته بين المدافعين وحسه التهدفي امام المرمى، لهذا فقد أصبح لزاما على الجامعة ان تبتعد عن محيط المنتخب وتعطي للمدرب الصلاحية في تقرير مصير أي لاعب، حتى يتمكن من التحكم في البيت الداخلي ويحميه من ا لتصر فا ت الصبيانية من بعض اللاعبين.

فقد أكد المدرب الوطني انه سيكون حازما وصارما مع بعض اللاعبين، ولا مكان للتسلية و"التفلية" وعدم الانضباط، وهذا ما يتطلب من الجامعة أن تدعم الناخب الوطني في هذا الاختيار حتى يتمكن من ضبط الأمور وفرض نظام داخلي، مبني على الاحترام المتبادل بين اللاعبين والأطر التقنية.

ثلاث تحديات تنتظر الإدارة التقنية الجديدة

تعاقد الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم مع الويلزي أوشن روبيرتس ليكون مديرا تقنيا جديدا، خلفا للمدير السابق ناصر لارغيث الذي تمت إقالته من منصبه بعدما فشل في تحقيق الأهداف المتفق عليها مع الجامعة.

وجاء تعيين المدير التقني الجديد روبيرتس أوشن من أجل إصلاح البيت الداخلي للإدارة التقنية الوطنية، وتطوير مستوى الأطر والمدربين وفق مناهج تقنية جديدة، والتي اشتغل عليها الويلزي أوشن ضمن الاتحاد الاوروبي لكرة القدم، حيث كان مشرفا عاما على تكوين الأطر والمدربين.

وسيكون المدير التقني الجديد أمام تحديات صعبة على الصعيد المحلي، إذ سيكون مطالب بالاشراف العام على المنتخبات الوطنية لأقل من 23 سنة، إلى جانب إشرافه على تكوين وتأطير الأطر والمدربين على الصعيد الوطني، والاشراف العام على مراكز التكوين الجهوية ومراكز الأندية الوطنية.

تحدي المنتخبات

سيكون المدير التقني الجديد روبيرتس اوشن أمام تحدي صعب في بناء منتخبات عمرية قوية بتنسيق مع المدربين الوطنيين، الذين تم تعيينهم من قبل الجامعة في الأسبوع الماضي، بحيث تم تعيين جمال السلامي مدربا لمنتخب الشباب، والحسين عموتة مدربا للمنتخب المحلي، ثم باتريس بوميل مدربا للمنتخب الاولمبي. فبالرغم من هذه التغييرات التي حصلت في الطواقم التقنية للمنتخبات الصغرى، إلا أن أوشن سيجد صعوبة في فرض وبسط رأييه على هؤلاء المدربين، خاصة أن كل واحد منهم يرغب في العمل بشكل مستقل عن وصاية الادارة التقنية، لاسيما فيما يتعلق باختيار اللاعبين سواء المحليين والمحترفين، بالاضافة إلى الاختيارات التكتيكية والفنية، مما سيضع المدير التقني الجديد في مهمة صعبة لأجل كسب ثقة مدربي المنتخبات الوطنية.

إن وضعية المنتخبات الوطنية خاصة في الفئات العمرية تتطلب رؤية واستراتيجية جديدة تعتمد على العمل على المدى البعيد، عوض الاقتصار على النتائج الآنية واللعب من أجل تحقيق الفوز فقط، لكن الأهم هو تكوين أجيال والخلف وتكوين لاعبين للمستقبل سواء بالنسبة للمنتخب المحلي أو للمنتخب الأول، لكون المنتخبات العمرية شكلت في التسعينيات والثمانينات مدارس كروية لتربية وتكوين لاعبين للمنتخب الاول، بالاضافة إلى أن المنتخبات العمرية تعتبر قاعدة أساسية للمنتخب الاول، فلهذا تعمل العديد من الاتحادات الافريقية على الاهتمام بالفئات الصغرى قصد تكوين الخلف ثم البحث عن محترفين من الفرق الأوروبية.

المنتخبات الوطنية في حاجة لإعادة التعامل مع اللاعبين المحليين ومنح الفرصة لهم، عوض التركيز فقط على اللاعبين المحترفين في الفرق الأوروبية، لأن الاهتمام باللاعبين الصغار المحترفين ينعكس بشكل سلبي على اللاعب المحلي الصغير وأيضا يجعل الفرق الوطنية لا تستفيد في المستقبل، وبالتالي تكون البطولة المحلية ضعيفة وغير قادرة على اعطاء لاعبين في المستوى للمنتخب الأول، إلا مع بعض الاستثناء التي تأتي بالصدف فقط.

تحدي مراكز التكوين

من بين الأمور ذات أهمية التي سيكون أوشن امامها هي مراكز التكوين الجهوية التي مازالت معلقة ولم تخرج للواقع، بالرغم من المراكز التي قامت بها الادارة التقنية السابقة مع الأندية الوطنية، غلا أن التحدي الذي ينتظر المدير التقني الجديد هو إخراج مراكز التكوين الجهوية للواقع، وتكوين أطر قادرة على العمل بشكل جماعي وفق برنامج موحد في تأطير اللاعبين الصغار، وتكوين قاعدة مهمة في مراكز التكوين من لاعبين ينتمون لجميع الفئات العمرية من الصغار إلى الشبان، لأن المرحلة المقبلة تتطلب الاهتمام بالقاعدة أكثر لأنها خزان المواهب، خاصة بعد فشل المنتخبات العمرية في العديد من التصفيات وعجزها عن الوصول للمسابقات القارية والدولية.

إن مراكز التكوين الجهوية تعتبر ذات اهمية كبيرة فقد بدأ الحديث عنها في عهد الرئيس السابق الفاسي الفهري، لكن بالرغم من مجيء المكتب الجامعي الحالي إلا ان هذا المشروع لم يخرج للوجود بشكل كامل، بالرغم من وجود امكانيات مالية كبيرة لدى الجامعة، إلا أن تأجيل فتح هذه المراكز يضيع على الكرة الوطنية العديد من المواهب الذين يمكن ان تشكل هذه المراكز مجالا لهم لبناء مستقبلهم الكروي، عوض الضياع في المجتمع خاصة مع انتشار الظواهر السلبية التي تؤثر على مصير الشباب سواء الدراسي او الرياضي، لهذا أصبح لازما ان تنطلق المركز في عملها وتفتح أبوابها لجميع المواهب الشابة سواء القادمة من أندية الصفوة أو الهواة أو حتى من المؤسسات التعليمية.

إن مراكز التكوين شكلت في السنوات الماضية سر تقدم وتطور الكرة الافريقية، فالعديد من المنتخبات الافريقية كانت مغمورة ولم يكن لها وجود كروي في التصفيات ولا في نهائيات كأس افريقيا، إلا أن هذه المنتخبات بفضل سياسة تكوين ناجعة تمكنت من تكوين لاعبين كبار تمكنوا من معانقة الاحتراف في أوروبا وآسيا وأمريكا، كما أن الأندية الافريقية بدورها استفادت من المراكز التي قدمت لاعبين محليين لهم نضج كروي عالي، وهذا ما تبين في مختلف المسابقات القارية.

تحدي مع الأندية

سيجد المدير التقني الجديد روبيرتس اوشن نفسه امام تحدي صعب ورهان أخر امام مكاتب الأندية الوطنية، التي ترفض الاهتمام بالمدارس الخاصة بها وتعطي الأولوية فقط للفرق الاولى ولفئة الكبار، وهذا ما يشكل مشكل بالنسبة للإدارة التقنية الوطنية التي عليها، وضع برامج وطنية لأجل غعادة نشاط مدارس الأندية ومراكز التكوين التابعة لها، حيث ان السياسة التي نهجتها الادارة السابقة فشلت في تحقيق الأهداف المسطرة الشيء الذي دفع بالجامعة لإعفاء جميع المدراء التقنيين الذين كانوا يشتغلون في الأندية الوطنية.

إن واقع الأندية الوطنية واضح منذ عدةو سنوات، حيث تهتم هذه الأندية فقط بفئة الكبار وتعمل على شراء عقود اللاعبين الجاهزية قصد الوصول لنتائج ايجابية، لكن بالمقابل تعجز هذه الأندية على وضع استراتيجية تكوين خاصة بها على المدى البعيد، قصد بناء وتكوين لاعبين لفئة الكبار، بالرغم من كونها تتلقى دعما ماليا خاصة من الجامعة يتعلق بفئة الصغار، وضرورة الاهتمام بالتكوين والتأطير، وهذا ما يضع هذه الأندية امام مسؤولية كبيرة، حسب ما قاله رئيس الجامعة فوزي لقجع خلال لقائه التواصلي بالصخيرات حيث عبر عن استياءه من عدم اهتمام الأندية بقطاع التكوين .

إن المدير التقني الجديد سيكون امام مهمة صعبة اكثر مع الأندية الوطنية التي تعمل بشكل مستقل عن الجامعة والادارة التقنية، ويكون هدفها فقط تحقيق نتائج موسمية فقط وعدم التفكير في المستقبل وفي الخلف، لأن بالنسبة لهذه الفرق يمكن جلب لاعبين مكونين وجاهزين سواء من البلدان الافريقية أو من البطولة المحلية، وهذا ما يجعل قيمة بعض اللاعبين الجيدين ترتفع لأنهم يكونوا عملة ناذرة.

تأهيل مؤسسة النادي المغربي إلى أين ؟

مازالت بعض الأندية الوطنية لم تقوم بتسوية ملفاتها للتحول إلى شركة رياضية، رغم بداية البطولة الاحترافية، الشيء الذي يتنافى مع تصريحات رئيس الجامعة فوزي لقجع الذي هدد بالفرق غير الملتزمة بتطبيق مضامين قانون التربية البدنية والرياضة، بالتحول إلى شركات قبل بداية الموسم الكروي.

إن موضوع الشركات الرياضية خلق جدلا واسعا وطرح تساؤلات لدى جماهير الفرق، التي تتخوف من تحكم الرؤساء في الأندية عن طريق إمتلاكهم لنسب مهمة من أسهم الشركة، وهذا ما قد يجعل الرئيس يظل على رأس النادي ويتحكم فيه، عبر الشركة الرياضية التي ستشرف على تدبير مصاريف ونفقات الفريق.

إن موضوع الشركات أيضا خلق صراعات في العديد من الأندية خاصة بين الفروع، إذ رفض فروع لأنواع رياضية أخرى تحكم مكتب كرة القدم في النادي، بينما رفضت فروع وصاية المكتب المديري للنادي على جميع الأنواع الرياضية، وهذا ما خلق جدلا واسعا وخلافات بين مسؤولي العديد من الفرق.

من ناحية اخرى لم تلتزم الجامعة بتطبيق تقنية الفار، رغم تعاقدها مع شركة إسبانية للإشراف على هذه التقنية في مباريات كرة القدم، بحيث يرجع السبب لعدم خوض حكام البطولة الاحترافية دورات تكوينة لمعرفة كيفية استخدام هذه التقنية الجديدة في المباريات المحلية.

◆ خالد الغازي

مدير النشر	عبد الواحد المهتاني	التوزيع	سابريس
رئيس التحرير	يزيد البركة	العنوان	رقم 1 زنقة أحمد الكرناوي الطابق الأول ساحة ماريشال، الدار البيضاء.
سكرتير التحرير	عبد الغني عارف	مكتب الطريق بالرباط	شارع المقاومة رقم 58 حي المحيط الرباط.
المدير الفني	إسماعيل المتقي	البريد الالكتروني	attarik.journal@gmail.com
المدير الإداري والمالي	لحسن خطار	الهاتف	07 08 80 90 87
الإيداع القانوني	16/2018 ص ح.	رقم الحساب البنكي	BMCE: 011794000045210000323097
المطبعة	ايكوبرينت	النسخة الالكترونية	www.attarik.net
عدد السحب	5000 نسخة	دورية الجريدة	أسبوعية / شهرية (مؤقتا)
رقم الايداع	2019PE0068	الرقم الدولي المعياري للدوريات	ISSN 2658 -8161

تحف فنية....

القدس، أصباغ على الجلد، 1994

فريد بالكاهية [1934-2014]

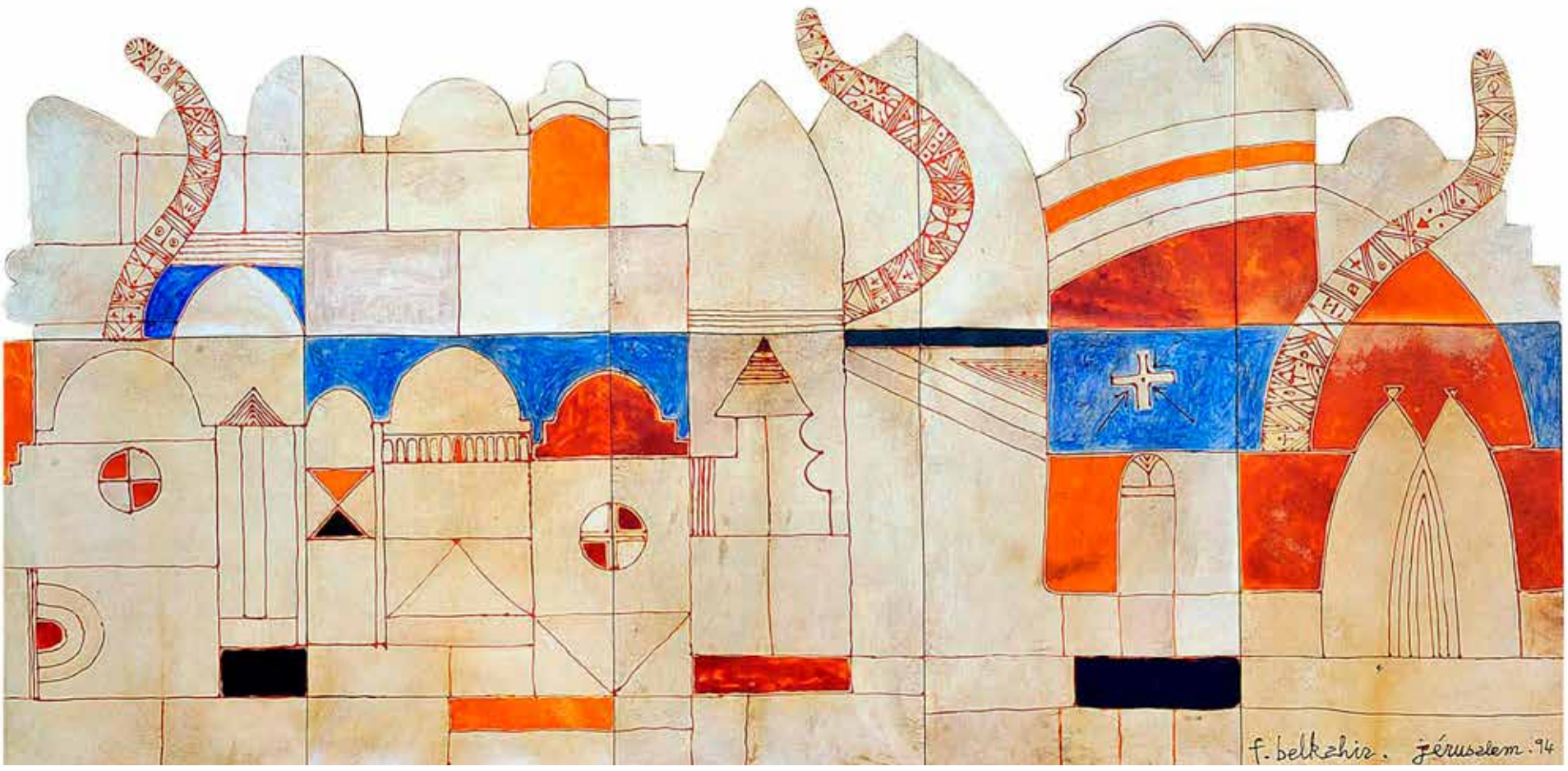

كان الكتاب والفنانون المغاربة داعمين دوما لكفاح الشعب الفلسطيني بالكتابة والتشكيل والصورة الفوتوغرافية أو السينمائية. يحتفي بلكاهية هنا بالمعمارين الإسلامي والنصراني المميزين لمعالم القدس، مع اشتغال ذكي على رموز الديانتين. بعمله على الجلد والنحاس والحناء، استطاع بلكاهية التأسيس لمدرسة مغربية خالصة في المشهد التشكيلي العالمي، مع انفتاح رحب على الأفق الانساني والهم العربي والمغربي.

أسفي تحتفي بمسرح الهواة

سيتم تنظيم الدورة الثانية للمهرجان الوطني لهواة المسرح بمدينة آسفي، في الفترة الممتدة ما بين 27 شتنبر إلى 01 أكتوبر 2019، في إطار ترسيخ دعائم الممارسة المسرحية وخاصة الاعتناء بهواة المسرح ودعم الطاقات الشابة ومواكبتها لإبراز مواهبها الفنية، باعتبارهم ركيزة أساسية لاستمرار الفعل المسرحي بكل تجلياته وتوجهاته، وانسجاما مع الحراك الثقافي والمسرحي، خاصة الذي يعرفه المشهد المسرحي المغربي على المستوى الوطني والدولي. وستؤثث فقرات المهرجان فضاءات مختلفة بمدينة آسفي (مدينة الفنون والثقافة والمركز الثقافي كاوكي).

عيطة يكتبها منعم وحتي

كان وأخواتها..

اجتمع نُحَاةُ وجَهَابِذَةُ الإعرابِ على أن كان وأخواتها، تَدْخُل في زمرة الأفعال الناقصة، لأنها لا تكتفي بِمَرْفُوعِهَا لُغَةً، بل تحتاج لعملية نصبِ الخبرِ، هي نفس حكاية الصحفية هاجر، بتفاصيلها الدقيقةِ، دِقَّةَ قواعدِ اللغة، ومعياريتها.

في البدءِ، اعتقدوا بوجود "كان" لوحدها، فِعْلاً ناقصا، مُحَاكَاةً للمرأة وهي تُوسَمُ جَهْلاً بناقصة العقل والدين، وقد رفع الرّعاعُ المصطنع بِخيمةِ ذُكورته، لواءً دبج فيه قانون أحقية وسلطة مجتمع الفحول بأن يفتحص ويخز بأصابعه النتنة، متى شاء، مهبل النساء، فهن ناقصات بنفس منطق ماضوية الفعل الماض "كان"،

إن عملية النَّصْبِ هاته، ستكون في قمة الإجحاف المزدوج، إن لم تتسع قاعدة معركة الدفاع عن "كان"، لتمتد حتى لأخواتها أيضاً، فدعاة الانتقاص من إنسانية النساء والنصب على آدميتهن شملت كل النساء، وسيكون جهلا فاقِعاً حتى من باب اللغة أن تعتقد أنه ليس في باب النواسخ الناقصة إلاّ هاجر، عفواً، إلاّ كان..

فلنرتب معركة الحريات الفردية، ليس كشأن استثنائي عابر، بل كرهان مجتمعي، يشمل 800 حالة إجهاض يومية بالمغرب، لتكون قواعد الإنسانية عامة، ولنحرر "كان" و أخواتها بزاوية للحريات أوسع من الميز الظرفي، مَيْزٌ يستديم ظلامية القوانين لكل أخوات "كان"، مقابل البحث عن وضع تفضيلي ل "كان".

لا بد من إطلاق سراح "كان" في مواجهة قوانين الاستعباد البالية، ولتكن المقدمة إسقاط فصول هاته النصوص التي تستبيح حميميات النساء، ولتكن معركة "كان" سنداً لأخواتها، وإلا أصبحنا سَدَنَةً لنساء قبيلتنا فقط.

قسيمة الإشتراك

الطريق

السيد رئيس تحرير جريدة الطريق المحترم
تحية طيبة وبعد، أرجو قبول اشتراكي السنوي في جريدة الطريق، وارسالها على العنوان الموضح جانبه.

الاسم الكامل : .....
العنوان : .....
.....
.....
.....
البريد الالكتروني : .....
الهاتف : .....

نوع الاشتراك	بالمغرب	خارج المغرب	الاشتراك التشجيعي
	☐ أفراد 200 درهم	☐ أفراد 400 درهم	مفتوح
	☐ مؤسسات 500 درهم	☐ مؤسسات 600 درهم	

رقم الحساب البنكي : BMCE: 011794000045210000323097
البنك المغربي للتجارة الخارجية - وكالة البستان - الدار البيضاء

ترسل صورة قسيمة الاشتراك وصورة وصل التحويل البنكي على البريد الالكتروني التالي:
attarik.journal@gmail.com